جامعـــة بسكـــــرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إدارة النزاعـــــات الإثنيـــــة

أكراد تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنميـــة نموذجا

2014-2002

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية

إعداد الطالبة:

فطيمة عثمانـــي

إشـــراف الدكتورة:

سهـــــام حروري

لجنة المناقشة

الاســـم واللقـــب	الدرجـــة العلميـــة	الصفـــــــة
		رئيســـــــا
سهـــــام حـــــروري	أستـــاذ محاضـــر - ب-	مشرفا ومقررا
		عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

تشكرات

بعد الشكر لله رب العالمين على توفيقه لي في إتمام هذا العمل

لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر و الامتنان للأستاذة التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل

والتي لم تدخر جهدا في متابعتي وإسداء النصائح والتوجيهات

والتي كان لها الفضل في إنجاز هذا العمل

الدكتورة: سهـام حروري

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم مناقشة وإثراء المذكرة

جزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

بجامعة محمد خيضر بسكرة

شكرا لكم جميعا

الإهداء

اللهم بنورك هديتنا وبفضلك استغنينا وفي كنفك أصبحنا وأمسينا

أنت الأول وأنت الأخر فلا شئ بعدك ولا شئ قبلك أما بعد:

إلى من قال فيهم الله عز وجل :

" وقضـــى ربك ألا تعبـــدوا إلا إيـــاه وبالوالدين إحسانـــا ".

إلى من تصبب جبينه عرقا وسعادته تكتمل بسعادتي، إلى من علمني أن الحياة مثابرة ،كفاح وإرادة وأن السعادة مصدرها النجاح **أبـــــي الغالـــي**

إلى من كانت منبرا للعلم ومفتاحا للصبر والتفاؤل إلى من بفضل دعواتها عرفت سر النجاح والفلاح إلى جوهرة حياتي وقرة عيني **أمـــــــــي الغالية**

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري الدراسي أخواتي اللواتي كنا عونا لي ووقفوا وقفة جلاء معي في هذا العمل (**لويزة، رزيقة، رقية**).

إلى براعم العائلة الصغار **إسحاق** و**عز الدين خيذر**.

إلـــى كـــل عائلـــة عثمانـــي ويخلـــف

إلى كل الصديقات اللواتي عهدت فيهن الخلق القويم (**سميرة شرايطية ،مريم ضحوة، فيروز محمدي مرايحية آمال وفاء، رزيقة سلمون**).

إلـــى كـــل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

إلـــــى كـــل هؤلاء أهـــدي باكـــورة جهـــدي وعملـــــي .

ومـــا توفيقي إلا بالله .

فهرس المحتويات

تشكرات

إهداء

مقدمـــــة:.....1-5

الفصـل الأول: إدارة النزاعـات الإثنيــة مقاربــة نظريــة..... 6-45

المبحـث الأول: مفهـوم الإثنيــة.....**7**

المطلب الأول : تعريف الإثنية والمفاهيم المشابهة لها.....**7**

المطلب الثانــي : تصنيف الجماعـات الاثنيــة.....**14**

المطلب الثالث: مطالب الجماعات الإثنية.....**17**

المبحث الثاني: مفهوم إدارة النزاع الاثني.....**20**

المطلب الأول: تعريف النزاع الإثني..... **20**

المطلب الثاني: عوامل قيام النزاع الاثني..... **22**

المطلب الثالث: تعريف إدارة النزاعات الاثنية.....**27**

المطلب الرابع: آليات إدارة النزاعات الإثنية.....**29**

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية:.....**39**

المطلب الأول: المقاربة الليبرالية في تفسير النزاعات الاثنية:..... **39**

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو واقعية : Réalisme Ethnity.....**41**

المطلب الثالث : المقاربة البنائية في تفسير النزاعات الإثنية.....**43**

الفصـل الثانــي: الإطـار العـام للنـزاع الاثنــي فــي تركيـا..... 46-76

المبحث الأول: التعريف بدولة تركيا.....**47**

المطلب الأول: جغرافيا وتاريخ تركيا..... **47**

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية للدولة التركية..... **51**

المطلب الثالث: النظام السياسي التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية **54**

المبحث الثاني: توصيف النزاع الإثني في تركيا **61**

المطلب الأول: التعريف بالعرقية الكردية..... **61**

المطلب الثانـي: دوافـع النـزاع الإثنـي الكردي فـي تركيـا..... **64**

المطلب الثالث: مطالب الحركة الإنفصالية وردود أفعال الحكومات التركية منها..... **73**

الفصل الثالث: آليات إدارة حكومة حزب العدالة والتنمية للنزاع الاثني الكردي :..... 77-96

المبحث الأول: الآليات الإصلاحية:..... **78**

المطلب الأول: الآلية السياسيـة..... **78**

المطلب الثاني: الآلية الاقتصادية **81**

المطلب الثالث: الآلية الاجتماعية والثقافية **82**

المبحث الثاني: حكومة حزب العدالة والتنمية بين الية التقارب والتراجع..... **84**

المطلب الأول: الآلية التصالحيـة التوافقيـة..... **84**

المطلب الثاني: الآلية القمعية..... **86**

المبحث الثالث: رؤية تقييمية ومستقبلية لإدارة النزاع الاثني الكردي في تركيا..... **88**

المطلب الأول: استمرار خيـار التفـاوض الجدي بين طرفـي النـزاع..... **88**

المطلب الثاني: تحديات استمرار الخيار التفاوضي الجدي بين الطرفين **91**

المطلب الثالث:مستقبل إدارة النزاع الاثني الكردي في تركيا **93**

الخاتمة..... **97**

قائمة المراجع..... **100**

ملخص بالعربية.....

ملخص بالفرنسية.....

مقدمـــــــة

مقدمـــة

حظي موضوع النزاعات الإثنية باهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين خاصة بعد نهاية الحرب الباردة؛ نظرا لتنامي دور الإثنيات المطالبة بالانفصال والحكم الذاتي مما جعل خطر الانقسام يهدد عديد الدول كالسودان، العراق وتركيا.

وقد شكلت التغيرات التي أعقبت هذه الحقبة السمات الأساسية للنظام الدولي الجديد خصوصا التغير في طبيعة النزاعات؛ من نزاعات دولية إلى نزاعات داخل الدولة، هذه الأخيرة أضحت تعرف حالة من اللإستقرار الداخلي نتيجة لظاهرة التنوع الإثني، وهو ما دفع بالدول إلى تبني آليات متنوعة من أجل إدارة النزاعات الإثنية فيها بتطبيق أساليب متعددة للحيلولة دون تفاقم النزاع الإثني وتطوره، وكذلك محاولة التوفيق بين وجهات النظر المتناقضة. وقد تنوعت تلك الآليات ما بين السلمية كآلية الديمقراطية التوافقية وبناء الثقة، وبين آليات عنيفة قد تصل لدرجة التطهير العرقي والإبادة الجماعية.

وتعد تركيا واحدة من عديد الدول التي تعيش حالة من اللإستقرار الداخلي بفعل النزاع الإثني بين الدولة التركية والإثنية الكردية التي تطالب بالاعتراف بهويتها كإثنية مختلفة عن المجتمع التركي وتسعى للانفصال وإقامة حكم ذاتي نتيجة لتوحيد مصطفى كمال أتاتورك القومية التركية مع قيام الجمهورية التركية عام 1923 رافضا أي شكل من أشكال التنوع الإثني، معتبرا ذلك من مظاهر ضعف وانحطاط الدولة.

لقد اتبعت الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية إلى غاية وصول حكومة حزب العدالة والتنمية للحكم آليات متقاربة في إدارتها للنزاع اتسمت بالتهميش والإنكار الصريح لهذه الإثنية، إلا أنه وبوصول حكومة حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 تم تبني آليات متنوعة وسياسات أكثر انفتاحا على الأكراد .

أهمية الموضــوع:

تتجلى أهمية الموضوع في محاولة كشف وتوضيح الأسباب الحقيقية التي تقف وراء النزاع الإثني الكردي في تركيا، وأهم الآليات المتبعة من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية في إدارتها لهذا النزاع من 2002 إلى غاية 2014 سواء ما تعلق منها بالآليات السلمية أو العنيفة؛ حيث تنوعت أساليب حكومة حزب العدالة والتنمية في إدارتها للنزاع بين أساليب توافقية تصالحية وأخرى قمعية تقوم على العنف .

بالإضافة إلى أهم التحديات التي تقف دون قدرة الحكومة على الاستمرار في مسارها التفاوضي مع الأكراد إلى جانب محاولة معرفة مستقبل إدارة النزاع الإثني الكردي وما سيؤول إليه خصوصا في ظل التطورات الداخلية والخارجية وتداعياتها على طرفي النزاع .

أهداف الدراسة: تتنوع بين أهداف علمية وأهداف عملية

الأهداف العلمية:

تتمثل الأهداف العلمية في:

– تحديد الدوافع الحقيقية لقيان النزاع الإثني الكردي في تركيا، وتحديد مطالب الحركة الانفصالية الكردية وردود فعل الحكومات التركية منها لأهمية موضوع إدارة النزاعات الإثنية ونموذج الأكراد في تركيا؛ فقد شهدت الساحة الأكاديمية إصدار العديد من الكتب والدراسات المتخصصة التي تناولت بالتفصيل الإثنية الكردية ونزاعها مع الدولة التركية.

– طرح المقاربة السياسية، الاقتصادية والثقافية لحكومة حزب العدالة والتنمية كآلية إصلاحية في إدارة النزاع الإثني الكردي من أجل الوصول إلى تركيا الآمنة، والاعتراف بالإثنية الكردية وبهويتها للحد من تفاقم النزاع وتطوره خصوصا في ظل بيئة إقليمية مشجعة على الانفصال.

الأهمية العملية:

تتحدد الأهمية العملية لهذه الدراسة انطلاقا من أهمية الإثنية الكردية في تركيا لما لها من وزن ودور كبير في النزاع الإثني الذي امتد لأكثر من ثلاث عقود، وباعتبارها إثنية موزعة على أربعة أقاليم في الشرق الأوسط تؤثر وتتأثر بمحيطها خصوصا في ظل تزايد الطموحات الكردية بأن تكون إثنية مستقلة في تركيا تتمتع بالحكم الذاتي وأكثر تنظيما من الناحية السياسية والمجتمعية .

أسباب اختيار الموضوع:

نظرا لأهمية موضوع إدارة النزاعات الإثنية في حقل العلاقات الدولية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة بهدف الكشف عن الآليات المستخدمة لإدارة النزاع الإثني الكردي في تركيا من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية فإن مبررات اختيار الموضوع تنوعت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

يعود السبب الذاتي في اختيار هذا الموضوع إلى الميولات الشخصية لمثل هذه المواضيع، إضافة إلى الرغبة الشخصية في معرفة خلفيات وواقع النزاع الإثني الكردي في تركيا، وكيفية تعامل حكومة حزب العدالة والتنمية مع هذا النزاع الذي يصنف ضمن النزاعات الممتدة.

الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية في إبراز واقع النزاع الإثني الكردي في تركيا، وكذلك التفصيل في الآليات التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية في إدارتها للنزاع الإثني القائم في تركيا منذ توليها للحكم من 2002 إلى غاية 2014، والتي مكنتها من تحقيق تقدم كبير في مسار إدارة النزاع الإثني لم تفلح غيرها من الحكومات السابقة في تحقيقه.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الإثنية الكردية في تركيا والأساليب المتبعة من قبل الحكومات في التعامل مع هذه الإثنية والتي كانت منطلقا للدراسة:

– دراسة فيصل غازي غدير الموسومة بـ: "مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية (دراسة تاريخية) 1923– 2013" الصادرة عن مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، والتي ركزت على تمحيص مواقف الحكومات التركية تجاه الإثنية الكردية وانتهت إلى إحداث تعديلات متنوعة للتوسيع من دائرة الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للإثنية الكردية، من أجل فتح آفاق جديدة للوصول إلى التعايش الإثني في تركيا عبر حكم ذاتي أو فدرالي سيسمح لتركيا بالتمتع بنظام ديمقراطي تعددي يقوم على احترام حقوق الإنسان ويكون شبيها بالنظم السياسية في أوروبا.

– دراسة "تركيا والأكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟" للكاتب عقيل محفوظ عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنة 2012. وتعد من الدراسات الحديثة التي تعرضت بالتحليل والتفصيل للإثنية الكردية والسياسات المنتهجة من قبل الدولة التركية في تعاملها مع هذه القضية وذلك من خلال تقديم تصور إجمالي عن طبيعة تعامل حكومة حزب العدالة والتنمية مع الإثنية الكردية أمنيا، سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا والتفصيل في مبادرة الحكومة تجاه هذه الإثنية، وتخلص الدراسة إلى اقتناع طرفي النزاع الإثني باستحالة الحلول العسكرية وبأولوية التغيير في سلوكات ورؤية كلا الطرفين.

إشكالية الدراسة:

على إعتبار أن تركيا واحدة من بين الدول التي عانت ولا تزال تعاني من استمرار النزاع الإثني بين إثنية مطالبة بالانفصال وحكومة مصرة على وحدة الدولة التركية، ومع حكومة حزب العدالة والتنمية تم تبني آليات متنوعة في إدارتها للنزاع الإثني القائم وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في إدارة النزاع الإثني الكردي في تركيا؟

تتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية، وهي:

– ما المقصود بالنزاع الإثنـي؟

- ماهي الحركيات السببية للنزاع الإثني الكردي في تركيا؟

- كيف أدارت حكومة حزب العدالة والتنمية النزاع الإثني الكردي في تركيا؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى:

إعتماد الآلية الإصلاحية يمكن حكومة حزب العدالة والتنمية من النجاح في إدارة النزاع الإثني الكردي.

الفرضية الثانيـة:

إدارة حكومة حزب العدالة والتنمية للنزاع الإثني في تركيا تخضع لتأثيرات المجتمع الكردي العابر للحدود.

منهجية الدراسة:

طبيعة موضوع الدراسة تقتضي الإعتماد على:

1/**منهج دراسة الحالة:** لتركيز الدراسة على تركيا وتحديدا على النزاع الإثني الكردي فيها للوقوف على أهم الأساليب التي اعتمدتها حكومة حزب العدالة والتنمية في إدارتها للنزاع الاثني، وكذلك إبراز أهم التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجهها.

2/**مقترب الثقافة السياسية:** من خلال تركيزه على المعتقدات، المواقف والقيم في التحليل تم توظيفه لدراسة وتفسير تراكمات الثقافة الكردية وأنماط الثقافة السياسية في تركيا.

3/**المنهج التاريخي:** الذي يستخدم لدراسة الجوانب التاريخية للظواهر. وقد تم الاعتماد عليه من أجل توصيف النزاع الإثني الكردي والوقوف على أهم المحطات التاريخية لتركيا بصفة عامة والأكراد بصفة خاصة. بالإضافة إلى تتبع مسار وسياسات الحكومات التركية تجاه مطالب الحركة الانفصالية الكردية لاسيما حكومة حزب العدالة والتنمية.

تقسيم الدراسة:

دراسة الإشكالية المطروحة اقتضت تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول؛ خصص الفصل الأول لدراسة الجانب المفاهيمي والنظري لإدارة النزاعات الإثنية من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع

ومن ثمة الإنتقال إلى تحديد مفهوم إدارة النزاع الإثني والدوافع الكامنة وراء حدوث مثل هذه النزاعات وكذلك أهم الأطر النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية.

وفي الفصل الثاني للدراسة تم التطرق للإطار العام للنزاع الاثني التركي من خلال التعريف بتركيا وبالعوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية للدولة التركية. والتطرق إلى الدوافع الكامنة وراء قيام النزاع ومطالب الحركة الانفصالية الكردية التي يتزعمها حزب العمال الكردستاني، ثم عرض ردود الحكومات من هذه المطالب.

أما الفصل الثالث فقد تناول الآليات التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية لإدارة النزاع الإثني الكردي في تركيا ثم تقديم رؤية تقييمية ومستقبلية لإدارة النزاع الاثني في تركيا بطرح أهم العوامل التي تدفع بإستمرار الخيار التفاوضي بين الطرفين وأهم التحديات التي تحول دون ذلك ليتم في الأخير طرح ثلاث سيناريوهات حول مستقبل إدارة النزاع ؛ سيناريو استمرار الخيار التفاوضي التركي الكردي الذي سيعرف استمرار للآليات التفاوضية والصالحية من أجل إخراج تركيا من دوامة العنف وتسوية النزاع القائم، وسيناريو حصول الأكراد على حكم ذاتي وتشكيل دولة فدرالية تتمتع فيها الإثنية الكردية بصلاحيات إدارة شؤونها الداخلية في ظل حكومة مركزية، أما السيناريو الثالث يؤكد على انفصال الأكراد عن تركيا وتشكيل كردستان الكبرى في الشرق الأوسط .

الفصـــــل الأول:

إدارة النزاعـــــات الإثنيـــة مقاربـــة نظريـــــــة

بزوال الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي وبروز عالم الأحادية القطبية، عرف حقل العلاقات الدولية تنامي ظاهرة النزاعات الإثنية التي إستدعت البحث عن أطر نظرية قادرة على فهم وتفسير هذه الظاهرة خصوصا في ظل تزايد مطالب الجماعات الإثنية بالإنفصال والإستقلال عن الدولة لتصبح بذلك إدارة النزاعات الإثنية أكثر إلحاحا للتحكم في النزاع الإثني والسيطرة عليه بتطبيق سلسلة من الإجراءات والآليات وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهـوم الإثنيــة.

المبحث الثاني: مفهوم إدارة النزاع الإثني.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية.

المبحث الأول: مفهوم الإثنية:

المطلب الأول: تعريف الإثنية والمفاهيم المشابهة

تعد الإثنية من بين الظواهر التي لها علاقة مباشرة بتفكك العديد من الدول ولا تزال لحد اليوم الكثير من البلدان تعاني من هذه الظاهرة التي تهدد إستقرارها الداخلي وترتبط الإثنية في مفهومها بالعديد من المفاهيم المشابهة لها كالعرقية والأقلية ...وعليه سنتطرق في هذا المطلب لمحاولة تحديد المفاهيم المتداخلة معها وهو ما سيساعد في فك الغموض وكذا تبسيط مفاهيم الدراسة.

1/ تعريـف الإثنيـــة والجماعـــة الإثنيـــة:

كلمة الإثنية مشتقة من الكلمة اليونانية " **ETHNOS** " والتي تعني مجموعة من الأفراد يشتركون في نفس الثقافة واللغة ونفس العادات والتقاليد والتي تنتقل من جيل إلى جيل، ويستخدم المصطلح للإشارة الى العرقية التي لها نفس الخصائص البيولوجيا والمورفولوجيا المشتركة[1].

وقد أطلق قدماء اليونان مصطلح الإثنية على الغرباء والمتوحشين WILD PEOPLE، ثم إنتقل ليقترب من نفس الدلالة اليونانية حيث وصف به الكفار والغرباء من غير المسحيين واليهود[2].

أما من الناحية الإصطلاحية فيعود ظهور مصطلح الإثنية إلى سنة 1896 في المعجم العلمي عند **فاشي دو لابوج**(Vacher de la Pouge). ويعتبر **جورج مونتوندون** (George Montandon) هو أول من إستخدم مصطلح الإثنية الذي يعتبره تجمع طبيعي يتضمن كل الخصائص الإنسانية[3].

وقد شاع إستخدام الإثنية بين السياسيين وعلماء الإجتماع والعامة في الغرب منذ الخمسينات من القرن العشرين وبداية من الستينات أصبح اللفظ يستخدم للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين أو الأصل، وتعيش ضمن مجتمع واحد جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في واحدة من هذه السمات[4] ومثال ذلك الطوارق في مالي، النيجر، الجزائر وليبيا.

---

[1] - Le Dictionnaire de Politique; "Définition d'Ethnie - d'Ethnicité." obtenu en parcourant du : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Ethnie.htm20-12-2015.10.20

[2]–عبد الغاني دندان، " النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية إطار نظري وإبستمولوجي"، متحصل عليه من: Download .mrkry.com /do . pup? down = 786207 بتاريخ: 20–12–2015.على الساعة: 17.56.

[3]–سمية بلعيد، " النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا ". رسالة ماجستر. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قسنطينة. 2010) ص 14 .

[4] –أحمد إيدابير، " التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي". رسالة ماجستر. (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .كلية العلوم السياسية والإعلام .جامعة الجزائر . 2012) ص 12.

أيضا التعريف الذي قدمه الدكتور **مجيد حميد** عارف على أنها: " جماعات مستقرة من البشر تكونت تاريخيا على أرض معينة تقطنها، ولها خصائص مشتركة نسبيا من اللغة والثقافة والتكوين النفسي والوعي بالذات بمعنى إدراك وحدتها وتميزها عن كافة التشكيلات البشرية المماثلة " [1].

الملاحظ على التعريف أنه يركز على الخصائص المشتركة والوعي بالذات من قبل الجماعة الإثنية في مقابل الجماعات الأخرى، كما يشير إلى كونها جماعات مستقرة، لكن ليس في كل الحالات تكون الإثنيات مستقرة فقد تعرف حالة من التشرذم والشتات بين الدول والأقاليم.

ويعرف **جورج قرم** الإثنية على أنها: " جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات وأهم نقطتين في النوعية الإثنية هما الدين واللغة لأنهما تكفلان تواصلا أمثل بين أعضاء الإثنية وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا ولا تشاطرهما فيهما جماعات أخرى "[2] فالإثنية وفق رأيه هي جماعة من الأفراد لهم خصائص ثقافية تميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى إلا أن الخصائص الثقافية ليست وحدها من تشكل الإثنية .

يرى المختصون أن الإثنية تشير إلى:" مجموعة من الأفراد ينحدرون من أصل واحد ولهم تاريخ مشترك من القيم والرموز وفي بعض الأحيان من الدين واللغة -ولكن ليس بالضرورة - وهذا الإنتماء يتراكم عبر الأجيال ليس فقط بسبب دخول عناصر جديدة للمجموعة قد يكون بسبب الهجرة مثلا. ولكن لأن أعضاء المجموعة وبسبب التداخل التجاري والإجتماعي - كالزواج مثلا - مع المجموعات القومية الأخرى طوروا مصالح تتطابق مع ثقافة المجموعة الأم فأصبحوا يدافعون عنها ويحافظون عليها[3]" وبالتالي فهي جماعة بشرية يشترك أفرادها في خصائص ثقافية، وتتواجد في إقليم معين وهي ذات أصل واحد.

المفكر برهان غليون يعرفها على أنها: " جماعة من السكان الفرعية أو الصغيرة نسبيا تعيش في مجتمع أكبر. وأن هذه الجماعة تربط بين أفرادها أو توحد بينهم روابط العرق كالثقافة والدين واللغة ..."[4]

إنه يركز على أن الإثنية هي جماعة من الأفراد لها خصائص مشتركة كما ركز على الجانب العددي لهذه الإثنية ومن ثمة الجمع بين الأقلية والإثنية على أساس أنهما واحد.

---

[1]– أمين مثنى قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية نموذجا. السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003، ص 16.

[2]– سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 15.

[3] – محمد الأمين بن عودة، " النظام الفدرالي وإدارة التنوع الإثني دراسة حالة السودان". رسالة ماجستر. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2011) ص 10.

[4]– عادل جارش وجمال العيفاوي، "النزاع الاثني "، المركز الديمقراطي العربي: متحصل عليه:http://democraticac.de/?p=2346 بتاريخ:25-01-2016. على الساعة: 01.18.

أما عالم الاجتماع البريطاني **أنطوني سميث** (Anthony smith) يعرف الإثنية على أنها: " مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية مرتبطة بإقليم خاص و متضامنة "[1].

فوفقا لـ **أنطوني سميث** (Anthony smith) فإن وحدة الأصل وعناصر ثقافية خاصة مميزة لها هي الأساس الذي تعرف وفقه الإثنية.

وكتعريف إجرائي، إن الاثنية هي جماعة بشرية ذات الأصل الواحد تتواجد في إقليم معين ولها ممارسات وخصائص ثقافية وحضارية تسعى للحفاظ عليها وتكون مدركة لتميزها وإختلافها عن باقي الجماعات الأخرى التي تقاسمها نفس الإقليم.

***تعريف الأقليـــة:** يرتبط ظهور مصطلح الأقلية بظهور المجتمعات الإنسانية إلا أن المختصين إختلفوا في ضبطه وذلك لوجود العديد من المصطلحات الدالة عليه. وفي أغلب الأحيان تستخدم في اللغة الإنجليزية ولا تستخدم في اللغة العربية كالأقلية اللغوية (Minority Linguistic) / أقلية لغوية ثقافية (Ethnio Linguistic Minority) / الأقلية العرقية، الأقلية العرقية الثقافية (Ethnio Culltural Minority) والأقلية القوميـة (National Minority) ففي اللغة العربية عادة ما يستخدم المصطلح دون كلمة مجموعة على عكس اللغة الانجليزية و الفرنسية[2].

ويعود الأصل اللغوي لكلمة أقلية في قاموس المحيط إلى كلمة " قل، يقل فهو قليل ويقال أقله أي جعله قليل وقوم قليلون وأقلاء، قلل وقليلون"[3].

أما الموسوعة الأمريكية فقد عرفت الأقلية على أنها: "جماعة لها وضع إجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه، وتملك قدرا أقل من القوة والنفوذ وتمارس عددا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع. وغالبا ما يحرم أفراد الأقلية من الإستمتاع الكافي بإمتيازات مواطني الدرجة الأولى"[4].

أما الموسوعة الفرنسية لاروس فالأقلية حسبها هي:" تلك التي تكون أقل هيمنة من الناحية العددية بحيث لا يكون لها إلا القليل من الأصوات، وبالتالي فالأقلية بالضرورة تكون خاضعة لمجموعة مهيمنة في المجتمع "

---

[1]– أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 13.

[2]– رابح مرابط، " أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول دراسة حالة كوسوفو". رسالة دكتوراه. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق. جامعة الحاج لخضر باتنة . 2009) ص 15.

[3]– أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 17.

[4]– محمد موقف،" مفهوم الأقلية وتعريفه في المواثيق الدولية "، متحصل عليه من:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233349 .بتاريخ :22-01-2016.على الساعة:09.47.

بينما عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية الأقلية بأنها:"جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا أو قوميا أو دينيا أو لغويا وهم يعانون من نقص نسبي في القوة ومن ثمة يخضعون لبعض أنواع الاستعباد أو الاضطهاد"[1].

أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الأقلية على أنها "مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الإنتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك موقفا سياسيا وطبقيا متميزا. ويستخدم المفهوم أحيانا بمعنى طبقي سياسي أيضا كأن يقال أقلية حاكمة"[2].

أما المعنى الإصطلاحي للأقلية فهو ناتج عن معايير مختلفة ويمكن من خلالها التمييز بين ثلاث إتجاهات فكرية في تعريف الأقلية :

- ✓ **الإتجاه الأول:**

يركز على المعيار الكمي كمقياس في تعريف الأقلية وبالتالي يعرف أنصار هذا الإتجاه الأقلية على أنها:" مجموعة من السكان يحملون في العادة حق المواطنة والجنسية في تلك الدول غير أنهم يعيشون بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس والعقيدة واللغة والثقافة والتاريخ والعادات "[3]. أي أن الأقلية هي جماعة مختلفة عن غيرها من الجماعات الأخرى من خلال الخصائص التي تحملها والتي تميزها عن غيرها.

أما مقرر الأمم المتحدة حول الأقليات عرفها بأنها: "مجموعة عددها أقل من باقي سكان الدولة وهم في وضعية غير مهيمنة ويملك أعضاؤها الخصائص العرقية والدينية أو اللغوية التي تختلف عن باقي السكان وتتمسك بوعي التضامن الموجه نحو المحافظة على الثقافة والدين واللغة " [4].

ما يمكن إستخلاصه من هذا التعريف هو أن الأقلية تمثل:

* أقل عدد مقارنة مع باقي السكان.
* غير مهيمنة في الدولة (مهمشة).
* تمتلك خصائص تميزها عن باقي السكان(اللغة، الدين،...) .
* تسعى للحفاظ على هويتها.

إن مقرر الأمم المتحدة ركز على عنصر الإختلاف في الخصائص العرقية والثقافية للأقلية عن باقي السكان لكن ذلك يعتبر غير كافي لتعريف الأقلية وهو ما تم تداركه لاحقا بإضافة عناصر أخرى من قبل الأمم المتحدة كالثقافة، الجنس والقيم التقليدية.

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د . س . ن]، ص 244.

[3]- الطاهر شعبان الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل والإدماج. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص15.

[4]- رابح مرابط، مرجع سابق، ص 16.

مما سبق يتضح بأن الأقلية وفقا لهذا الإتجاه هي جماعة من السكان تشكل أقل عدد في مجتمعها. فهو يركز على معيار الكم في تعريف الأقلية لكنه غير كاف لوجود معايير أخرى مثل وضعها ومكانتها الإجتماعية والاقتصادية، وكذا دورها في الحياة السياسية. وكلها معايير يجب أن تراعى في تعريف الأقلية.

- ✓ **الإتجاه الثاني:**

يركز هذا الإتجاه على معيار الوضع السياسي والإجتماعي والإقتصادي للأقلية. وحسبه فإن الأقلية هي: "كل جماعة عرقية مضطهدة لا تتمتع بحقوقها السياسية، ومستغلة من الناحية الإجتماعيـة والإقتصادية بغض النظر عن نسبة أو عدد أفرادها سواء كانوا يمثلون الأغلبية أم لا "[1].

بالتالي فهي كل جماعة تعرف حالة من الإضطهاد والتهميش السياسي وكذا الإستغلال. كما أنها غير مسيطرة بغض النظر عن عددها سواء أكانت تشكل الأغلبية أم الأقلية، لكن ظاهرة الإضطهاد والتهميش ليست بالظاهرة العامة ولا تنطبق على كل الأقليات فقد نجد أقلية مسيطرة ومهيمنة سياسيا وإقتصاديا في الدولة كالأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا إبان سياسات التمييز العنصري.

- ✓ **الإتجاه الثالث:**

وفقا لهذا الإتجاه فإن الأقلية هي الجماعة الأقل عددا والأدنى موقعا. إذ يحاول أنصار هذا الإتجاه الدمج بين الإتجاهين السابقين من خلال الجمع بين معيار العدد ومعيار الوضع السياسي والإجتماعي والإقتصادي عند تحديد مفهوم الأقلية وقدموا جملة من التعاريف وهي كالتالي:

" الأقلية هي مجموعة من المواطنين تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة، أو أنها غير مسيطرة وغير مهيمنة وتشعر بالإضطهاد وتستهدف وتصبو إلى حماية القانون الدولي لها " [2].

لكن ليس في كل الحالات تكون الأقلية غير مسيطرة فهناك دول تحوي مجموعات عرقية تشكل الأغلبية ولا تتمتع بأي نفوذ سياسي أو قوة إقتصادية كالهوتو في روندا والبروندي وعليه ليست بالضرورة كل أقلية مقهورة وليست كل أغلبية مسيطرة.

وفي عام 1985 تبنت اللجنة الفرعية للأمم المتحدة - هي لجنة لمنع التمييز وحماية الأقليات أنشأت عام 1947 - تعريفا للأقلية على أنها " جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية ويكونون في وضع غير مسيطر عليه في هذه الدولة، ولهم خصائص عرقية دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلبية السكان، ويكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم ويشجعه وجود - ولو ضمنيا - إرادة جماعية للبقاء كجماعة متميزة، وهدفه هو تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع والقانون "[3].

---

[1]–الطاهر شعبان الأسود ، مرجع سابق ، ص 16.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– هشام محمود الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 261.

فالأقلية حسب هذا التعريف هي الجماعة الأقل عددا في الدولة وتتمتع بخصائص تميزها عن أغلبية السكان وتعاني من التهميش. لكن ليس كل أقلية مضطهدة فقد تشكل جماعة أقلية عددية في دولتها لكنها مسيطرة كالصنيين في ماليزيا واليهود في بعض الدول الأوربية مثلا.

ومن التعاريف الأكثر شمولا التي قدمت للأقلية التعريف الذي يرى بأنها تلك: " الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعهم التي تتمايز عن غيرهم من السكان من حيث السلطة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها، وغالبا ما تكون هذه الجماعة في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع. كما يعاني كثيرا منها بدرجات متفاوتة من التمييز والإضطهاد والإستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والإجتماعية والإقتصادية " [1].

وكتعريف إجرائي يمكن القول بأن الأقلية هي جماعة بشرية لها خصائص ثقافية وعرقية تميزها عن باقي السكان في الدولة وتكون على وعي وإدراك لهويتها وتعرف حالة من التضامن بين أعضائها في الدفاع عن مقوماتها وهي أقل عددا وغير مهيمنة سياسيا وإقتصاديا.

2/ تعريف الجماعة الإثنية:

أضحت الجماعات الإثنية تشكل تهديدا حقيقيا على الإستقرار السياسي للدول كونها تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة أو تؤدي إلى خلق إنقسامات أو تحالفات جديدة وتلعب الجماعات الإثنية دورا كبيرا في التأثير على السياسات الحكومية فما المقصود بالجماعة الإثنية؟.

هناك العديد من التعاريف التي قدمها الباحثين للجماعات الإثنية نذكر منها:

***تعـرف الجماعـة الإثنيـة علـى أنهـا:** " مجموعـة مـن الأفراد تنحـدر من الأسلاف أنفسهم وتوحـد بينهم خصائص بيولوجيا وأنماط سلوكية وراثية لا تتوافـر إلا لمن يولـد أو ينشـأ داخل تلك المجموعة الإثنية المعنيـة "[2].

يؤكد هذا التعريف على الخصائص والمقومات البيولوجيا للجماعة الإثنية لكن قد تكون هناك مقومات ذات طابع ثقافي كوحدة اللغة والثقافة. كما أنه يهمل عنصر وجود الجماعة الإثنية في مجتمع يحوي جماعات إثنية أخرى.

[1]–أحمد وهبان، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر. الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2007، ص 177.

[2]–موسى عبده مختار، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 128.

تعرف الجماعة الإثنية أيضا على أنها: " تلك الجماعة التي تتمايز عن غيرها بإحدى السمات الأساسية كالثقافة والعادات والتقاليد ونمط الحياة واللغة والدين ولها أرض مرتبطة بها تاريخيا، ولا يشترط أن يكون لها كيان سياسي مستقل على شكل الدولة "[1].

وهناك من يعرفها على أنها: " تجمع بشري يترابط أعضاؤه فيما بينهم من خلال روابط مشتركة كوحدة الأصل أو القومية أو الثقافة. وهم يعيشون معا داخل إطار حضاري ثقافي مخالف لإطارهم الحضاري الثقافي بيد أنهم يظلون محتفظين بتميزهم الثقافي "[2].

يؤكد هذا التعريف على المقومات الذاتية للجماعة الإثنية وعلى الإطار الثقافي الذي تعيش فيه والذي يختلف تماما عن الإطار الحضاري والثقافي للجماعات الأخرى وهو ما يولد التماسك والتلاحم بين أفراد هذه الجماعة الإثنية. لكن لكل جماعة إثنية كيان سياسي تعيش فيه تؤثر وتتأثر به.

ومن أهم التعريفات المقدمة للجماعة الإثنية هو التعريف الذي قدمه **أنطوني سميث**(Anthony Smith) ويتضمن العناصر الأساسية التالية، والتي تشكل الأساس في تعريف الجماعة الإثنية:

- **مجموعة من السكان:** الجماعة الإثنية تشكل عدد معين من السكان. ومن ثمة التركيز على العدد الذي يشكل نسبة معينة.
- **الأصل الواحد:** أساس الجماعة الإثنية هو العرق أو الأصل المشترك، وهو ما يميزها عن غيرها.
- **الإرتباط بإقليم معين:** بمعنى الجماعة الإثنية وجودها مرتبط بدولة تقطن فيها أو إقليم تتواجد عليه.
- **الترابط والتضامن:** فمن سمات الجماعة الإثنية هي أن تكون مترابطة ومتضامنة مع بعضها.
- **الثقافة المشتركـــة:** فالجماعة الإثنيـة تتقاسم نفس الثقافـة، والتـي تتشكل مـن الدين والعـادات والتقاليـد والقوانين والمؤسسات.
- إدراكها ووعيها بهويتها بإختلافها عن غيرها[3].

وقد أستخدم هذا المفهوم أول مرة عام 1909 ليعبر عن خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي بالأمة. كما أنه قد يضيق ليقتصر على التمايز العرقي دون سواه.

يمكن تعريف الجماعة الإثنية على أنها جماعة من الناس تجمع بينهم روابط بيولوجيا وثقافية ويكون هؤلاء الأفراد على وعي بذاتيتهم الإثنية وإختلافهم عن الجماعة أو الجماعات الأخرى التي تشاركهم نفس الإقليم أو الوحدة السياسية، وتعيش هذه الجماعة في ظل كيان سياسي لتشكل بذلك إطار ثقافي وحضاري مغاير للإطار الثقافي والحضاري لذلك المجتمع وهو الأمر الذي يزيد من ولائهم وإنتمائهم للجماعـة ممـــا يقـوي الترابـط والتلاحم فيما بينهم.

---

[1]– ريناس بنافي، "ظاهرة الصراعات الاثنية الصراع الكردي في العراق نموذجا"، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org بتاريخ: 25-01-2016.على الساعة:14.35.

[2] – أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 109.

[3]– رابح مرابط، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الثانـي: تصنـيف الجماعـات الإثنيـــة

لا يمكن تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لمعيار واحد بل هناك العديد من الأسس التي يمكن الإستناد إليها كون الجماعات الإثنية تختلف عن بعضها البعض، ولكل جماعة خصائص وسمات مميزة كتلك المرتبطة باللغة والدين والأصل العرقي وقد ذهب بعض المختصين إلـى الإشارة لإتجاهين في تصنيف الجماعات الإثنيـــة.

إتجـاه أول: يركز على المقومات الذاتية للجماعة الإثنية في التصنيف كوحدة اللغة والدين والسلالة.

إتجـاه ثانـي: يستند إلى الموقع السياسي والإجتماعي والإقتصادي للجماعة الإثنية في مجتمعها.

أما البعض الأخر فإنه يركز على تصنيف الجماعات الإثنيـة وفقا للمعايير التالية:

- **السمات المميزة للجماعة الإثنية:** السلالة، اللغة والثقافة، المذهب الديني.

- **تصنيف الجماعات الإثنية حسب معيار المولد والنشاة:** يركز هذا التصنيف على الجماعة الإثنية الأصلية المشكلة للدولة.

- **تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لأهدافها وغاياتها:** ويتم هنا تصنيفها إلى جماعات إنصهارية وجماعات إندماجية والجماعات المنادية بالتعددية وكذلك الجماعة الإستعلائية. بالإضافة إلى الجماعة الإنفصالية.

أولا: تصنيف الجماعة الإثنية وفقا للسمات المميزة: يركـز هـذا الإتجـاه علـى السمـات البيولوجيـة (العرق- صلة الدم والقرابة) أو الإجتماعية (اللغة- الدين- الثقافة).

1/**السلالة:** يمثل الإختلاف السلالي بين الجماعات المكونة للمجتمع من خلال وجود فوارق واضحة وجوهرية في الصفات الجسمانية بين أفراد المجتمع ولون البشرة أساس للتصنيف بين الجماعات الإثنيـة[1]. بالإضافة إلى الإختلافات الجسدية والمتعلقة بدرجة النشاط ودرجة الذكاء والكفاءة وكذلك الأخلاق لكل جماعة إثنية.

ما يلاحظ على هذا التصنيف هو إرتباطه بالنظرة العنصرية، من خلال تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لسمات الجسمانية والعرقية.

[1]– مهدي محمد عاشور، التعددية الإثنية إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص 43.

2/ اللغة والثقافة: تعد الثقافة واللغة من المعايير الأساسية لتصنيف الجماعات الإثنية والتميز بينها حيث أن إشتراك أفراد الجماعة الإثنية في التحدث بلغة واحدة يجعلهم يتمايزون من خلالها عن باقي الجماعات الإثنية الأخرى في مجتمعهم[1]. ومن الأمثلة على التعددية اللغوية والثقافية في عالم اليوم: الهند، تركيا السودان، إيران، والجزائر التي تعرف وجود جماعتين (جماعة العرب تتحدث العربية) وجماعة البربر(تتحدث الأمازيغية).

3/المذهب الديني: ينطلق هيجل من فكرة أن الإنسان "حيوان متدين فهو وحده من يمكن أن يكون له دين في مقابل ذلك تفتقر الحيوانات إلى الدين قدر افتقارها للقانون والأخلاق"[2]، فالدين من أهم العوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب، والجماعة الدينية هي كل جماعة إثنيـة تستند على الدين كمقوم أساسي لذاتيتها وإختلافها عن بقية الجماعات الإثنية الأخرى داخل المجتمع.

ثانيا: تصنيف الجماعات الإثنية حسب معيار المولد والنشأة: حسب هذا الإتجاه توجد جماعات إثنية تمثل السكان الأصلين للدولة أي أنهم قطنوا هذا الإقليم قبل قيام أي شكل من أشكال التنظيم السياسي كالهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي غالب الأحيان تكون هذه الجماعات الإثنية قد تعرضت للاضطهاد أو حتى الإبادة من قبل جماعات أخرى إستوطنت هذا الإقليم.

كما تختلف الإثنيات من حيث إنتشارها وتمركزها الجغرافي، فقد تشكل المجموعات الإثنية غالبية سكان الإقليم بالدولة أو أنها لا تمثل أهمية من حيث نسبة عددها بالإقليم. بالإضافة إلى تمركز جماعات إثنية على حدود الدولة أو وجود إثنيات تشارك دولة مجاورة قوميتها، وهناك إثنيات مجزئة بين العديد من الدول[3].

ثالثا: تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لغاياتها: يستند هذا التصنيف إلى الغاية التي تستهدفها الجماعة الإثنية في علاقتها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تعيش معها داخل الوحدة السياسية الواحدة، وعليه يمكن تصنيف الجماعات الإثنية وفق غاياتها إلى مايلي:

1/الجماعة الإنصهارية: هي تلك الجماعة الإثنية التي تنصهر داخل جماعة إثنية أخرى وتتخلى عن سماتها المميزة لصالح الجماعة المهيمنة لتتبنى بذلك الخصائص الهيكلية لهذه الجماعة، ويتم ذلك عبر فترة زمنية طويلة وبصفة تلقائية وتدريجية. والسبب وراء إنصهار هذه الجماعة داخل جماعة إثنية أخرى مهيمنة هو إعتقادها بوجود سمات فيها تحد من مكانتها الإجتماعية مقارنة مع غيرها من الجماعات الإثنية الأخرى.

[1]– أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 37.

[2]– مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص 46.

[3]– أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 39.

2/الجماعة الإندماجية: يعود إندماج الجماعات الإثنية داخل إثنية أخرى إلى المصالح المشتركة أو الإحساس بوجود تهديد مشترك يمس بمصالح هذه الجماعات ومن ثمة كان لزاما عليها أن تندمج مع بعضها البعض أو قد يكون نتاج قهر خارجي.

يؤدي إندماج الجماعة الإثنية داخل الجماعة السائدة إلى قيام كيان إجتماعي جديد يحمل السمات المشتركة للجماعات المندمجة.

3/الجماعة المنادية بالتعددية: هي جماعة إثنية تسعى للإحتفاظ بخصوصيتها الإثنية في مجتمع متعدد الإثنيات، والمطالبة بالمساواة بينها وبين باقي الجماعات الأخرى المشكلة للمجتمع في الحقوق والواجبات.

وفي حال فشلها في الحصول على الإعتراف الجماعي بمبدأ التعددية فإنها تلجأ للأساليب القهرية (التمرد- العصيان) وقد تصل إلى حد إستخدام العنف المسلح ضد النظام القائم ومن أمثلة ذلك: **جماعة الهوتو** في روندا وبوروندي[1].

4/الجماعة الإستعلائية: هي الجماعة الإثنية التي تعمل على تنمية وتقوية الشعور بالتفوق والتميز والإستعلاء لدى أفرادها مقارنة مع غيرها من الجماعات الإثنية داخل التنظيم السياسي الواحد. وتستند في ذلك على أساليب وأدوات من خلال إنفرادها بالسلطة وتوظيفها لخدمة أغراضها مع تقديم تبريراتها في ذلك كالتبريرات الدينية(شعب الله المختار) أو التبريرات العرقية (التفوق العرقي) أو التبريرات الثقافية (الرسالة الحضارية) أو تاريخية (كأقدمية هذه الجماعة الإثنية وأسبقيتها بالتواجد على هذا الإقليم) ، وقد تصل لحد التبريرات الإقتصادية.

يشهد المجتمع القائم على هذا النوع من التقسيم الصراعات والصدامات بفعل ردود الفعل المضادة من الجماعات الأخرى ومن أمثلة ذلك: النازية بألمانيا- الصهيونية بفلسطين- الفاشية بإيطاليا[2].

5/الجماعة الإنفصالية: هي الجماعة الإثنية المطالبة بالإنفصال والإستقلال. وهذا النوع يأخذ ثلاث أشكال:

*جماعة إثنية مطالبة بالإنفصال عن الحكومة والحصول على قدر من الإستقلال الذاتي داخل الوحدة السياسية مثال ذلك السودان .

* جماعة إثنية إنفصالية تهدف لإنشاء كيان سياسي مستقل تماما على الكيان السياسي القائم حال نيجيريا.

* جماعة إثنية إنفصالية تسعى للإنفصال التام والإنظمام إلى كيان سياسي آخر[3] مثال ذلك الجماعة الإثنية الإنفصالية الصومالية الخاضعة للحكم الإثيوبي.

---

[1]- مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص 56.

[2]- المرجع نفسه، ص 57.

[3]- المرجع نفسه، ص 58.

بالإضافة إلى التصنيفات السابقة هناك من يصنف الجماعات الإثنية حسب مواقعها السياسية والإجتماعية والإقتصادية إلى **جماعات مسيطرة** و**جماعات غير مسيطرة** .

فبالنسبة للجماعة المسيطرة هي تلك الإثنية المهيمنة على مقاليد الحكم في مجتمعها، ويهيمن أفرادها على المراكز الحساسة بالدولة ويشكلون الفئة الأكثر ثراء في المجتمع.

أما عن الجماعة الإثنية غير المسيطرة فهي تلك الجماعة التي يحتل أفرادها مراكز ثانوية في المجتمع وهم أقل ثراء، كما أنها تكون بعيدة عن السلطة داخل الكيان السياسي، وتعاني هذه الجماعات في غالب الأحيان من التعسف والإضطهاد المجتمعي والإستبعاد من جانب الجماعات الإثنية الأخرى المهيمنة داخل المجتمع لكن يمكن أن تتواجد جماعات إثنية غير مسيطرة لكنها تتمتع بالمساواة مع جماعات إثنية مسيطرة في مجتمعها بالإضافة إلى إمكانية وجود جماعات إثنية غير مسيطرة لكنها تتمتع بالحكم الذاتي.

تصنيف الجماعات الإثنية إلى جماعات مسيطرة وأخرى غير مسيطرة يتطابق تقريبا مع تصنيفها إلى جماعات الأغلبية والأقلية، فهي في أغلب الأحيان ما تمثل الجماعات المسيطرة جماعات الأغلبية في مجتمعها أما غير المسيطرة فتمثل جماعات الأقلية. قد تكون الأقلية جماعة غير مسيطرة فقد؛ تتواجد جماعة إثنية أقلية تتمتع بوضع مسيطر، ومع ذلك فإن أغلب الجماعات الإثنية الأقلية تكون في وضع غير مسيطر في مجتمعاتها كالأكراد بتركيا مثلا والحال نفسه بالنسبة للسودان والهند، الصين، العراق وإيران[1].

المطلب الثالث: مطالب الجماعات الإثنية

تتفق البحوث والدراسات المعنية بدراسة الظاهرة الإثنية أن الجماعات الإثنية تسعى دائما لتأكيد هويتها بتمثيلها في النظام السياسيي والحصول على مكانة خاصة في الدولة فهي تطرح مطالب في المجتمع الذي تعيش فيه وتتمثل هذه المطالب فيما يلي:

- ✓ **المطالب الثقافية:** تتمثل أساسا في اللغة، الدين والعادات والتقاليد.

***اللغة:** تعتبر اللغة إحدى أدوات الهيمنة والسيادة في النظام السياسي. وقد تطالب الجماعات الإثنية بضرورة الإعتراف بلغتها رسميا أو بأولوية لغتها عن باقي اللغات الأخرى أو قد تطالب هذه الجماعات بالتعددية اللغوية خصوصا إذا كانت هذه الجماعة الاثنية أقلية[2] داخل الوحدة السياسية ومن أمثلة ذلك مطالبة أمازيغ الجزائر بالإعتراف بلغتهم كلغة رسمية ثانية وتدريسها في المدارس الجزائرية.

***الدين:** يعد الدين سلاح ذو حدين فقد يستخدم لصالح النظام السياسي وقد يستخدم أيضا ضده، فبالنسبة للجماعات الإثنية ذات الأغلبية فإنها تنادي بدينها على إعتباره الدين الرسمي في الدولة في حين نجد الجماعة الإثنية ذات الأقلية تطالب بفصل الدين عن الدولة [3](العلمانية).

---

[1]– أحمد و هبان، مرجع سابق،ص 200.

[2]– سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 19.

[3]– أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 31.

***العادات والتقاليد:** تعتبر العادات والتقاليد كأحد المطالب الثقافية للجماعات الإثنية فقد تطالب هذه الجماعات بضرورة إحترام عاداتها وتقاليدها وحريتها في ممارسة طقوسها.

- ✓ **المطالب السياسية:** إلى جانب المطالب الثقافية هناك مطالب سياسية للجماعات الإثنية داخل التنظيم الذي تعيش فيه. ومن جملة مطالبها السياسية:

***المطالبة بالإنفصال:** وهو من أخطر المطالب السياسية للجماعات الإثنية التي قد تطالب بالإنفصال عن الكيان السياسي الذي تنتمي إليه وتشكيلها لكيان سياسي جديد أو مطالبتها بالإنفصال والإستقلال السياسي للإنظمام إلى كيان سياسي آخر يحقق أهدافها ويضمن لها إحترام كيانها وهويتها.

***المطالبة بالإستقلال الإداري:** قد تطالب الجماعات الإثنية بالحصول على إستقلالها الإداري أو الحكم الذاتي ضمن فدرالية من أجل الحصول على المنح المالية وكذا الإعتراف بأهمية وقيمة هذه الجماعـــة وتميزها في المجتمع[1].

وقد يكون للجماعات الإثنية مطالب سياسية أخرى كسعيها للسيطرة على الوظائف الرسمية في الدولة وكذلك جهاز الخدمة الوطنية والعمل على إمتلاك نسبة كبيرة من الأراضي.

- ✓ **المطالب الإقتصادية:** ومن أهم المطالب الإقتصادية للجماعات الإثنية هي التوزيع العادل للثروات الإقتصادية التي تتمتع بها الدولة؛ بحيث يقوم هذا التوزيع على مبدأ الإنصاف والعدالة في تقسيم الموارد وتوزيعها بين الجماعات المختلفة داخل حدود الوحدة السياسية.

وفي غالب الأحيان تقدم الجماعـات الإثنيـة مبررات تاريخيـة أو إداريـة حـول مطالبها الثقافيـة والسياسية والإقتصادية ومن جملة هذه المبررات:

- مبررات ترتبط بالكفاءة والخبرة على إعتبارها أكثر كفاءة عن غيرها من الجماعات الأخرى.

- مبررات مرتبطة بكونها أكثر تعليما من الجماعات الأخرى داخل الدولة.

- مبررات ترتبط بأحقيتها التاريخية في التواجد على الإقليم وحيازة الأرض.

وترتبط فعالية مطالب الجماعات الإثنية بفعالية الجماعة في حد ذاتها وكذا حجمها ومدى تماسكها ودور النخب السياسية للجماعة الإثنية في تعبئة مطالبها وطرحها على النظام السياسي القائم وكذا الدفاع عليها، لكن في حال عجز هذا النظام عن الإستجابة لهذه المطالب أو إنكارها لها فإن ذلك سيؤدي إلى لجوء الجماعة الإثنية إلى أدوات غير مشروعة لتحقيق مطالبها وبالتالي الدخول في دوامة من العنف ضد النظام السياسي أو ضد الجماعة الإثنية الأخرى داخل الوحدة السياسية كالتمرد[2] والعصيان مثلا.

---

[1]– سمية بلعيد ، مرجع سابق ، ص20.

[2]– أحمد إيدابير ، مرجع سابق ، ص32.

الملاحظ على مطالب الجماعات الإثنية أنها متنوعة تتراوح بين المطالبة بحقها في التمثيل السياسي والتأكيد على هويتها لتصل إلى المطالبة بالإعتراف بلغتهـا ودينها وكذا إحترام عاداتها وتقاليدها وتمتد أحيانا إلى مناداتها بنشيد وطني خاص بها وكذا أسماء المدن والرموز بالدولة...إلا أن هذه الرموز قد تكون بمثابة تهديد حقيقي للنظام السياسي خصوصا في حال عجزه عن الإستجابة أو إنكاره لها فتزداد بذلك نزعة الجماعة الإثنية إلى التمرد والمطالبة بالانفصال عن الدولة وتشكيل كيان سياسي جديد مستقل تستطيع من خلاله تجسيد كل مطالبها السياسية والاقتصادية والثقافية التي تنادي بها.

ويوجد في العالم ما يقارب 862 جماعة إثنية منها 862 في إفريقيا وحدها و95 جماعة إثنية في الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط ، أما في الشرق الأقصى فتوجد 93 جماعة إثنية وتصل في جزر الباسيفيك إلى 128 أما في أمريكا الشمالية فقد وصل عددها إلى 218، بينما وصلت في أمريكا الوسطى والجنوبية إلى 89 جماعة إثنية[1].

[1]– السعيد عبد العزيز وآخرون، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي. (تر: نافع أيوب لبس). دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص378.

المبحث الثاني: مفهوم إدارة النزاع الإثني

المطلب الأول: تعريف النزاع الإثني

لا يوجد إتفاق بين الدارسين والمختصين حول مفهوم النزاع نظرا لتعدد وجهات النظر وإختلافها فما المقصود بالنزاع ؟

يعريف هولستي النزاع على أنه:" تنازع الإرادات وهو ناتج عن الإختلافات في دوافع الدول بمعنى أنه حالة تنافس تكون فيها مواقف الأطراف الدولية متعارضة مع المواقف المحتملة لرغبات الآخرين "[1].

فالنزاع وفقا لهذا التعريف يشكل حالة من التصادم في المصالح بين أطراف تسعى لتغيير الوضع القائم لصالحه وعدم القبول به.

وقد عرفت محكمة العدل الدولية النزاع على أنه: " خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض أو تعارض في الأطروحات القانونية أو المنافع بين الدولتين" [2].

إن محكمة العدل الدولية تركز على الصفة القانونية على إعتبار أن النزاع هو خلاف قانوني وتعارض في المصالح، كما تركز على الدولة باعتبارها هي طرف النزاع.

وفي نفس السياق هناك من يعرف النزاع على أنه:" الإدعاءات المتناقضة بين شخصين قانونيين دوليين أو أكثر تتطلب تسويتها بموجب قواعد القانون الدولي" [3]. يشترط هذا التعريف أن يكون النزاع بين أشخاص قانونيين مع وجود إدعاءات متناقضة، وأن يكون النزاع قابلا للتسوية طبقا لقواعد القانون الدولي.

أما ألن فيرجسون فقد توصل إلى أن النزاع الدولي "يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي الوقت عينه تعتقد الدول الأخرى أنه بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بمبادرة الفعل وبالتالي نكون أمام دولتان أو مجموعة من الدول تسعى لتحقيق أهدافهـــا ومصالحها في آن واحد"[4].

---

[1]– سميرة ناصري، "الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة ". رسالة ماجستر . (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2010) ص41.

[2]–كمال حداد، النزاعات الدولية دراسة قانونية في علم النزاعات. [د . ب . ن] : الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، [د . س . ن] ، ص 17.

[3]– خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة. دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009، ص 59.

[4]– حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة تحليلية. الجزائر: منشورات خير جليس، 2007، ص11.

حسب فيرجسون فإن النزاع هو ذلك السلوك الذي تقوم به **الدولة أ** وتكون تكلفته كبيرة بالنسبة **للدولة ب** هذه الأخيرة التي تعتقد أنه بالإمكان القيام بفعل معاكس لتقليل الخسارة تجاه **الدولة أ** وبالتالي يحدث التناقض نتيجة سعي كل طرف لتحقيق أهدافه في نفس الوقت.

تتفق التعاريف السابقة في نقطة جوهرية وهي كون النزاع يعبر عن حالة التناقض والإختلاف في المصالح بين أطراف تسعى لتحقيق أهدافها وحسم النزاع لصالحها.

وعلى العموم يمكن تعريف النزاع الدولي على أنه الوضع الذي ينشأ جراء التناقض والتعارض في المصالح بين طرفين أو أكثر وهو ما يدفعها بعدم قبول الوضع القائم ومحاولة تغييره وفقا وما يتماشى وأهدافها.

وتعد **النزاعـات الاثنيـة** أحد أشكال النزاعات الدولية*حيث عرف **ميشال بروان** (Michel Broun) النـزاع الاثنـي على أنـه: " تناحـر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل إقتصادية وسياسية، إجتماعية، إقليمية أو ببساطة النزاع الإثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات والقيم بمنطقة الإثنية "[1].

يركز هذا التعريف على الخلافات بين أطراف تتناقض مصالحها وتختلف حول قضايا متعددة، لكن النزاع الإثني يتعدى التناقضات القائمة الى قضايا أشمل من ذلك.

ويرى **ميشال هاوارد** (Michael Haward) أن النزاع الإثني هو:" نزاع بين جماعات إثنية لم تحقق بعد دولتها، وهي نزاعات تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو تعلن إستقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها وهويتها" [2].

أما **تيدغور**(Ted Gur) فيرى أن النزاع الإثني هو: "جماعة تعرف نفسها بإستخدام الاثنية كمعيار وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسين " .[3]

وكتعريف إجرائي يمكن القول بأن النزاع الإثني هو: التناقض الموجود في المصالح بين جماعتين أو اكثر مختلفتين ثقافيا وعدم القدرة على العيش بصفة جماعية ومشتركة وبالتالي تظهر المطالب الإنفصالية

* تنقسم النزاعات الدوليـــة إلى العديد مـن الأنواع كالنزاعات الداخلية التي تحدث ضمن إطار الدولـة ومنها النزاعات السياسية والاثنية وكذا النزاعات الخارجية بين الدول بالإضافة إلى نزاعات دولية من حيث طبيعتها كالنزاعات ذات الطابع القانوني والنزاعات ذات الطابع السياسي ونزاعات ذات طابع إقتصادي إلى جانب ذلك تصنف النزاعات الدولية أيضا من حيث خطورتها ومن حيث عدد الأطراف المشاركة فيها.أنظر :حسين قادري، مرجع سابق،34.

[1]- Christian Geiser , Les Approches Théoriques sur les Conflits Ethniques et les Réfugiés .19.11.1998, p9obtenu parcourant du : www. Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie pdf ;p5

[2]- Christian Geiser ; opcit ;p7

[3]– سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 24 .

والإستقلال الذاتي وضرورة الإعتراف بالهوية الثقافية لهذه الإثنيات كأحد الحلول التي تخضع لها السلطة السياسية. وفي حالة الرفض يتفاقم العنف وترتفع حدة التصعيد لتصل إلى إحتمال نشوب حرب.

وللنزاعات الإثنية ثلاث سمات أساسية وهي:

- **الإستمرارية:** تتسم النزاعات الإثنية بالاستمرارية لمدة زمنية طويلة نظرا لإمتلاك أطراف النزاع خصائص تميزها ولا يمكن تغييرها كاللغة، الدين والعرق، وعلى إعتبار أن هذه الخصائص ثابتة وغير متغيرة وما يجعل من النزاع الإثني ممتد زمنيا هو ثبات وعدم تغير تلك الخصائص.

- **أطراف النزاع:** هذا النوع من النزاعات يحدث في الغالب بين الحكومة والجماعة الإثنية التي تمتلك أهداف ومطالب تسعى لتحقيقها، وفي الكثير من الأحيان تتعارض وتوجهات الحكومة، وبالتالي عدم إعتراف كل طرف من أطراف النزاع بالآخر وقبول شرعيته.

- **الخلافات الداخلية للجماعة الإثنية:** في مراحل النزاع الأولى تحدث خلافات داخل الجماعة الاثنية في حد ذاتها بسبب سعي الجماعات الفرعية المشكلة للجماعة الإثنية أن تكون هي الممثل الشرعي للإثنية[1].

من خلال معرفة مفهوم النزاع الإثني من وجهة نظر المختصين يمكن التساؤل حول الأسباب الحقيقية لقيام مثل هذه النزاعات، فما هي أهم عوامل قيام النزاع الإثني؟

المطلب الثاني: عوامل قيام النزاع الإثني:

يعد النزاع الاثني من النزاعات التي زادت حدتها وتأثيرها خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث عرف المجتمع الدولي حالات حرب وإبادة جماعية بسب النزاعات الاثنية التي تسببت في مقتل الآلاف من الأشخاص وتحول الملايين منهم إلى لاجئين. وتتنوع العوامل المسببة للنزاعات الإثنية بين عوامل داخلية وأخرى خارجية:

أولا: العوامل الداخلية:

1/الأسباب السياسية: تتمثل في أزمة الهوية، سياسات التمييز وسياسات التهميش.

***أزمة الهوية:** تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع ومن ثمة تنتج فكرة تعدد الولاءات القومية وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد أي ولاء الفرد يكون للجماعة الإثنية التي ينتمي إليها وليس للحكومة المركزية.

[1]– أحمد عبد الحافظ ، الدولة والجماعات العرقية دراسة مقارنة للسياسة الدولية تجاه الشيشان وتتارستان (1991–2000). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005 ، ص36.

وعلى إعتبار أن الدول متعددة الإثنيات هي دول تضم أكثر من عرقية فإن الأفراد غالبا ما يشعرون بغياب الروابط المشتركة التي تربط بينهم وبين الإثنيات الأخرى وهنا تبرز المطالب الإنفصالية داخل الدولة وهو ما يجعلها عرضة للقلاقل والإضطرابات السياسية ويصبح بذلك إستمرارها ككيان وكدولة واحدة أمر صعب.
كما أن رسم الحدود وتقسيم الدول وفقا لمصالح الدول الإستعمارية أدت إلى وجود جماعات إثنية غير مندمجة داخل هذه البلدان الممزقة [1] لتطالب بإستقلالها عن الدولة المركزية وتشكيل كيان سياسي جديد على أسس قومية.

***سياسات التمييز:** من محفزات النزاع الإثني أيضا سياسات التمييز التي تظهر في الإجراءات التمييزية التي تتخذها الحكومة بين المواطنين على أساس العرق أو اللغة أو الدين كمنعهم من تولـي مناصب حكومية أو التضييق عليهم في المجال السياسي وإحتكار السلطة من قبل جماعة على حساب جماعة أخـرى.

***سياسات التهميش:** إذ تؤثر سياسات التهميش والإقصاء من الحياة السياسية التي تعيشها الجماعة الإثنية على الإستقرار الداخلي للدولة وتزيد من فرص تأجيج النزاعات.
إن حالة اللامساواة في الحقوق والواجبات السياسية كحق الانتخاب وحق الترشح للمناصب السياسية كالرئاسة والبرلمان مثلا تعمق من مشاعر الحقد والكراهية بين العرقية المهضوم حقوقها وبين الحكومة القائمة بالإضافة إلى التمييز بين جماعة على حساب جماعة أخرى من خلال منحها كامل الحقوق وكذا تقلدها لمناصب حساسة في الدولة يساهم في تنامي الخلافات بين الجماعات الإثنية المختلفة داخل الإقليم الواحد.
2/الأسباب الإقتصادية: تتلخص في الصراع على الموارد الإقتصادية واللامساواة في تخصيص وتوزيع الموارد.
***الصراع على الموارد الإقتصادية:** يكون هذا الصراع بفعل قلة الموارد أو بهيمنة جماعة معينة على الموارد والإستفادة منها بصفة منفردة دون مراعاتها لحقوق الجماعات الأخرى، وهو ما يولد الشعور بالإضطهاد كالنزاع حول الموارد الزراعية والنفطية في جبال النوبة بالسودان، والذي تحول إلى نزاع عرقي فيما بعد[2].
***اللامساواة في تخصيص وتوزيع الموارد:** يولد التوزيع اللامتكافئ للموارد واستفادة طرف على حساب طرف آخر، والإنفراد بجل الموارد المتاحة كبناء الطرق والجسور وإمدادات المياه والطاقة الكهربائية في مناطق دون غيرها الإحساس لدى الجماعة الاثنية بأنها مهمشة ومحرومة ولا تستفيد من موارد الدولة (مثلا إقليم دارفور بالسودان بالرغم من إسهامه الكبير في الدخل القومي السوداني من خلال ثرواته الحيوانية وغيرها إلا أنه عانى من غياب كبير للتنمية) وبالتالي يتولد ما يعرف بالتوتر النفسي الناجم عن الشعور

[1]– أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث. الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 34.

[2]–خالد فضل،"الحزام الملتهب تتعدد النزاعات وتتطابق المسببات"، متحصل عليه من:
http://www.altaghyeer.info/ar/2013/investigative_reports/276/ بتاريخ:08-02-2016. على الساعة: 20.17.

بالحرمان وباللامساواة في تخصيص وتوزيع الموارد، هذا التوتر يظهر معه الوعي لدى المحرومين بواقعهم وهو ما ينتج حالة من الغضب ومن ثمة اللجوء إلى العنف من أجل حسم النزاع[1].

3/ الأسباب الثقافية والإجتماعية: يمثلها الإختلاف الإثني والأحقاد والكراهية.

***الاختلاف الإثني:** يعد الإختلاف وعدم التماثل بين الجماعة الإثنية وغيرها من الجماعات الأخرى المشكلة للمجتمع من أهم العوامل التي تؤدي الى التصادم.

وحسب **والكر وكونور** و**غريتس شيلز**(Gerrtz Shills , Walker Conner) فإن أساس النزاع هو الإختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة "نحن ضدهم" [2].

وقد أثبت الواقع بأن الدول التي تحوي على سكان منقسمين إثنيا، ويختلفون عن بعضهم من حيث عاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم تزداد درجة النزاع بينهم على عكس الدول التي تعرف حالة من التجانس بين أفرادها وفي دراسة قام بها **نيكولاس سامبانيس**(Nicholas Sambanis) تحت عنوان "**هل النزاعات الإثنية وغير الإثنية لها نفس الأسباب**"، ومن خلال إختبار العلاقة بين الإختلاف الإثني وإحتمال الدخول في نزاع بدراسة على 161 دولة من 1960 إلى غاية 1999 توصل إلى النتائج التالية:

- النزاعات الإثنية توجد في كل الدول سواء منها الديمقراطية أو غير الديمقراطية، متقدمة أو متخلفة.
- التنوع والإختلاف الإثني هو العامل الرئيسي والأساسي لقيام النزاعات الإثنية.

إن الاختلاف والتنوع الاثني يخلق الفوارق بين الإثنيات، وهو ما ينمي الشعور بالولاء والإنتماء للقبيلة على حساب الدولة مما يخلق العداء والتعصب نحو الآخر وبالتالي الدخول في صراعات مع الجماعات الأخرى فالإختلاف والتنوع الإثني كان سببا وراء العديد من الحروب في العالم كالحرب في السودان والحرب في روندا وأيضا في كوسوفو Ethnic Conflict = Ethnic Diversity

ويرى الأستاذ **بيتر بارنيل** بجامعة وارويك في المملكة المتحدة بأن" المجتمعات الخالية من الأعراف والقوميات أقل عرضة للنزاعات العنيفة من المجتمعات التي تضم مجموعتين أو ثلاث إثنية أو دينية تعاني من عدم توازن أو تفاوت كبير في أحجامها؛ لأن إحتكار الفرص وإستغلال السلطة من جانب المجموعة الأكبر يتحول إلى عنصر إضطرابات والحال نفسه بالنسبة للأقلية[3]. فبعض الدول تعاني من وجود تركيبة سكانية معقدة ومختلطة وتعرف حالة من التباين الثقافي والهوياتي هذا الإختلاف والتباين في كثير من

---

[1]– أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث. مرجع سابق، ص 90.

[2]– سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 26.

[3]– صوفيا محمد خلف،"خرائط القوميات والإثنيات"، متحصل عليه من:
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=374888&yearquarter=20143. بتاريخ:11-02-2016.
على الساعة:15.35.

الأحيان يؤدي إلى حدوث توترات بين الإثنيات المختلفة أو بين الجماعة الإثنية والحكومة. و مثال ذلك الأكراد في العراق وتركيا[1].

وفي نفس السياق يرى **صامويل هنتجنتون** أن التناقض والاختلاف بين الثقافات والحضارات هو سبب النزاعات لمرحلة مابعد الحرب الباردة وأن السياسة المحلية هي السياسة الإثنية والسياسة الكونية هي سياسة الحضارات[2].

***الأحقاد والكراهية:** إن تراكم الأحقاد والكراهية عبر الزمن يولد النزاعات الإثنية خصوصا تلك الأحقاد التي خلفها المستعمر الذي عمل على تقسيم الطبقات الإجتماعية إلى فئات إثنية معتبرا بأن بعض المجموعات فقط من تستحق أفضلية المعاملة، وهو ما أدى إلى قيام علاقات من نوع مسيطر وتابع بين مختلف المجموعات الإثنية، وولد الكراهية وعمقها خصوصا لدى الجماعات الإثنية المحرومة بسبب هذا النوع من الترتيبات السياسية. و تعد روندا مثالا حيا على ذلك، بالإضافة إلى حالة السنهاليين والتاميل في سريلانكا[3].

ثانيا: العوامـل الخارجيـــة

1/السياسات الاستعمارية: لقد لعب المستعمر دورا كبيرا في تنامي النزاعات الإثنية من خلال السياسات العنصرية والتقسيم غير العقلاني للحدود مما أدى إلى الجمع القصري لأقليات داخل أقاليم لا تنتمي لها وتشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة وبالتالي تواجد قبائل معادية لبعضها البعض في نفس الرقعة الجغرافية، وهو ما يشكل تهديد حقيقي على وحدة وإستقرار الدولة.

وتعد إفريقيا النموذج الأمثل على ذلك فقد شجع المستعمر الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة[4] فهو لم يراع التركيبة الإثنية في رسمه للحدود، كما سلم السلطة لنخب إثنية وهو ما شكل بدايات الصراع الإثني حال جنوب إفريقيا التي عرفت كفاح طويل ضد سياسات التمييز العنصري التي خلفها المستعمر.

2/العولمـــة: نتيجة للتقدم في وسائل الإتصال والإنفتاح المعلوماتي وزوال الحدود بين الدول فقدت الدولة العديد من صلاحياتها، حيث سجلت سلطة الدولة المركزية تراجعا خصوصا السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع مقابل تنامي دور الحركات والتنظيمات الإثنية والدينية التي تتحدى سلطة الدولة مطالبة بالإستقلال والإنفصال.

---

[1]–أسباب النزاعات حول العالم ، متحصل عليه من : http://waddelmahe.blogspot.com/2011/12/blog-post_4716.html . بتاريخ:11.02.2016.على الساعة:23.11.

[2]- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004، ص 789.

[3]- مارتن غريفش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002، ص 180.

[4]– عبد الرحمن حسن حمدي، " الصراعات العرقية والسياسات في إفريقيا الاسباب والانماط وآفاق المستقبل"، متحصل عليه من :http://www.alukah.net/world_muslims/0/61932/ بتاريخ 24–02–2016 على الساعة: 21.56 .

لقد ساهمت العولمة في صحوة الإثنيات وتمسكها بثقافتها وإنعكس ذلك على مطالبها في الإعتراف بهويتها وتشكيل كيانات مستقلة عن كيان الدولة.

وفي مقابل تمسك الجماعات الإثنية بمطالبها وإستمرار الإنكار لها من قبل الدولة تنشأ حالة من العنف تغذيها عمليات المقارنة للإثنية المضطهدة بفعل الوسائل التكنولوجيا لغيرها من الإثنيات الأخرى التي تعيش في دول مختلفة وتتمتع بحقوقها الثقافية والسياسية والدينية[1].

من جهة أخرى أثرت العولمة على الجانب الثقافي وهو ما أنتج ظاهرة الخوف من الآخر والدعوة إلى التحصين الثقافي داخل المجتمعات المستهدفة إن الخوف من هيمنة الآخر حفز الإثنيات على العمل من أجل حماية ذاتها من خلال تأكيدها على القيم المشتركة ودعم ولائها للجماعة الأم مقابل التملص من الولاءات الوطنية. ومن هنا تزداد حدة النزاعات الإثنية بين الجماعة الإثنية التي تعلن ولائها للأصل الإثني وبين الدولة التي تسعى لبسط هيمنتها وفرض سلطتها على الجماعات المكونة لها.

وقد أدى التقدم الهائل في وسائل الاتصال المختلفة إلى ظهور ما يعرف بعدوى الإنتشار، إذ أن ما يحدث في دولة معينة يكون له صدى في منطقة أخرى دون مراعاة الحدود والحواجز فمثلا ما يحدث للأكراد في دولة العراق يمكن أن يكون له تأثيرات على أكراد سوريا وتركيا وإيران.

إذن فالعولمة في حقيقة الأمر لا تساهم في التخفيف من حدة التوترات والنزاعات الإثنية بقدرما تساهم في تغذيتها[2].

3/التدخل الخارجي: أدت نهاية الحرب الباردة إلى تنامي ظاهرة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول تحت شعار حماية حقوق الانسان والحرية والدمقرطة. وهو ساهم في تأجيج وتغذية النزاعات الإثنية. وعلى الرغم من أن عدم التدخل مبدأ أممي إلا أنه تم تخطيه كما أن مفهوم سيادة الدولة على أراضيها شهد تراجعا بفعل تنامي دور المنظمات الحكومية وغير حكومية وكذا تزايد نفوذ وسائل الإعلام والإتصال في عملية صنع وتعبئة الرأي العام. أضف إلى ذلك موجات الدمقرطة وحقوق الإنسان والتدخل الإنساني لحماية الأقليات والإثنيات المضطهدة. وهنا يكون التدخل الخارجي من خلال تدخل طرف ثالث ووقوفه إلى أحد أطراف الصراع و تدعيمه[3].

---

[1]– نادية أبو زاهر،" العولمة وتطورات العالم المعاصر "، متحصل عليه من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=219533 بتاريخ: 09-04-2016 على الساعة 20.29.

[2]–برايان وايت وآخرون، قضايا في السياسة العالمية. (تر: مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث،2001،ص199.

[3]– بشير شايب، " مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الاقليات نيجيريا نموذجا". رسالة ماجستر. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة . 2011) ص 36.

المطلب الثالث: تعريف إدارة النزاعات الإثنية

تعريف إدارة النزاع:

إن إدارة النزاعات مصطلح معاصر لكنه كمبدأ عرف منذ العصور القديمة تحت مسميات التعامل الذكي مع الآخرين / الدبلوماسية الفاعلة / الدبلوماسية الهادئة / القيادة الرشيدة / الإدارة الجيدة لشؤون الناس والمجتمعات والدول[1].

وقد أصبح ينظر لإدارة النزاعات على أنها علم يحاول فهم مشاكل الحاضر من خلال صلتها بالماضي كما ينظر إليه على أنه علم النزاعات المستقبلية فهو يحاول معالجة أكثر النزاعات تعقيدا.

ومع نهاية الحرب الباردة أصبح موضوع إدارة النزاعات أكثر إلحاحا في ظل غياب التوازن الذي كان قائما إبان الحرب وبروز عالم القطبية الأحادية لتصبح بذلك إدارة النزاع هي السمة والحالة المرغوب فيها بدلا من حله والقضاء عليه؛ لأن بعض الدول تعمل على إبقاء النزاع لما له من قيمة وظيفية وإجتماعية من خلال مراقبته والتحكم فيه حتى لا يتطور لمرحلة عدم التحكم والسيطرة عليه[2].

تشير إدارة النزاع إلى توظيف العقل من أجل التحكم في الظواهر النزاعية. فالإدارة الجيدة للنزاعات هي التي يمكن لها أن تحقق أهدافها دون السماح للنزاعات بأن تتفاقم بسرعة أو التحكم فيها ومنعها من التطور والإنتشار[3].

و نظرا لخطورة النزاعات وإستحالة القضاء عليها نهائيا فقد إتجه العمل نحو التقليل من حدة النزاعات من خلال إدارتها، وهي العملية التي تحقق الإستقرار النسبي من خلال التعامل مع مطالب الأطراف بمرونة والرد عليها بإيجابية والتي هـي في الواقع مجرد وعود لا يمكن تنفيذها لكنها تحيد النزاع وتسمـح بمراقبته [4].

إن إدارة الشئ تعني التعامل معه للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة بما يحقق مصالح القائم بالإدارة. والإدارة الجيدة لا تعني بالضرورة تحقيق مكاسب مادية ملموسة بل تعني أيضا محاولة عرقلة الطرف الآخر ومنعه من الوصول إلى تحقيق مكاسبه وأهدافه.

---

[1]–محمد بوعشة، مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية.الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع،2008،ص 25.

[2]–حسين قادري، مرجع سابق، ص 78.

[3]– محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 43.

[4]– حسين قادري، مرجع سابق، ص 77.

يمكن تعريف إدارة النزاع على أنها جملة الإستراتيجيات والسياسات التي يتبناها أطراف النزاع للحيلولة دون إندلاع حرب، وكذلك تحقيق مكاسب للطرفيـن ما كـان يمكن تحقيقهـا لـو إتخـذ النزاع شكـلا آخــر (العنف) [1] .

ويعرف فريد تونر (Fred Tanner)إدارة النزاع على أنها: " الحد من النزاع أو التخفيف منه أو إحتوائه وليس بالضرورة حله " [2]. إنه تعريف يؤكد على خاصية الحد من النزاع أو منع تفاقمه ولا يصل إلى حله بصفة نهائية.

وتعني إدارة النزاع أيضا: "التعامل مع عناصره بإستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية" [3]. أو هو عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس التي تتجاوز أساليب الادارة المألوفة بهدف السيطرة على النزاع والتحكم فيه وتوجيهه وفقا لمصلحة الدولة. فالدولة عند إدارتها للنزاع تستخدم مزيج من الأدوات والوسائل لتحقيق أهدافها من أجل التقليل من الخسائر وتعظيم المكاسب وبالتالي يجب أن يكون صاحب القرار على وعي تام بكل تصرفاته ليصل إلى أفضل النتائج وهو ما يتطلب العقلانية والقدرة على الجمع بين الأدوات القهرية والتوفيقية.

تتفق التعاريف المقدمة على أن إدارة النزاع لا تعني بالضرورة حله أو إنهائه، وإنما تطبيق سلسلة من الإجراءات لمنع تفاقم حدة النزاع والسيطرة عليه كي لا يصل لدرجة الحرب.

وعليه فإدارة النزاع هي جملة الأساليب المطبقة والمتنوعة بين الوسائل القسرية والوقائية من أجل التحكم في منحى النزاع مستقبلا وتحقيق الأهداف المسطرة.

أما إدارة النزاع الإثني فيعرفها ستيفن وولف(Stefan Wolf) على أنها " محاولة للإحتواء والحد من الآثار المباشرة للنزاع الإثني المستمر على المجتمع. وفي مقابل ذلك فإن تسوية النزاع الإثني تهدف إلى تأسيس إطار مؤسساتي من خلاله يمكن إستيعاب المصالح المتضاربة لمختلف المجموعات في حل وسط يفوق كل الفوائد المتوقعة ويجيب على جميع المطالب الاثنية "[4] .

وحسب **وولف** و**شينكر** Wolff et Shneckner فإن الفهم الجيد لديناميكيات النزاعات الإثنية المختلفة وبالتالي إدارة هذه النزاعات يتطلب التمييز بين الأقليات الإثنية والتي حسبه تنقسم إلى :

---

[1]– إسماعيل عبد الكافي عبد الفتاح،إدارة الصراعات والأزمات الدولية. [د. م . ن]. [د. د. ن]. [د. س. ن]، ص 39.

[2]–سميرة ناصري، مرجع سابق، ص44.

[3]–حسين قادري، مرجع سابق، ص 80.

[4]–سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 37.

*الأقليات الخارجية: مثل هذه الأقليات تعيش على أرض وإقليم دولة مضيفة مثل الأتراك في قبرص.

*الأقليات العابرة: وهي أقليات تنتشر عبر عدة دول دون أن تشكل أمة واحدة مثل الأكراد في سوريا وإيران،العراق وتركيا .

*الأقليات الأصلية: وهم سكان أصليين يشكلون أقلية في دولة ما مثل تيمور الشرقية قبل الاستقلال[1].

في الأخير يمكن تعريف إدارة النزاعات الإثنية على أنها الآليات المستخدمة من قبل الدولة والتي تتراوح مابين الجبر والإكراه والتفاوض والتقارب مع الجماعة الإثنية التي تملك مطالب تتعارض في كثير من الأحيان مع مصالح الدولة التي تعمل على وضع إستراتيجيات تمكنها من السيطرة على النزاع الإثني ومنع التصعيد التدريجي الذي قد يصل لدرجة الحرب من أجل تحقيق المكاسب وتقليل الخسائر لكن ليس بالضرورة الحل النهائي للنزاع الاثني.

المطلب الرابع: آليات إدارة النزاعات الإثنية

❖ **الآليـات السلميـــة في إدارة النزاعات الإثنيـــة:** توجد العديد من الآليات السلمية التي يمكن الإعتماد عليها في إدارة النزاعات الإثنية والتي من شأنها التخفيف من حدتها ومنع تصعيد العنف أكثر، وبالتالي تجنب خيار الدخول في الحرب. وتتمثل في إستراتجيات بناء الثقة، التعددية الثقافية والتعليمية، الديمقراطية التوافقية والدمج والإستيعاب.

❶**إستراتيجيات بناء الثقة:** تقوم على تقديم تطمينات للجماعات الاثنية / العرقية حول مستقبلها لكن يجب أن تتوافق هذه الإستراتيجيات مع إحتياجات الجماعة التي تشعر بالإنكشافية أمام الدولة وبالتالي تكون بحاجة لضمانات تؤكد بعدم صحة مخاوفها - وجود تهديدات تمس كيانها-.

وتشمل إستراتيجيات بناء الثقة أربعة آليات أساسية وهي:

* الإحترام المتبادل Mutnal Respect

* المشاركة في السلطة Power – Sharing

* الفدرالية Fédéralisme

* الانتخابات وحق تقرير المصير Elections and the Right to Self - Détermination

[1]– المرجع نفسه، ص 38

أولا: الاحترام المتبادل Mutnal Respect : يعتمد أمن وإستقرار الدولة التي تعرف تنوعا إثنيا على تبادل الإحترام بين أفرادها دون تمييز، لأن أي تشوه في نظرة أو موقف أحد الأطراف تجاه الطرف الآخر سوف يؤدي إلى إتساع دائرة الحقد والكراهية لتتسع معها رقعة المطالب غير المعترف بشرعيتها هنا يزداد حجم التناقض والإختلاف ليتطور النزاع ويشتد أكثر[1].

وللرموز (الدينية، الثقافية، العسكرية، الإجتماعية) دور كبير في قضية الإحترام المتبادل، فعلى الدول أن لا تنكر أو تمنع الجماعات الاثنية - التي تختلف عن باقي الجماعات الأخرى المكونة للمجتمع - من الإعتزاز برموزها التاريخية وتمتنع عن إحتقارها والتقليل من أهميتها؛ لأن ذلك من شأنه أن يصعد من خوف وقلق الإثنيات وهو ما يدفع بها لمواجهة هذه السياسات والمطالبة بالإعتراف برموزها الدينية والثقافية وكذلك إحترامها، وبالتالي إحتمالية المواجهة العنيفة والدخول في نزاعات ممتدة.

ثانيا: المشاركة في السلطة Power – Sharing : تعني السماح لكل الأطراف على إختلافها بالمشاركة في الحكم، وهو ما يقلل من مخاوف الجماعات الإثنية من خطر الإضطهاد السياسي وإبعادها من المشاركة في السلطة. و يكون ذلك بتطبيق نظام الحكومة الإئتلافية التي تمنح هامش كبير من المساواة السياسية بين الجماعات الإثنية المختلفة.

إن إدارة النزاعات الإثنية تتطلب جهدا من الدولة لبناء تحالفات تمثيلية حاكمة ومنح الجماعة الإثنية نصيب من السلطة والوظائف الحكومية والمدنية.

ثالثا: الفدرالية Fédéralisme*:

---

[1]- أحمد عبد الحافظ ، مرجع سابق ، ص 45.

*ظهرت الفدرالية مع نهاية القرن الثامن عشر وقد حققت إنتشار واسعا في عدد من الدول التي تعرف حالة من التنوع الإثني.

و الفدرالية كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية فيدوس، و التي تشير إلى معنى التآلف أو التعاقد. وإستعملت في إطارها السياسي بشكل حديث نسبيا هي نظام سياسي يفترض تنازل عدد من الدول أو القوميات الصغيرة في أغلب الاحيان عن بعض صلاحياتها وإمتيازاتها وإستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا موحدة تمثلها على الساحة الدولية وتكون مرجعها الأخير في كل ما يتعلق بالسيادة والامن القومي والدفاع والسياسة الخارجية. والفدرالية هي السمة الاساسية في الانظمة الحديثة التي تعمل على حل مشكلاتها القانونية والتنظيمية والسياسية و قد إرتبطت ظاهرة الفدرالية في القرن العشرين بمبادئ الدفاع عن حقوق الاقليات والاثنيات القومية والدينية الصغيرة بالتوجه نحو إضعاف مفهوم الدولة المركزية فتكثر الانظمة الفدرالية حيث يكثر التنوع الاثني و القومي (الولايات المتحدة الامريكية . البرازيل . المكسيك . سويسرا . الهند . أندونيسيا ...) أنظر : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية . مرجع سابق ، ص 479.

النظام الفدرالي يكفل المساواة بين الولايات أو الأقاليم أو الدول الأعضاء، ويؤسس لدولة إتحادية قوية حيث تتمتع الدول الأعضاء بجانب من الإستقلال والحرية في إدارة شؤونها. وهو الأمر الذي ينقص حدة الصراعات بين العرقيات المختلفة؛ بحيث تتمتع كل إثنية بحقوقها الثقافية والسياسية. فالفدرالية هي أحد الصيغ التي تحقق المساواة بين العرقيات المختلفة وتمنحها الإستقلال الثقافي[1].

ويتميز المجتمع الذي تطبق فيه الفدرالية بتنوعه الإثني أو الديني أو القومي لتشكل بذلك الفدرالية الإطار المناسب لنظام سياسي ديمقراطي فهي تعالج النزاعات الناشئة في الدول جراء التعدد الإثني وبالتالي تطرح نفسها كبديل يعيد بناء الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة ويسمح بالمساواة بين مختلف الافراد بالإضافة إلى التمثيل الأفضل للجماعة الإثنية وكذلك الأقلية كون الديمقراطية التي تستند على حكم الأكثرية الإنتخابية قد تغلق الطريق أمام هذه المجموعات بشكل دائم فلا يكون لها دور في الحكومة المركزية وفي مقابل ذلك يتعزز وجودها ودورها في ظل الحكم الفدرالي [2].

وحسب **جوشي** Joshi فإن الفدرالية هي أساس للحكم عن طريق إتحاد عدد من الولايات أو الأقاليم والتي تتعايش دون إنفصال ودون وحدة [3].

وتقـوم الفدرالية علـى:

- وجود حكومة فدرالية (إتحاديـة) تمثل المستوى الأعلى، وحكومات محلية (مقاطعات، ولايات، أقاليم) وهي المستوى الأدنى. وبالتالي تضمن لجميع الأطراف حقها في التمثيل السياسي، هو ما يولد نوع من الرضا والإطمئنان لدى الجماعات الإثنية المختلفة.

- توزيع السلطات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية بين المستوى الأعلى والمستوى الأدنى حسب ما نص عليه الدستور. كما تتكون السلطة التشريعية الإتحادية من مجلسين هما المجلس الأعلى؛ والذي يتساوى فيه الأعضاء في التمثيل. والمجلس الأدنى ويتكون من ممثلين عن سكان البلاد حسب الكثافة السكانية للأقاليم. كما تتمتع الأقاليم في الفدرالية بإستقلال كبير في الإختصاصات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويتم تحديد وتنظيم وتوزيع الإختصاصات وفقا للدستور الفدرالي. وبالتالي يصعب على الحكومة المركزية أن تتجاوز أو أن تحد من صلاحيات الأقاليم الفرعية كون الدستور في ظل النظام الفدرالي في أغلب الأحيان يكون جامدا مما يصعب أمر تعديله أو تغييره بسهولة. كما أن نصوص الدستور المتعلقة بإختصاصات الأقاليم الأعضاء

---

[1]–عبد الرحمن حسن حمدي ، مرجع سابق.

[2]–خالد العلوي العرادي،"الفدرالية والديمقراطية التوافقية وكعطيات الواقع".مجلة الفرات.العدد7.متحصل عليه من: http://fcdrs.com/mag/issue-7-3.html .بتاريخ:27–02–2016.على الساعة:03.45.

[3] –محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي(العراق نموذجا). بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010،ص 132.

لا يجوز تعديلها إلا بموافقتها. كل ذلك يكفل الحقوق العامة للجماعات الإثنية والأقليات كما يضمن المساواة بينها ويمنحها صلاحيات واسعة، وهو ما يؤدي إلى غياب إحتكار السلطة من قبل الحكومات المركزية.

- وجود مؤسسات تعمل على تشجيع التعاون والتنسيق بين مستويات الحكم بهدف القضاء على أي شكل من أشكال الخلاف بين مختلف الأطراف.

- ضرورة وجود دستور مكتوب يتم إقراراه بتوافق الحكومات والكتل السياسية. ولا يمكن تعديله إلا بمراجعة الحكومات المحلية.إن الدستور يكفل الشفافية ويضمن حقوق الجماعات الإثنية الثقافية والسياسية وحرياتها الدينية وممارسة عاداتها وتقاليدها وبالتالي يتولد لديها الشعور بالمساواة بينها وبين مختلف الاطراف الاخرى.

وقد حدد **لاري دايموند** مجموعة من الضمانات لنجاح تطبيق الفدرالية. وتتمثل في :

- دستور مكتوب يضمن حماية حقوق الوحدات الفرعية ووجود التمثيل المتساوي بالإضافة إلى إعطاء قدر من الإستقلالية للحكومات الفرعية في إدارة شؤونها الإقتصادية إلى جانب توزيع السلطة بين الحكومة الإتحادية والحكومات المحلية.

- وجود مؤسسات مجتمع مدني فعالة تلعب دور المراقب، وتكون لها قوة ضاغطة تجاه الحكومة المركزية لمنعها من التسلط وإتجاه الحكومات الفرعية لمنع إستغلال سلطاتها مع ما يتعارض والدستور.

وقد أكد **جورج أندرسون** على أهمية هذه الضمانات. وأضاف إليها ضمانات ثقافية تشمل حقوق الأقليات وإحترام عنصر الهوية المشتركة وإحترام سيادة القانون[1].

فالفدرالية هي أسلوب فعال في إدارة النزاعات الإثنية كونها تقوم على بناء المؤسسات السياسية والإجتماعية التي تقوم على المساواة بين الجماعات الإثنية، بالإضافة إلى إيجاد التوازن بين مختلف الوحدات المشكلة للإتحاد، وهو ما يقضي على الهيمنة والاستبداد. فالفدرالية تكفل الحقوق السياسية والإجتماعية والثقافية والدينية لمختلف الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع، وهو ما يعزز لديها الشعور بالإطمئنان تجاه هويتها وينمي لديها الاحساس بالأمن .

إن إستمرارية النظام الفدرالي يتطلب وجود التقبل النفسي من الجماعات الإثنية والعرقية المختلفة[2] وضرورة التعاون والإبتعاد عن الأنانية والحسابات الضيقة، وتغليب المصالح العامة على المصالح الشخصية لكل إثنية؛ لأن الفدرالية هي الحل الأنسب لضبط النزاعات الإثنية وإدارتها إذا ما كانت الحدود بين مكوناتها تتوافق مع الحدود بين المجتمعات العرقية أو الدينية أو اللغوية.

[1]–خالد عليوي العرداوي، مرجع سابق.

[2]–محمد عمر مولود، مرجع سابق ، ص186.

إلا أنه في حالات أخرى قد تزيد الفدرالية من حدة النزاعات الإثنية خصوصا في ظل السيطرة المالية للمركز على حساب الأقاليم المحلية[1] وهو ما يؤدي إلى التوزيع غير عادل للموارد والهيمنة عليها وإلى تهميش وإقصاء الأقاليم الأخرى.

رابعا: الإنتخابات وحق تقرير المصير Elections and the Right to Self - Détermination :

يمكن للإنتخابات أن تحفز الاستقرار، ويسمح حق تقرير المصير للجماعات الاثنية في تقرير مصيرها بحرية تامة وبتحديد طموحاتها السياسية وتبني النطاق السياسي المفضل لديها، وهذا دون تدخل من أي جهة أو طرف خارجي.

❷التعددية الثقافية والتعليمية كآلية لإدارة النزاعات الإثنية :

إن الإستناد على الآلية التعددية الثقافية في إدارة النزاعات الإثنية تسمح بفتح المجال أمام التوافق والتقارب بين الإثنيات، وتؤسس لولاء قومي دون القضاء على الثقافات الفرعية؛ بحيث يتم إيجاد نوع من الولاء والثقافة المشتركة بينها. فالدول لا يجب أن تعرف نفسها على أنها ذات لغة واحدة أو ثقافة واحدة مهيمنة بل يجب عليها أن تسمح بالتعددية الثقافية وتؤكد على حرية المعتقد والإنتماء الديني لمختلف الجماعات فيكون للجماعة الإثنية الحق في إستخدام لغتها وإقامة شعائرها الدينية وحماية تراثها الثقافي[2] فالإعتراف بهوية الجماعة الإثنية وبثقافتها وإستقلالها الثقافي من شأنه أن ينقص من حدة التوترات وأن يساعد الحكومات على إدارة التنوع الإثني فيها وبالتالي تفادي الصدمات والخلافات بين الجماعات المختلفة .

ويعد التعليم من الوسائل التي تساهم في تحقيق التفاهم والتسامح بين العرقيات المختلفة المكونة للمجتمع الواحد عن طريق خلق الشعور المشترك بالهوية المدنية وتجاوز الانتماءات العرقية الضيقة[3] .

إلى جانب ذلك، فإن الإعتراف بلغة الجماعة الإثنية إلى جانب اللغة الرسمية بالدولة من شأنه أن يعطي للجماعات الإثنية الشعور بالمساواة داخل حدود الإقليم الذي تعيش فيه من خلال السماح بتدريس هذه اللغات القومية في المدارس، والحق في إنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية، وتكرس لغة الجماعة الإثنية من خلال شعار" الوحدة من خلال التنوع " [4] فمثلا السينغال يعرف حالة من التعايش بين جماعات مختلفة لغويا من خلال إعتراف الحكومة بوجود لغات قومية إلى جانب اللغة الرسمية.

---

[1]– أحمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص 48.

[2] – أيمن السيد شبانة، " الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص – التداعيات – سبل المواجهة ". قراءات إفريقية.العدد السادس.2010،ص 102.

[3]– عبد الرحمن حسن حمدي، مرجع سابق .

[4]– المرجع نفسه.

❸**آلية الديمقراطية التوافقية في إدارة النزاعات الإثنية:** تمنع الديمقراطية التوافقية حزب الأغلبية من الإستحواذ على السلطة، ويوفر لأحزاب الأقلية الإطار العام للمشاركة في سلطة الحكم. وفي هذا النظام تتخذ معظم القرارات بناءا على مشاركة وموافقة معظم الأحزاب المعنية بدلا من إدارة الأغلبية[1].

وتعود فكرة الديمقراطية التوافقية إلى المفكر الهولندي **آرنت ليبهارت** صاحب كتاب" **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**" وهي أحد أبرز نماذج الديمقراطية الحديثة لما تقدمه من حلول لمعالجة الأزمات والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات متعددة العرقيات والقوميات. وهناك من يطلق عليها إسم الديمقراطية التكاملية وحسب ليبهارت فإن الديمقراطية التوافقية هي إستراتيجية فعالة في إدارة النزاعات في مجتمع متعدد من خلال التعاون والتوافق بين مختلف النخب بدلا من التنافس وإتخاذ القرار بالأغلبية[2].

لقد ظهرت الديمقراطية التوافقية بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لحاجة المجتمعات الأوربية المنقسمة وغير متجانسة لإدارة التنوع الإثني والقومي فيها.

وقد قام ليبهارت بدراسة التجربة التوافقية في دول أوروبية (النمسا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ) وهي دول رائدة في هذا المجال. وتوصل إلى النتائج التالية:

- الدول الأكثر إنقساما هي دول غير مستقرة.
- تتصاعد نسبة الإستقرار السياسي كلما قل إنقسام المجتمعات.
- العامل الأيديولوجي هو الأساس في الإنقسام السياسي والإجتماعي في المجتمعات المتعددة الإثنيات [3].

و حسب آرنت ليبهارت فإن التجربة التوافقية تميزها أربعة عناصر أساسية وهي :

- حكومة إئتلاف أو تحالف واسعة (تشمل حزب الأغلبية وسواه).
- مبدأ التمثيل النسبي (الوزارة، الإدارة، المؤسسات والانتخابات أساسا) .
- حق الفيتو المتبادل للأكثرية والأقلية لمنع إحتكار القرار.
- الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة [4].

كما تتطلب النظم التوافقية ثلاث شروط أساسية للعمل :

1- أن يتمتع القادة السياسين من الأجيال المتعاقبة بإرادة حقيقية في دعم النظام التوافقي وضبط النزاع.

---

[1]– مسرد المصطلحات، "الديمقراطية التوافقية"، متحصل عليه من :http://www.constitutionnet.org/ar/glossary/26 بتاريخ: 26-02-2016 .على الساعة 18.44

[2]–عصام شيحة، " الديمقراطية التوافقية المفهوم والنشأة وإشكاليات التطبيق "، متحصل عليه من : http://www.alqudscenter.org/home/arabic/activity/1950#.VtCQevnhCM8 بتاريخ: 26-02-2016 على الساعة 19.52.

[3]–نور الدين المباركي،" الديمقراطية التوافقية التجربة العراقية واللبنانية "، ص13 ، متحصل عليه من : http://fr.slideshare.net/noureddine01/ss-42405449 . بتاريخ 26-02-2016 على الساعة 20.07

[4]–آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد . (تر : زينة حسني).العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006، ص8.

2- رغبة القادة السياسين في حماية الإستقرار السياسي والإقتصادي لأقليمهم، والخوف من عواقب الحرب بين الجماعات الإثنية والعرقية المتصارعة والمتنافسة.

3- أن يتمتع القادة السياسين بالإستقلالية التامة عن كل الأطراف المتنازعة حتى يتسنى لهم إيجاد حلول وسطية دون الاتهام بالخيانة [1].

وبالتالي فإن هذه الشروط الثلاثة يتوجب توافرها في القادة السياسيين حتى يتسنى للنظم التوافقية أن تضمن الديمومة والاستمرارية والعمل بمصداقية.

ويعد النظام البرلماني الأكثر ملائمة للديمقراطية التوافقية على عكس النظام الملكي أو الرئاسي. فالديمقراطية التوافقية تضمن التشاركية في إتخاذ القرارات بين النخب السياسية المختلفة بحيث لا يتخذ قرار من الأغلبية إلا بموافقة الأقلية وقد تبدو الديمقراطية التوافقية بطيئة على المدى القصير إلا أن لها حظوظ فعالة مستقبلا إذا ما تعلمت كل الأطراف تطبيق الفيتو بإعتدال. كما أن التوافق بين النخب وتعاونها في المجتمعات التعددية إنطلاقا من إدراك ووعي بالمخاطر الكامنة في الإنقسامات والرغبة في تحاشيها عنصر معزز للديمقراطية التوافقية[2].

تقوم الديمقراطية على التحالف أو الائتلاف الحكومي الذي يضمن التمثيل لكل الأطراف الاثنية والعرقية داخل المجتمع ، وعلى عنصر التمثيل النسبي بما يضمن الحقوق والهويات والفرص لكل الجماعات وهو ما يخفف من تخوف الجماعات الإثنية حول الإستبعاد الكلي من دائرة المشاركة وطغيان حكم الأغلبية و قد أثبت هذه الإستراتيجية نجاعتها في العديد من دول العالم الثالث على غرار ماليزيا لكنها فشلت في دول أخرى كحالة قبرص.

❹**إستراتيجية الدمج والإستيعاب:** تركز هذه الاستراتيجية على:

تقبل الأطراف المتنازعة إثنيا لبعضها البعض سواء بتقبل قيم الجماعة الحاكمة وثقافتها أو الجماعة الإثنية المسيطرة بالرضا والإقناع. وقد يكون الاستيعاب من خلال :

***الإستيعاب ثقافيا:** بتذويب الثقافات المختلفة في إطار الجماعة المسيطرة.

***الاستيعاب مؤسسيا:** بإنشاء مؤسسات إجتماعية وثقافية تتشارك فيها كل الجماعات ثقافيا.

***الاستيعاب عنصريا:** من خلال القضاء على التمايز والإختلافات البيولوجية عبر تشجيع التزواج[3].

---

[1]–أحمد عبد الحافظ ، مرجع سابق ، ص47.

[2]– آرنت ليبهارت ، مرجع سابق ، 156.

[3]– أيمن السيد شبانة، مرجع سابق، ص102.

❖**الآليات العنيفة لإدارة النزاعات الإثنية:** من بين الإستراتيجيات العنيفة المستخدمة في إدارة النزاعات الإثنية إستراتيجية هيمنة الدولة، الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والإستبعاد والتهميش .

أولا:إستراتيجية هيمنة الدولة*: لا تقتصر هذه الإستراتيجية فقط على النظم التسلطية فحسب بل قد تلجأ إليها النظم الديمقراطية الليبرالية. وتشكل إستراتيجية هيمنة الدولة سلاحا ناجحا يجعل من النزاعات الإثنية أو تحدي الجماعات العرقية للوحدة السياسية أمرا صعبا للغاية ويكون أمام الدولة نوعان مختلفان من الإستجابة للتنوع والإختلاف الإثني الذي من شأنه أن يهدد أمن وإستقرار الدولة.

***النوع الأول:** تمثل فيه الدولة القطب المركزي والمستقطب للولاءات كافة، وتكون فوق كل إعتبار وفوق كل ولاء إجتماعي أو ثقافي. ومن ثمة لا تسمح بأي تعبير عن الإختلاف بين الجماعات المشكلة لها لتصبح بذلك هي المهيمنة.

ويتم تسويق الهيمنة المركزية بتشجيع سياسة اللغة الواحدة والتعليم الواحد والثقافة الواحدة بمعنى آخر منع التعدد والإختلاف، وبالتالي تكون فيه الأحادية الثقافية والسياسية هي النمط السائد في الدولة.

***النوع الثاني:** من خلال السيطرة التامة والكلية على زمام الأمور؛ بحيث لا تمنع الدولة الإختلاف فقط بل تقضي عليه حتى لو إقتضى الأمر إستخدام القوة وتكون القوة العسكرية هنا هي الوسيلة الأنجع للقضاء النهائي على الإختلاف من خلال تدخل المؤسسة العسكرية لضبط الأمور وكذا إستخدام القوة العسكرية لمجابهة مطالب الجماعات المنادية بالتنوع.

يتم اللجوء إلى مثل هذه الإستراتيجية بهدف الحفاظ على كيانها ودحر الخلافات الإثنية التي تهدد استقرارها وأمنها الداخلي. وقد تستخدم الدولة العديد من السياسات في ظل هذه الاستراتيجية، تتمثل في:

- سياسة الإخضاع بإستخدام الإجراءات القسرية ضد الجماعات الإثنية .

- سياسة عزل الإثنية المناضلة.

- سياسة الإجتناب بإحتواء النزاع وإبعاد الدولة عن الصدام المباشر مع الجماعة الإثنية[1].

---

*إستراتجية هيمنة الدولة تعني بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفء و إقامة ما يضمن حماية الأقليات و يعرف Megarry هيمنة الدولة وتحكمها بقوله أن تتخذ الحكومة في الدولة من الإجراءات ما يجعل إمكانية قيام الجماعات الإثنية بالنضال والصراع العلني العنيف أمر لا يمكن التفكير فيه أو القيام به بالأساس.أنظر: أحمد إيدابير ، مرجع سابق ، ص 41.

[1]– المرجع نفسه، ص 43.

ثانيا: الإبادة الجماعية والتطهير العرقي: وهي من أعنف الاستراتيجيات المستخدمة. ويمكن اللجوء إليها من خلال إتباع سياسات التقتيل والتصفية الجماعية للأفراد والجماعات المتمايزة إثنيا. وقد تم استخدامها بكثرة في القارة الإفريقية كالإبادة الجماعية في روندا العام 1994 [1].

ثالثا: الإستبعاد والتهميش: يتم عن طريقها إستبعاد المجموعة الإثنية سياسيا وإقتصاديا وثقافيا وعزلها نهائيا عن لعب أي دور في الدولة.

❖ **التدخل الخارجي كإستراتيجية لإدارة النزاعات الاثنية:**

في حال عجز الآليات الداخلية (السلمية والعنيفة) في إدارة النزاع فإنه من الضروري التحول نحو البيئة الدولية أين يلعب المجتمع الدولي دورا كبيرا في إدارة النزاعات الإثنية من خلال المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام العالمية ودور الطرف الثالث أو حتى تدخل هيئة الأمم المتحدة[2].

إن تدخل أحد أطراف المجتمع الدولي يكون مدفوع بـ :

* تطلعات الهيمنة من جانب المتدخل.

* الإهتمام بالإستقرار الاقليمي.

* التعاطف الإثني تجاه الجماعات المعرضة للإضطهاد. فقد تكون هذه الجماعة المضطهدة لها إمتداد عرقي لدى الطرف المتدخل.

* الشعور بالمسؤولية الدولية .

* إعتبارات إنسانية من خلال التدخل بهدف حماية حقوق الإنسان والجماعات الإثنية المضطهدة.

وفي غالب الأحيان يتم تفضيل التدخل في إطار المنظمات الدولية خصوصا الأمم المتحدة. وفي الكثير من الحالات تلجأ الدول إلى التمسك بمبدأ السيادة الداخلية لرفض التدخل الخارجي فيها.

ويأخذ هذا التدخل ثلاث أنماط هي:

*التدخل غير القسري: بناءا على طلب الدولة كتدخل نيوزلندا في جزر سليمان وتيمور الشرقية.

* التدخل القسري: في حالات لجوء الدولة إلى إستخدام سياسة الإبادة ضد الجماعة الإثنية، والتهجير القسري لأفرادها، وفي ظل تزايد العنف المتبادل بين الدولة وجماعتها الإثنية يصبح من الضروري على الجماعة الدولية التدخل قسرا لوقف العنف.

[1]– أيمن السيد شبانة، مرجع سابق، ص103.

[2]– عبد الرحمن حسن حمدي ، مرجع سابق.

* وساطة طرف ثالث: وقد يكون الوسيط فردا أو جماعة من الأفراد أو منظمة أو حكومة. بهدف الجمع بين أطراف النزاع الإثني على طاولة المفاوضات. ويلعب الوسيط دور ميسر للاتصالات بين الطرفين[1].

مما سبق يتضح بأن الآليات المستخدمة في إدارة النزاعات الإثنية كثيرة ومتعددة. منها ما هو سلمي يسعى لتحقيق مكاسب نسبية لكلا الطرفين المتنازعين، ومنها ما هو عنيف يستلزم إستخدام القوة والعنف المادي من قبل طرف على حساب طرف آخر، ومنها ما يتطلب تدخل خارجي ووجود طرف ثالث يدفع بالأطراف المتنازعة إثنيا إلى التفاوض من أجل الخروج بأنسب الحلول.

[1] - أحمد عبد الحافظ ، مرجع سابق ، ص52.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية:

المطلب الأول: المقاربة الليبرالية في تفسير النزاعات الاثنية:

تعود بدايات تأثير الفكر الليبرالي على العلاقات الدولية إلى القرن 17 عشر، ليصل أوجه مابين الحربين العالمتين الأولى والثانية [1]. ويقوم هذا الفكر على أفكار الديمقراطية والسلام الديمقراطي والتفاوض كبديل للحرب.

وبعد نهاية الحرب الباردة أعيد طرح الفكر الليبرالي وأعتبرت الليبرالية النموذج الأنسب لفهم وتفسير الوضع الدولي آنذاك.

ينطلق الليبراليون من أفكار الفيلسوف "**إيمانوئيل كانط**" و"**جون جاك روسو**" اللذين يحملان تصورا إيجابيا للطبيعة الانسانية الخيرة عكس الواقعيون الذين يقرون بالطبيعة البشرية الشريرة. ولا يسعى الليبراليون لفهم الواقع فقط بل تغييره أيضا؛ فهم يركزون على الوضعية الإقتصادية الجيدة، وعلى حقوق الأفراد والديمقراطية ونشر العدالة الإجتماعية في المجتمع[2]. كما يعد مشروع **كانط** للسلام وإنهاء الصراعات سلميا الأساس الذي ترتكز عليه النظريات الليبرالية.

إن الليبرالية تبحث عن السبل الكفيلة لتفادي الصراعات الدولية وإلغاء الحروب بين الدول ومعالجة مشكل غياب الأمن. ومن أجل ذلك طرحت إجراءات ترى فيها ضمانا لتحقيق السلام الدولي أهمها:

-تعزيز التعاون الاقتصادي.

- دعم التوجهات المدنية والحريات الفردية والمجتمعية[3].

وقد ميز **روبرت كيوهن** بين ثلاثة أشكال لليبرالية:

1/ **الليبرالية التجارية**: تركز على التجارة؛ وتعتقد بأن الأعتماد المتبادل الإقتصادي بين الدول يقلل من النزوع نحو إستخدام القوة.

2/ **الليبرالية الجمهورية**: من خلال إشاعة الديمقراطية ونشرها بين الدول. لأن الديمقراطية تقضي على الصراعات.

---

[1]– جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات .المنيا :دار الهدى للنشر والتوزيع،2005،ص 54.

[2] -christian geiser ; op - cit ;11.

[3]– تارا طه عثمان، " النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية "، ص113، متحصل عليه من:http://www.kcss.org/(A(wgE6_vuxzwEkAAAAYmI4YmFiYWYtNDBkMS00YTIxLWFhMTEtNWQ2YjQ1OGZmMzRix-RyPoN523ZdzyDcXVpbQfddgvg1))/Detail.aspx?id=797&Action=2&linkId=45 بتاريخ: 28-02-2016 على الساعة: 15.49.

3/**الليبرالية المؤسساتية**: التي تسعى لتعزيز نظام الحكم عن طريق المؤسسات والتنظيمات [1].

تقدم المقاربة الليبرالية تفسيرا للنزاعات الإثنية من خلال مجموعة من النقاط، وهي:

- تركز الليبرالية على فكرة التعاون وعلى السلام الديمقراطي وعلى دور المؤسسات الدولية. إنها ترى بأن غياب التنمية الإقتصادية الذي يصاحبه إنعدام الرفاه الإقتصادي للأفراد من شأنه أن يخلق التوتر داخل الدولة، وقد عانت العديد من الدول الافريقية التي تعيش حالة من الضعف الإقتصادي وغياب التنمية الإقتصادية وتدني مستويات المعيشة لأفرادها من ظاهرة النزاع الإثني الذي عصف بأمنها واستقرارها.

- إنغلاق الدول التي تعرف نزاعات إثنية على نفسها، ومنع الأطراف الدولية وبشكل خاص المؤسسات والمنظمات من تقديم يد العون في حفظ السلام؛ بحيث تصر هذه الدول على العمل بمفردها في تسيير شؤونها وخلافاتها بين الجماعات الإثنية المتناحرة، وترفض بذلك كل مساعدة من قبل المؤسسات الدولية كمؤسسات حفظ السلام والامم المتحدة ...وغيرها ممن تملك الخبرة والقدرة على المساعدة في إدارة النزاعات الاثنية والمثال الواضح على ذلك طرد الرئيس السوداني عمر البشير للمنظمات الإنسانية الدولية وإتهامها بالتجسس والقيام بالتنصير[2].

- غياب الديمقراطية إن الدول الديمقراطية حسب الليبرالية هي دولة تعرف حالة من الاستقرار والسلام. وحسبها فإن ما يساعد على نشوب النزاعات الإثنية هو غياب الديمقراطية الذي ينجر عنه إحتكار للسلطة من قبل جماعة على حساب جماعة ثانية، و التي تحرم من المشاركة السياسية وممارسة حقوقها.

- انعدام التوزيع العادل للثروة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تجمع الثروة في يد فئة معينة على حساب أخرى كما يؤدي إلى تهميش مناطق على حساب مناطق أخرى؛ فغياب التوزيع العادل للثروة يضعف من التنمية بالتالي يزيد من معاناة الأفراد وضعف قدراتهم الإقتصادية في مقابل هيمنة مجموعات أخرى على ثروات البلاد وإستغلالها لمصالحها الشخصية، وهو ما يخلق حالة من اللاتكافؤ واللاتوازن داخل المجتمع.

وأمام هذه الأوضاع المتردية لا تجد المجموعات الإثنية المهمشة التي تعاني من الإضطهاد وغياب المساواة مع غيرها، وحرمانها من الاستفادة من ثروات البلاد سوى إستخدام العنف ضد الدولة أو ضد الجماعات الأخرى المسيطرة لتدخل بذلك البلاد في دوامة من العنف غير المحدود. وتتطور الأوضاع تدريجيا في حال إستمرار الوضع على حاله دون وجود مساعي حكومية لوضع الحلول المناسبة أو عجزها على ذلك.

[1]– المرجع نفسه ، ص 129

[2]– عادل جارش وجمال العيفاوي ، مرجع سابق.

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو واقعية : Réalisme Ethnity

أضحت المقاربة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية النموذج المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية. وتنطلق الواقعية من إفتراض أن الفوضى هي السمة البارزة نظرا لغياب سلطة عليا تنظم العلاقات بين الدول هذه الأخيرة تعد الفاعل الرئيس والممثل الشرعي للإرادة الجماعية للشعب.

وفي ظل حالة الفوضى وغياب حكومة مركزية منظمة فإن الدول تعتمد على نفسها، وهو ما يعرف بالعون الذاتي ليصبح بذلك ضمان البقاء والاستمرار هو الأولوية القصوى للدول[1].

وقد هيمن الفكر الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة لكن مع تفكك الإتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين صرح بعض الكتاب بالإفلاس الاكاديمي للواقعية حيث إنتقلنا من مجتمع المخاطر إلى مجتمع التهديدات إلى جانب بروز فواعل أخرى بجانب الدولة، وهنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة التعديل النظري للمقاربة الواقعية من أجل القدرة على إستيعاب التغيرات الجديدة وكذلك القدرة على تفسيرها وفهمها.

من هذا المنطلق ظهرت المقاربة الاثنو واقعية لمحاولة فهم وتفسير النزاعات التي عرفها المجتمع الدولي بعد الحرب الباردة. والتي إختلفت عن النزاعات الدولية من حيث طبيعتها وهو ما ولد شكل جديد من أشكال النزاعات التي إخترقت مجال الدولة على أساس الهوية والثقافة نظرا للتنوع الثقافي والديني والعرقي الذي ساهم في زيادة حالة من اللاتجانس داخل الوحدات السياسية.

وقد ركزت المقاربة الإثنو واقعية على الإثنية **كوحدة تحليل** وعلى ظاهرتي **الخوف والقلق** في فهم وتفسير النزاعات الاثنية، وحسب **دافيد لاك**(David Lake)هناك نوعين من القلق والخوف:

*الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية مما يؤدي إلى التحصين الثقافي.

*القلق على حياة الفرد وسلامته.

إن حالة القلق تؤدي إلى ظهور الفوضى داخل الدولة في إطار التنافس بين الجماعات[2] في مقابل عجز الدولة على التدخل لفرض النظام أو إجراء حسابات مصلحية للنخب الحاكمة التي ترى في حالة اللاإستقرار بين الجماعات الإثنية خدمة لمصالحها الخاصة.

[1]–جون بيلس وستيف سميث ، مرجع سابق،ص 228.

[2]–عادل جارش وجمال العيفاوي ، مرجع سابق.

ويركز الإثنو واقعيون على المخاوف الجماعية كمصدر للنزاعات الإثنية خاصة إذا كانت هذه الجماعات عرضة للتهميش والاقصاء، وبالتالي حدوث مأزق أمني جراء المخاوف والقلق لدى الجماعات الاثنية حول وضعها ومستقبلها.

وعندما يدرك الافراد أن حكوماتهم عاجزة عن حمايتهم وتأمين سلامتهم فإنهم يلجؤون إلى شكل تنظيمي آخر هو **الجماعة الاثنية** التي تضمن الدفاع عنهم من التهديدات المحدقة بأمنهم وبقائهم. وفي ظل هذا الوضع فإن محاولة أي مجموعة إثنية تعزيز أمنها لضمان سلامة أفرادها يفهم من قبل الجماعات الإثنية الأخرى على أنه إشعار نحو التصعيد والتصادم. ومثل هذا الفعل حسب **باري بوزان**(Barry Bosan) يزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية، ويقوي إحتمالات نشوب حرب وقائية؛ حيث تشن المجموعة الإثنية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الإثنية بحجة الدفاع عنهم قبل أن يقوم الخصم بتصفيتهم وهو ما يؤدي إلى تطور النزاع الإثني وتصاعده والدخول في حرب ومثال ذلك البوسنة[1]. إن الجماعات الإثنية المتناحرة تتبنى إستراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، كما أنها تلجأ إلى أساليب متنوعة للمواجهة كإستخدام المليشيات العسكرية والعصابات الاجرامية[2].

لقد ركز باري بوزان - أهم منظري الواقعية الجديدة - على مفهوم المعضلة الأمنية* التي عرفتها الدول بعد نهاية الحرب الباردة؛ أين تصاعدت حدة العنف داخل الدول خصوصا بين الجماعات العرقية المختلفة[3].

ويقدم باري بوزان تفسيرا واقعيا للنزاعات الإثنية حيث أشار إلى أن تفكك وتمزق الدول متعددة الإثنيات يمكن أن يضع المجموعة الإثنية أمام وضع فوضوي جديد يثير مخاوف كل طرف تجاه الطرف الآخر ويدفع

---

[1]-عادل زقاغ ،" تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية : فحص إفتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي و البنائي"، متحصل عليه من :-http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3064.html بتاريخ: 27-02-2016.على الساعة:9.30

[2]-عادل زقاغ ، " إعادة صياغة مفهوم الأمن -برنامج البحث في الامن المجتمعي "، متحصل عليه من -http://politics-ar.com/ar/files/06.pdf بتاريخ: 15-02-2016 على الساعة 9.14 .

***معضلة الامن:** أول من أوضح فكرة معضلة الامن هو جون هرتز في الخمسينيات من القرن العشرين حيث يقول : " إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الامنية بالاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى إزدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الاجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الاجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا.

وعليه فإن كان عدم الثقة متبادلا فإن ذلك يؤدي إلى دوامة من الفعل ورد الفعل وإلى إزدياد مخاوف الطرفين بشكل كبير وهو ما يخلق حالة من اللأمن مما يجعل إحتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام .**أنظر** : جون بيلس وستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية .مرجع سابق، ص 418.

[3]-إكرام بركان، " تحليل النزاعات المعاصرة في مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية ".رسالة ماجستر.(قسم الحقوق والعلوم السياسية.كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة الحاج لخضر باتنة.2010) ص43.

كل طرف إلى إستخدام القوة لتحسين وضعه النسبي وتصفية إثنية إستباقية للقضاء على اية إثنية أخرى تهدد أمنه[1]. وبالتالي السعي إلى التصفية النهائية للطرف الآخر. وحسب باري بوزان فإن الجماعات الإثنية تشعر بالتهديد في حالة وضع هويتهم " **نحن** " في خطر وبالتالي منع الهوية من الانتقال من جيل إلـى جيـل وهـو ما يخلق المعضلة الأمنية.

في الأخير يمكن القول بأن المقاربة الإثنو واقعية قدمت تفسيرا لفهم طبيعة النزاعات لما بعد الحرب الباردة والتي ركزت على الأبعاد القيمة كالثقافة والهوية، ومخاوف الجماعات الإثنية كمحرك للنزاعات الإثنية التي تفاقمت حدتها أكثر حيث يعرف عالم اليوم أكثر من 1000 إثنية موزعة على 200 دولة معظمها في القارة الافريقية التي تعد من أكثر قارات العالم تضررا من هذه النزاعات.

المطلب الثالث : المقاربة البنائية في تفسير النزاعات الإثنية

البنائية كمقاربة نظرية في العلاقات الدولية برزت مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين وكان Nicholas Onuf أول من إستخدم المصطلح مركزا على نقد أعمال الواقعية البنيوية [2].

تركز البنائية على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية وتدرس قضايا الهويات والمصالح والمثل(Norms) ، وتطرح البنائية أسئلة عديدة حول كيف شكلت هوية الدولة؟ كيف يعرف مواطنوا الدولة أنفسهم ؟ وكيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين ؟ وفي مكوناتهم من هويات ومصالح ومقدرات ؟ وكيف تؤثر المثل والثقافة والهويات في سياسة الدولة ؟[3].

إن جوهر البنائية هو الإفتراض بأن الوجود البشري هو وجود إجتماعي حيث أننا نصنع العالم من المواد الأولية التي أمدتنا بها الطبيعة من خلال ما نقوم به من أعمال مع الآخرين وكذلك الأقوال. وترى البنائية بأن الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس. وترى بأن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات

[1]– ستيفن وولت ،"العلاقات الدولية : عالم واحد نظريات متعددة ".(تر: عادل زقاغ و زيدان زياني)، متحصل عليه من : http://defense-arab.com/vb/threads/8083./ بتاريخ : 27-02-2016 على الساعة :02.11

[2]– عبد الغاني دندان، مرجع سابق .

[3]–علي أحمد حسن الحاج، " العالم المصنوع : دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية ".عالم الفكر .العدد الرابع.2005،ص 16.

تاريخية. وهي تولي إهتماما كبيرا للخطاب السائد في المجتمع لأن الخطاب يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويؤسس المعايير المقبولة للسلوك [1].

كما تؤكد على ضرورة الإهتمام بالبعد القيمي للجماعة الاجتماعية، وترى بأن الإعتبارات المادية وحدها لا تقدم لنا تفسيرا مقنعا للعديد من الحالات في السياسة العالمية[2]. وتركز على عملية التفاعل بين الوكلاء والهياكل حيث يؤثر كل طرف في تكوين الآخر وتبحث في التأثير المتبادل بين البنية Structure والعضو Agent حيث يمكن النظر للدولة كبنية والجماعة الإثنية كعضو وهذا التأثير المتبادل يؤثر على مجرى التفاعل، ومن ثمة تأثير التفاعل على الفوضى التي هي حسب ألكسندر وندت ما تصنعه الدول. وحسب البنائيين فإن الهوية تعتبر بناءا مستمر التشكل عبر التفاعل الإجتماعي عبر الوحدات ذات الصلة.

لقد إهتم البنائيون بدراسة وفهم النزاعات الداخلية خصوصا الإثنية منها والمتعلقة بالهوية؛ حيث يعتبرون بأن النزاعات الداخلية هي نتاج لهشاشة الهوية الإثنية؛ وكي تحدث أزمة هوية يجب توافر مجموعة من الظروف والعوامل المساعدة على إنفجار النزاع و يلخصها Hualt François في ثلاث أزمات :

1- **الازمة الإجتماعية / الإقتصادية:** إن تدني المستوى المعيشي وغياب الرفاهية وإنتشار الفقر يؤدي إلى خلق الفوضى داخل المجتمع ويزيد من درجة التوتر وهو ما يضاعف من درجة اللاإستقرار مما يساهم في تزايد المطالب السياسية والإقتصادية والإجتماعية من مختلف الجماعات التي تعاني من التهميش. ومن هنا يبرز التناقض والإختلاف بين الأطراف المختلفة داخل الدولة خصوصا منها المجموعات الإثنية التي تسعى لتحقيق مطالبها والحفاظ على بقاءها ضد التهديدات الموجودة داخل الدولة.

2- **أزمة الدولة:** إن عجز الدولة عن تأدية مهامها ووظائفها بسب هشاشة مؤسساتها وأبنيتها يجعلها غير قادرة على تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها مما يؤدي إلى تنامي الخلافات التي تنشأ خصوصا جراء السيطرة على السلطة وإحتكارها من قبل جماعات معينة في المجتمع لتصبح بذلك الدولة مشخصة لتبرز المطالب السياسية التي تنادي بتقاسم السلطة بين مختلف الإثنيات.

3- **أزمة التجانس الداخلي الإثنو ثقافي:** تشير إلى حالة اللاتجانس بين الإثنيات المختلفة وهو ما يجعلها تعيش منغلقة على نفسها. وكلما تنامت الأحقاد والفوارق وإتسعت بين داخل الجماعة وخارجها، وبين أهل البلد والغرباء زادت حدة العنف وبرزت النزاعات الاثنية داخل الدولة[3]

---

[1]–ستيفن و الت ، مرجع سابق.

[2]– علي أحمد حسن الحاج ، مرجع سابق،ص 167.

[3]– "المقاربة البنائية في العلاقات الدولية" ، متحصل عليه من :-http://www.politics-dz.com/threads/almqarb-albnai-fi-alylaqat-alduli.254/ بتاريخ :27-02-2016 الساعة: 11.26.

ومن التفسيرات التي قدمها البنائيين أيضا للنزاعات الإثنية لما بعد الحرب الباردة فكرة المصلحة التي تتحدد بالهوية؛ فالدولة عندما تفشل في أن تكون إطار الهوية المشتركة تأطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة. وعليه يكون إطار القرابة والانتماء الإثني البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي، غير أن التفاعل بين مختلف الجماعات الإثنية يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي. وحسبهم فإن التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس معطى مسبقا بل يتم التحكم فيه حيث يسيره القادة أو الأنظمة أو الظروف. وبالتالي فإن النزاعات الإثنية تتشكل بفعل التأثير المتبادل بين البنية والعضو، فإن كان هذا التأثير سلبي بين الدولة (البنية) والجماعات الإثنية (العضو) فإن هذا سيحدث النزاع. بالإضافة إلى أن تأثر الهوية بما هو داخلي وبما هو خارجي يؤدي إلى الاختلاف بين الهويات[1].

وحسب **فيرون** (Fearon) فإن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه مجموعة من العناصر هي:

- المنطق الخطابي السائد؛ حيث يلعب الخطاب دورا كبيرا في صياغة الكيفية التي يحدد بها الفاعلون هويتهم ومصالحهم، ويدفع الهويات المختلفة نحو الإختلاف والتنازع قد تصل في بعض الحالات إلى شن الحروب.

- الإتجاهات أو الميول النخبوية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.

- طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى.

وتقوم النخب بإعادة تشكيل الهوية بشكل يبرز عمق الإختلافات الإثنية؛ حيث يتزايد الإحتكاك السلبي مع الآخر وبالتالي فإن الهوية مجرد سلاح أيديولوجي في يد النخبة تستخدمها لتأسيس علاقات تنازعية مع الآخر[2].

[1]– عادل جارش و جمال العيفاوي ، مرجع سابق.

[2]– عادل زقاغ ،" تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية : فحص إفتراضات و إسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني"، مرجع سابق.

الفصـل الثانـــــــــي:

الإطـــار العـــام للنـزاع الإثنـــي في تركيـــا

يعد الأكراد أكبر الإثنيات في تركيا من الناحية العددية، ونظرا للدمج القسري لهذه الإثنية في المجتمع التركي وسياسات القمع والتهميش المتبعة ضدهم ظهرت الرغبة لدى الأكراد بالانفصال عن تركيا، وتشكيل حكم ذاتي يمنح الأكراد حقوقهم السياسية، الاقتصادية والثقافية غير أن الحكومات التركية المتعاقبة واجهت تلك المطالب بردود أفعال مختلفة ومتنوعة وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بدولة تركيا.

المبحث الثاني: توصيف النزاع الإثني في تركيا.

المبحث الأول: التعريف بدولة تركيا

المطلب الأول: جغرافيا وتاريخ تركيا

أولا: الموقع الجيوسياسي لتركيا:

تشكل تركيا المعبر بين أوروبا وآسيا وتحتل المرتبة 37 من حيث المساحة عالميا بمساحة تقدر بـ**783560** كلم² مربع تقريبا حيث يقع **97**٪ منها في قارة آسيا(الأناضـول) و**3**٪ فـي أوروبـا (البلقان). وتقاسمها الحدود ثماني دول، يحدها من الجنوب الشرقي جورجيا، أرمينيا، وأذربيجان، وإيران من الشرق ومن الغرب اليونان، وبلغاريا في الشمال الغربي وسوريا والعراق في الجنوب[1]. وهو ما توضحه الخريطة التالية:

الخريطة رقم 1 : الموقع الجغرافي لتركيـا

Source: /http://arabic.mapsofworld.com/turkey

ويمتد الخط الساحلي الاجمالي لتركيا لما يزيد عن 10000 كلم في حين يمتد طول خط الحدود الأرضي بينها وبين جيرانها إلى 2950 كلم[2]. حيث تنقسم تركيا إلى سبع مناطق جغرافية وهي البحر الأبيض

[1]– علي حسين بكير، " تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو – إستراتيجية النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي ". في مؤلف: محمد عبد العاطي وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 18.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " تركيا الجغرافيا والمناخ والسكان"، متحصل عليه من: http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/tur/TUR-CP_ara.pdf بتاريخ:10-03-2016.على الساعة:04.25

المتوسط الأناضول الشرقية، بحر إيجه وجنوب شرق الأناضول، الأناضول الوسطى، البحر الأسود ومنطقة بحر مرمرة.

أكثر من ثلث مساحة تركيا هي أراضي زراعية وتغطي الغابات أكثر من ربع أراضيها وتعتبر قمة **آرارات** أعلى قمة في تركيا 5165 متر، أما عن التركيبة السكانية فهي معقدة نظرا لتعدد الإثنيات فيها والتي تعود أسبابها تشكلها للدولة العثمانية هذه الأخيرة التي كانت تمتلك مناطق نفوذ في آسيا وأوروبا وإفريقيا.

ويوضح الجدول التالي النسب المئويــة للعرقيــات فــي تركيــا

الاثنيـــــة / النسبة المئوية	الاتـــراك	الأكـراد	الـزاز	العـرب	الشركـس	الجورجيون	أقليـــات أخـــرى
	70٪من مجموع السكان	مابين 20-25 ٪ وهم من الجماعات الاثنية الاساسية في تركيا	من 2 إلى 3٪من مجموع السكان و هم فرع من الأكراد و يتكلمون لهجة خاصة بهم من اللغة الكردية	2٪من مجموع سكان تركيا	0.5٪من إجمالي السكان	0.5٪من إجمالي السكان	الارمن يونان أشوريون أراميون كلدان البوسنين الالبان الشيشان البلغار الازيون

المصدر: فادي عبد الله ،" دراسة حول تركيا في القرن 21 الوظيفة والدور"، متحصل عليه من:

http://www.lcparty.org/index.php?option=com_content&id=301:%ADq%ADq%AD21%AD1/13 بتاريخ :13-03-2016 على الساعة: 11.23

ويقدر عدد سكان تركيا وفقا لإحصائيات 2015: **79414269** مليون نسمة وتعد أنقرة عاصمة تركيا. يمثل النظام الجمهوري البرلماني نمط الحكم السائد في تركيا[1].

وتعد التركية اللغة الرسمية في البلاد أما الدين السائد فهو الاسلام **(99٪)**. وتعمل تركيا وفقا لدستور 1982، ويعتبر تاريخ 29 من أكتوبر يوم الإحتفال بالعيد الوطني للجمهورية التركية التي تأسست على يد مصطفى كمال أتاتورك، والذي بدوره ألغى الخلافة العثمانية وغير الحروف التركية من العربية إلى اللاتينية.

[1] -Statistiques Mondiales;" République De Turquie Statistiques ".Obtenu en parcourant du: http://www.statistiques-mondiales.com/turquie.htm.13-03-2016.19.56

أما عن العلم التركي فقد صمم عام 1793 في عهد السلطان سليم الثالث وأعتمد رسميا سنة 1936 كما اعتمد النشيد الوطني رسميا في 12 مارس 1921[1].

ثانيـا: لمحة تاريخية عن قيام الجمهورية التركية

محاولة البحث في تاريخ تركيا يستلزم الوقوف على محطات مهمة من تاريخها إنطلاقا من القرون الوسطى والقديمة مرورا بظهور الدولة العثمانية ثم بالإنتهاء بتشكل الجمهورية التركية.

يرجع تاريخ الأناضول (تركيا حاليا) إلى أقدم مدينة في العالم وهي "**كانال هويوك**" عام 7.500 حتى 5.000 قبل الميلاد، والتي تقع قرب مدينة قونية وسط تركيا التي إجتاحها الحيثيون. وفي عام 550 قبل الميلاد غزا إمبراطور فارس المنطقة، لكن خلفاءه هزموا سنة 334 قبل الميلاد عندما قام الإسكندر الأكبر بإقتحام مقدونيا وغزو الشرق الأوسط كله تقريبا[2].ومع وفاته قسمت إمبراطوريته بين الجنرالات.

بعدها جاء غزو السلتيون الذين أسسوا أنيسرا (أنقرة) عاصمة لهم، وحكموا مدن بحر إيجه تلى ذلك الغزو الروماني الذي إستولى على الأناضول، وفي عام 129 قبل الميلاد أسسوا مدينة (أفسس) عاصمة لهم. في عام 330 قام الإمبراطور الروماني ببناء مدينة عظيمة وأعلن بأنها روما الجديدة، والتي عرفت فيما بعد بإسم القسطنطينية.

في القرن 13 إستولى المحاربون الأتراك على بحر إيجه وسواحل مرمرة وأسسوا إمارة بالقرب من بورصة القريبة؛ والتي إتسعت فيما بعد لتصبح الامبراطورية العثمانية العام 1453 تحت حكم محمد الفاتح ثم تم فتح القسطنطينية ومن هنا بدأت قوة التقدم والإزدهار للدولة العثمانية وكان أقصاها فترة حكم سليمان القانوني (1520- 1533)[3].

***الدولة العثمانية:**

بدأ الحكم العثماني لمناطق تركيا على يد عثمان الأول الذي إستمر حكمه حتى عام 1326. وبعد وفاته تقلد ابنه أورخان مقاليد الحكم، وعمل على توسيع حدود الدولة العثمانية وتنمية إقتصادها. وفي فترة حكمه إمتدت حدود الدولة من أسوار أنقرة في آسيا الصغرى إلى تراقيا في البلقان. كما أنه عمل على نشر

[1]– موسوعة القرن،" تركيا ". تونس: الدار المتوسطية للنشر ، 2006، ج 2 ،ص609.

[2]–"موجز عن تاريخ الأناضول وتركيا الحديثة"، متحصل عليه من: http://www.antalyahomes.net/turkey/history بتاريخ:15-03-2016.على الساعة:04.32

[3] –"تاريخ تركيا"، متحصل عليه من : تاريخ-تركيا/http://www.marefa.org/index.php بتاريخ:16-03-2016.على الساعة:10.45

الإسلام. وقد خاضت الدولة العثمانية العديد من المعارك التوسعية كان أخطرها معركة أنقرة التي أسفرت عن أسر السلطان بايزيد الأول بسمرقند، والذي ظل فيها إلى أن توفي عام 1403.

وقد خلفت وفاة السلطان شغورا وأدت إلى قيام حرب أهلية إلى أن استطاع محمد الأول الإستفراد بالحكم. ثم جاء من بعده محمد الثاني وقد تمكن العثمانيون خلال فترة حكمه من فتح القسطنطينية لتصبح بذلك عاصمة للدولة العثمانية التي شهدت إزدهارا وتوسعا في جهة الجنوب والشرق.

وفي عهد السلطان سليمان القانوني وصلت الدولة العثمانية أوج قوتها العسكرية والإقتصادية وحتى على صعيد السياسة الخارجية. إلا أنه وبعد وفاته عام 1566 أخذت الدولة العثمانية منحى الإنهيار التدريجي وتحول الجيش الإنكشاري من أداة قوة للدولة العثمانية إلى أداة ضعف حيث خلع العديد من السلاطين، وقتل البعض الآخر أمثال إبراهيم الأول.

وتوالت إنهزامات الدولة العثمانية وإنسلاخ العديد من الأقاليم عنها، وتدهورت أوضاعها المالية والإقتصادية حيث أعلنت الدولة العثمانية إفلاسها في القرن التاسع عشر[1]. وأمام هذه الأوضاع المتردية فشل عبد الحميد الثاني في السيطرة على زمام الأمور وإنتقل الحكم إلى يد الإتحاديين الذين عملوا على تكريس القومية التركية في البلاد.

***الجمهورية التركية:**

إستمر الحكم العثماني حتى العام 1922، وفي العام 1924 ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة نهائيا لتعرف تركيا بذلك عقب نهاية الحرب العالمية الأولى حركة قومية قادها مصطفى كمال أتاتورك وأعلن قيام الجمهورية التركية، حيث تولى رئاستها من 1923 إلى 1938 و تمكن من إحلال نظام علماني في البلاد .تبنت تركيا سياسة الحياد خلال الحرب العالمية الثانية وتعاملت بحسن نية مع الحلفاء في عام 1945 وأصبحت عضو بالأمم المتحدة في نفس العام، لينتهي بعدها حكم الحزب الواحد في تركيا بالإنتقال إلى التعددية. ووصول عصمت إينونو إلى الحكم سنة 1950 ليسيطر الحكم المدني على البلاد حتى 1973.

إنظمت تركيا لحلف شمال الاطلسي العام 1952 بعد مشاركتها مع قوات الامم المتحدة في الحرب الكورية.

في عام 1960 عرفت تركيا انقلابا عسكريا انتهى بإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس[2].

---

[1]-إسلام الزبون، "تاريخ تركيا"، متحصل عليه من : تاريخ – تركيا/http://mawdoo3.com بتاريخ:16-03-2016.على الساعة:15:02

[2]-محمد فتحي، "العسكر والسياسة في تركيا"، متحصل عليه من :http://www.sasapost.com/4-military-coups-in-modern-turkey/ بتاريخ:17-03-2016.على الساعة:00.25

وفي العام 1963 قدمت طلب الإنطمام إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية*. لتعرف بعدها تركيا إنقلاب عسكري ثاني عام 1971 بعده عاد حكم العسكر في تركيا عام 1973 لتعرف بذلك حالة من اللإستقرار بإنتشار العنف في الدولة ثم حدوث انقلاب أخر عام 1980 حل على إثره البرلمان التركي، وتم حضر الأحزاب السياسية.

وتمرد حزب العمال الكردستاني عام 1984 ضد الحكومة التركية والذي كان يطالب بإستقلال جنوب شرق تركيا الذي يسكنه الأكراد. وقد أسفر التصادم بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني عن مقتل ما يزيد عن 40 ألف شخص.

وفي عام 1996 إستلم نجم الدين أربكان منصب رئيس الحكومة، لكنه غادر السلطة بسبب الضغوطات العسكرية الممارسة عليه.

مع بدايات عام 2002 بدأت تركيا في تجسيد الإصلاحات في مختلف المجالات وهي فترة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم. وفي عام 2003 عين رجب طيب أردوغان رئيسا للوزراء حتى 2014[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية للدولة التركية

تتداخل العديد من العوامل في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية للدولة التركية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- الخصائص الجيو سياسية والجيو ثقافية.

- الإرث التاريخي.

- الأسس القومية والعلمانية وعلاقة الدين بالدولة.

- الهوية الوطنية والأقليات العرقية والدينية

أولا: الخصائـص الجيو سياسيــة والجيو ثقافيــة:

يمكن النظر لثقل الدولة ومكانتها من خلال النظر والتركيز على المعطيات الثابتة (التاريخ - الجغرافيا - عدد السكان - الثقافة) وكذا المعطيات المتغيرة (القدرة الاقتصادية - القدرة التكنولوجية - القدرة العسكرية). ويشكل العامل الجغرافي - كمعطى ثابت - أحد أهم العناصر التي تدخل في تكوين وبلورة الهوية

* وقعت تركيا في العام 1995 على إتفاقية الوحدة الجمركية الأوروبية.

[1]-رندا السريسي، " تاريخ تركيا الحديث" ، متحصل عليه من : تاريخ-تركيا-الحديث/ http://mawdoo3.com بتاريخ: 20-03-2016 على الساعة:09.52

الثقافية والسياسية لأي بلد كان، كما أن هوية أية دولة تعتبر عنصر ربط بين المعطيات الثابتة والمعطيات المتغيرة.

بالنسبة لتركيا فهي شبه جزيرة محاطة بالمياه من ثلاث أطراف[1]حيث تحتل موقعا جغرافي هاما؛ فهي تتوسط قارات العالم القديم آسيا وأوربا وإفريقيا. وتقع 97 بالمائة من أراضيها غرب آسيا. هذا الجزء الذي يضم العاصمة أنقرة ويعرف بالأناضول، ويقع الجزء المتبقي منها في الجنوب الشرقي لأوروبا ويضم إسطنبول. كما أنها تقع في قلب المجال الجغرافي - أوراسيا - وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم كما أنها من الناحية الجغرافيا هي دولة آسيوية أوربية[2]، وشرق أوسطية في نفس الوقت. وتقع تركيا على حافة أحد أهم خطوط الفصل بين العالم الإسلامي والمسيحي فهي على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط. كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط. وتتحكم بمضيقي البسفور والدردنيل [3].

وعليه تقع تركيا في منطقة جغرافية تشكل نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة؛ فمن جهة الغرب تتقاطع فيها الثقافة الأوربية، من جهة الشمال الثقافة الروسية، من جهة الشرق الثقافة الآسيوية ومن جهة الجنوب الثقافة العربية (الإسلامية).

ونتيجة للتفاعل السياسي والثقافي لهذه الحضارات على هذه الأرض تشكلت الهوية الثقافية والسياسية لتركيا على مر العصور والأزمنة، وهو ما أنتج مزيج من التنوع العرقي، الديني والثقافي داخل تركيا.

وعليه فإن تركيا تعد بلد مركزي ذي هويات إقليمية متعددة؛ فوجودها على الخط الفاصل بين آسيا وأوربا من الناحية الجيو ثقافية والجيو سياسية منحها الفرصة للعب أكثر من دور ثقافي وسياسي. كما أن موقعها الذي تحتله في أوربا فتح لها الطريق للمفاوضات مع الإتحاد الأوربي ليتسنى لها اكتساب الهوية الأوربية إلى جانب الهوية الإسلامية التي إكتسبتها تركيا منذ القدم لتصبح بذلك مزيجا من الثقافات والهويات المتنوعة والمتداخلة في ظل إقليم جغرافي تتقاطع فيه ثلاث قارات مختلفة.

ثانيا: الإرث التاريخي:

ورثت الدولة العثمانية تراكمات حضارية قديمة في منطقة الأناضول. وعرفت كيف توظف تلك التراكمات التي تعود إلى فترة الفتوحات الإسلامية: الدولة الأموية والعباسية مرورا بالدولة السلجوقية ثم الدولة

---

[1]–أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.(تر:ثلجي محمد جابر وعبد الجليل طارق). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص63.

[2]– علي حسين باكير، مرجع سابق،ص 19

[3]- عصام فاعور ملكاوي، "تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة"، ص 9، متحصل عليه من : http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle بتاريخ:21–03–2016.على الساعة:15.30

البيزنطية التي قامت على أنقاضها الدولة العثمانية [1]. حيث لم تقم الخلافة العثمانية بإلغاء ذلك المزيج الحضاري بل نجحت في إعادة تشكيله وترسيخه داخل هوية الدولة والمجتمع التركي.

وتتميز تركيا بعمق الميراث العلماني والإسلامي الفريد من نوعه؛ فهي وريثة الدولة العثمانية والخلافة الإسلامية والتي تحولت إلى الدولة العلمانية الوحيدة أو على الأقل أكثر دول العالم الاسلامي علمانية.

إن أهم عامل تاريخي يميز الثقافة السياسية في تركيا هو أنها كانت مركز لحضارة إسلامية قامت ببناء نظام سياسي خاص إستمر لقرون طويلة ممثلا في الدولة العثمانية؛ التي تعتبر مصدر للميراث التاريخي للأتراك حيث إستندت هذه الحضارة على مقومات ثقافية متعددة كالإسلام والثقافة الآسيوية للأتراك وكذا ثقافات أخرى إمتزجت كلها في بناء الدولة العثمانية [2].

وبنهاية الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك سنة 1923 وفقا لستة مبادئ أساسية صاغها أتاتورك لتخرج بذلك تركيا من نطاق تاريخها الإمبراطوري وتصبح **جمهورية** معاصرة تؤمن **بالمواطنة** وتكون **العلمانية** مسارها كونها تفصل الدين عن الدولة وتسود **القومية** التركية حكم الأغلبية في الدولة بالإضافة إلى الدولتية وكذا التغريب الذي عد أساسا للتقدم [3].وبذلك حدث تحول جذري من خلال الإنتقال من العهد الإمبراطوري إلى العهد الجمهوري وهو ما ساهم في تكوين هوية جديدة تميل أكثر الى النمط الغربي.

ثالثا: الأسس القوميـة والعلمانيـة وعلاقـة الدين بالدولـة:

عقب سقوط الخلافة العثمانية التي كانت قائمة على أسس دينية إسلامية ثم إنشاء الجمهورية التركية على يد أتاتورك لتتحول بذلك تركيا إلى عهد العلمانية القائمة على فصل الدين عن الدولة. كما تم حذف مادة من الدستور التركي للجمهورية تشير إلى أن الإسلام دين الدولة فقد عمل أتاتورك على ربط تركيا بالغرب من خلال الإنفتاح على القيم الغربية والتخلي عن الهوية الإسلامية وقد عرفت بالسياسة الكمالية.

كما تم التأكيد في ظل سياسة أتاتورك بوحدة القومية التركية وعدم الإعتراف بالثقافات والهويات الأخرى المشكلة للمجتمع التركي، وهو ما قوبل بسلسلة من ردود الفعل العنيفة من قبل الأقليات والإثنيات

---

[1]–خلف الله الزير، " تركيا من العمق الاستراتيجي إلى العمق الحضاري "، متحصل عليه من :
http://www.turkpress.co/node/5992 بتاريخ:21–03–2016.على الساعة:17.50.

[2]– محمد ثلجي، " أزمة الهوية في تركيا طرق جديدة للمعالجة ". في مؤلف : محمد عبد العاطي وآخرون ، مرجع سابق ،2010،ص81.

[3] – سيار الجميل،" الحركة الدستورية و تداعياتها على العرب". في مؤلف: مجموعة مؤلفين،العرب و تركيا بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص107.

المتواجدة بتركيا خصوصا منها الأكراد لتدخل بذلك تركيا في صراع بين سياستها العلمانية وبين الخصائص الدينية والثقافية للمجتمع التركي الذي تمثل 99 ٪من سكانه الديانة الإسلامية، والذي يعرف تنوع إثني داخلي يسعى للحفاظ على هويته وثقافته وخصوصيته[1].

رابعا: الهويــة الوطنيـــة والأقليـــات العرقيــة والدينيــة:

تعايشت في ظل الدولة العثمانية عديد العرقيات والثقافات والأديان بالرغم من حالة التعدد، إلا أن الدولة العثمانية لم تنفي هذا التمازج والإختلاف بل تمكنت من تجمعيه داخل هوية واحدة هي هوية المجتمع التركي. ومع سقوط النظام العثماني وظهور الجمهورية التركية قضت السياسات الكمالية على حالة التنوع الثقافي والديني متبنية مبادئ القومية التركية وإنكار الإثنيات الأخرى، وكذا العلمانية وفصل الدين عن الدولة، الإنفتاح على الغرب وتبني الثقافة الغربية في محاولة لطمس الهويات والثقافات الأخرى.

وفي ظل السياسة القائمة على لا وجود لقومية تعلو فوق القومية التركية عاشت تركيا حتى الوقت الحالي موجة من الأزمات الداخلية، وإنتفاضات واسعة لقوميات وإثنيات أنتهكت حقوقها الثقافية وألغيت هويتها، فالمجتمع التركي مجتمع متعدد الأعراف والإثنيات ويضم في طياته غالبية مسلمة تمثل 99 بالمائة من سكان تركيا إلى جانب عرقيات وإثنيات أخرى كالأكراد.

المطلب الثالث : النظام السياسي التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية

عرفت تركيا أواخر التسعينات وبدايات الألفية الجديدة أزمات متعددة كادت تعصف بإستقرار البلاد حيث شهدت إحتقان سياسي كبير نتيجة للإختلافات القائمة بين أحزاب الحكومة الائتلافية أدت في الأخير إلى إنسحاب حزب الحركة القومية من حكومة الائتلاف وبالتالي سقوطها. ونتيجة للتركيبة الإئتلافية للحكومة أصبح البرلمان جامدا، وأضحت الحكومة التركية عاجزة عن التنسيق والتقريب بين شركاء الائتلاف. وأمام الأوضاع السياسية المتردية برزت مطالب شعبية تنادي بتنحي رئيس الوزراء (ماي 2000) نتيجة لتقدمه في السن وتدهور حالته الصحية والمطالبة بإجراء إنتخابات مبكرة. كما بدأت تطفو على السطح مشاكل إقتصادية خطيرة دفعت بتركيا إلى إستدانة ما قيمته 16 مليار دولار[2] من صندوق النقد الدولي. وأمام مد وجزر بين الإحتقان السياسي والتدهور الإقتصادي الخطير دخلت البلاد في أزمة إقتصادية خطيرة عام 2001 كان لها نتائج وخيمة على الدولة التركية ليقرر بعدها البرلمان في سبتمبر 2002 ضرورة إجراء إنتخابات مبكرة في شهر نوفمبر من نفس السنة أسفرت عن فوز حزب العدالة والتنمية.

[1]– محمد نور الدين،تركيا الجمهورية الحائرة مقاربة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية .بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،1998 ،ص54.

[2]–معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا.الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011،ص 3.

***التعريف بحزب العدالة والتنمية:**

هو حزب سياسي يتبع مسار ليبرالي محافظ ومعتدل، يحرص على عدم إستخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية. من حيث التأسيس فهو يعود إلى إنقسام حزب الفضيلة بين تيارين سياسيين تيار أول محافظ أعلن عن تشكيل حزب السعادة برئاسة "**ج. كوتان**" وتيار ثاني متجدد بزعامة "**رجب طيب أردوغان**" الذي أسس حزب العدالة والتنمية عام 2001. وهناك من يطلق عليهم لقب العثمانيين الجدد إستنادا إلى قول أحمد داوود أوغلو في نوفمبر 2002 " إن لدينا ميراث آل إلينا من الدولة العثمانية ...نعم نحن العثمانيون الجدد...نحن ننفتح على العالم كله حتى في شمال إفريقيا ...لقد أعطيت أوامر للخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي "[1].

لقد تبنى مؤسسو الحزب ما يعرف بالديمقراطية المحافظة، والنظام العلماني كشرط مسبق وأساسي للديمقراطية والحرية، ويعرف العلمانية على أنها حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية. أما عن شعار الحزب فهو عبارة عن مصباح كهربائي ألوانه الرسمية الأصفر والأسود والبرتقالي. وتشير الحزمات الضوئية السبع المحيطة بالمصباح إلى أقاليم تركيا الجغرافيا السبع وأطلق عليه أكبارتي وتعني بالتركية الحزب الأبيض رمزا للنقاء والإسم الكامل للحزب باللغة التركية هو " **Adalet ve Kalkinma Partisi** ".

Source: http://files-static.dotmsr.com/uploads/uploads/large-12855543215453624l4.jpg .12-05-2016/19.37

[1]– عبد الحكيم منصور، تركيا من الخلافة إلى الحداثة من أتاتورك إلى أردوغان.القاهرة : دار الكتاب العربي،2013 ،ص177.

يقوم الحزب على مجموعة من المبادئ، وهي:

- رفض التعصب لزعيم واحد.

- عدم معارضة العلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية.

- تبني سياسة الحوار والتسامح والإنفتاح على العالم.

- حرية المعتقد.

- تقليص دور الجيش في شؤون الحكومة[1].

ومن أبرز رموز الحزب: رجب طيب أردوغان(1954 اسطنبول) وكان يشغل منصب رئيس بلدية إسطنبول، وتولى رئاسة الحكومة في مارس 2003. عبد الله غول (1950 قيسارية) الذي عين في مارس 2003 نائبا لرئيس مجلس الوزراء وزيرا للخارجية. أحمد داود أوغلو، هو دبلوماسي تركي نصب وزيرا للخارجية عام 2009 وهو مؤلف كتاب "**العمق الاستراتيجي**" وناشر مبادئ السياسة الخارجية الستة المتمثلة في التوازن في معادلة الأمن والحريات، صفر مشكلات مع دول الجوار، سياسة خارجية متعددة الأبعاد سياسة إقليمية إستباقية وناشطة، أسلوب دبلوماسي جديد ودبلوماسية إيقاعية[2].

وقد جاء حزب العدالة والتنمية مستندا على ثلاث قيم أساسية وهي الديمقراطية، العلمانية والإسلام.

لقد أجريت الإنتخابات البرلمانية في 2002 تحصل فيها حزب العدالة والتنمية على ما يقارب **34.3**٪ من الأصوات، و**363** مقعد في البرلمان من أصل 550[3].

ويوضح الشكل التالي نتائج الانتخابات التركية من 2002 إلى غاية 2014.

***نتائج الانتخابات المحلية والبرلمانية من 2002 إلى 2014 للأحزاب الممثلة للبرلمان التركي**

[1]– سمير سبيتان ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان.الأردن : الجنادرية للنشر والتوزيع،2011،ص44.

[2]–سيار الجميل، العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والاتراك .الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015 ، ص 242 .

[3] - Omer Çaha;"Turkish Election of November 2002 and The Rise of Moderate Political Islam",Turkish Journal of International Relations. Vol.2. No:1; Fall 2003, p95.

Parties	2002	2004	2007	2009	2011	2014
AKP	34.3	41.7	46.6	38.8	49.8	43.4
CHP	19.4	18.2	20.9	23.1	26.0	25.6
MHP	8.4	10.5	14.3	16.1	13.0	17.6
BDP	–	–	–	5.7	–	6.5

Source:The analysis of 2014 local elections of turkey. http://researchturkey.org/the-analysis-of-2014-local-elections-of-turkey/ 25-03-2016. 16.01

وقد فاز حزب العدالة والتنمية في إنتخابات عام 2002 بالأغلبية مكنته من تشكيل الحكومة دون الحاجة للإئتلاف الحكومي.

***إصلاحات النظام السياسي:**

يصنف النظام السياسي في تركيا على أنه نظام برلماني؛ نظرا لإنتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان وتكليف الحزب الذي تحصل على أكثر المقاعد بتشكيل مجلس الوزراء. وبعد إقرار التعديل الدستوري الذي ينص على إنتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب أصبح بذلك النظام السياسي التركي خليطا من النظام البرلماني والرئاسي[1].ويتشكل من ثلاث أجهزة هي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

1/السلطة التشريعية:

يشكل البرلمان(الجمعية الوطنية) الجهاز التشريعي في تركيا، ويتكون من 550 نائب ينتخبون من قبل الشعب لمدة خمس سنوات، ويمارس البرلمان سلطة التشريع وفقا للمادة 07 من دستور 1982 وهي صلاحية لا تفوض. لكن مع التعديل الدستوري في2007 أصبح إنتخاب أعضاء البرلمان لمدة أربع سنوات بدلا من خمس، كما له سلطة إصدار قرار بإجراء إنتخابات مبكرة أو تأجيل الإنتخابات لمدة عام بسبب الحرب مثلا وتجديد الإنتخابات قبل انقضاء الفترة النيابية (أربعة أعوام).

2/السلطة التنفيذية: تتكون من:

1/ **رئيس الجمهورية:** يمثل أعلى سلطة في البلاد حيث ينتخب لمدة سبع سنوات من قبل نواب البرلمان ولا يسمح بإعادة إنتخابه ثانية، إلا أنه وبفعل الإصلاحات الدستورية التي أحدثتها حكومة حزب العدالة

[1]– مركز سورية للأبحاث والدراسات،" النظام السياسي في تركيا(نظام الحكم والمؤسسات)"، متحصل عليه من: إصدارات–المركز/257–النظام السياسي–في–تركيا–نظام–الحكم–––المؤسسات http://www.syriasc.net/ بتاريخ:26–03–2016.على الساعة:09.12

والتنمية أصبح رئيس الجمهورية ينتخب من قبل الشعب[1]. كما تم خفض فترة الرئاسة إلى خمس سنوات بدلا من سبع سنوات. بالإضافة إلى منح الرئيس الحق في الترشح لعهدة ثانية؛ فحزب العدالة والتنمية دافع بشدة عن نظام الرئاسة وعلى عدم شغل منصب الرئيس لأكثر من عهدتين. كما أكد حزب العدالة والتنمية على أن دكتاتورية القائد لن يكون لها مكان، وإنما على القائد أن يتحرك في إطار مفهوم القيادة التي تراعي الفكر الجماعي المشترك[2].

2/ **رئيس مجلس الوزراء:** يتألف من رئيس الوزراء الذي يعينه رئيس الجمهورية من بين أعضاء البرلمان بالإضافة إلى عدة وزراء يرشحهم رئيس الوزراء ويعينهم رئيس الجهمورية. وتتمثل المهمة الأساسية للمجلس في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها[3].

3/ السلطة القضائية: تمارس السلطة القضائية عبر المحاكم وجهات عليا نيابة عن الشعب. ومن أهم مؤسساتها:

1/ **المحكمة الدستورية:** تعد الهيئة القضائية العليا في البلاد. وتتكون من 11 عضو دائمين و4 إحتياطيين وتكمن مهمتها الأساسية في حماية حقوق الأفراد والحريات العامة والتأكد من مدى دستورية القوانين. وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية تم رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضو إلى 17 عضو حيث يتم إختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي ورئيس الجمهورية بدلا من المؤسسة العسكرية. كما تم رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 17 عضو إلى 22 عضو وإختيارهم بنفس الطريقة التي يتم من خلالها إختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها. إضافة إلى إعتماد نظام التقاعد المبكر للقضاة الفاسدين وأعضاء المحكمة الدستورية وهو ما أدى إلى القضاء على الهيمنة العسكرية على السلطة القضائية بفعل الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة و التنمية.

2/ **مجلس الأمن القومي:**أنشأ بموجب دستور 1961 يترأسه رئيس الجمهورية. وقد تم تأسيسه ليضمن سيطرة وتدخل الجيش في الحياة السياسية من خلال تسليم السلطة لحكومة مدنية مع بقاء النفوذ الأساسي بيد القادة العسكريين لإدارة شؤون البلاد من خلاله.

---

[1]– حزب العدالة والتنمية ،"الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية 2023" ، متحصل عليه من :
https://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon بتاريخ:26-03-2016.على الساعة:20.59

[2]–حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم.(تر: طارق عبد الجليل)بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011،ص 329.

[3]– وكالة دعم وتشجيع الإستثمار،" البنية القانونية والسياسية" ، متحصل عليه من :http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/LegalAndPoliticalStructure.aspx#PageTop بتاريخ:26-03-2016. على الساعة:21.42

ويضم المجلس رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، رئيس الأركان، قائد القوات البحرية والبرية والجوية وقائد الدرك[1].

وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية تم إحداث تغيرات على مهام المجلس وتكوينه بحيث تم تقليص نفوذ العسكريين وتعزيز النزعة المدنية كما هو مبين في الجدول التالي:

رقم المادة	نص المادة الاصلي	نص المادة بعد التعديل
04	مهمة المجلس تتمثل في المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية ومتابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية إنطلاقا من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية	مهمة المجلس هي رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني.
05	إنعقاد المجلس مرة كل شهر	ينعقد المجلس مرة كل شهرين
13	مهمة الأمانة العامة للمجلس هي إعداد قرارات مجلس الأمن الوطني ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات.	مهمة الأمانة العامة للمجلس هي تنفيذ ما يكلفها بها المجلس من مهام.
15	تعين الأمين العام لمجلس الأمن الوطني من بين أعضاء القوات المسلحة.	إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس.
كما تم إلغاء المواد **9 / 14 / 19** وسحب الحق من الأمانة العامة للمجلس في الحصول على الوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون		

المصدر: طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر. ط2. الجيزة: دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص 158.

وبناءا على حزمة الإصلاحات والتعديلات التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية على مجلس الأمن القومي تم سحب النفوذ من الجنرالات، ووضع حد للوصاية العسكرية على العملية السياسية المستمرة ليصبح

[1]–عمر خولي ، مرجع سابق،ص 24

بذلك مجلسا إستشاريا بغالبية مدنية. ومنذ عام 2004 تعاقب على منصب سكرتير مجلس الأمن القومي أربع مدنيين بدلا من الجنرالات العسكرية[1].

لقد نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في جعل النظام السياسي نموذجا رائدا إلى حد بعيد، فقد كان لها السبق في إحداث إصلاحات سياسية وعسكرية خلافا للحكومات التي تعاقبت على الحكم في تركيا وذلك من خلال إخضاع العسكريين للسلطة المدنية والتقليص من دورهم في الحياة السياسية، وضمان الحقوق والحريات للأفراد كإلغاء حضر إرتداء الحجاب، تصعيب شروط إلغاء الاحزاب، إعتقال الزعماء السياسيين والمفكرين والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام وإلغاء حالة الطوارئ ومحاكم أمن الدولة ومحاكمة العسكريين وسجنهم.

أما على الصعيد الخارجي فقد تبنى النظام السياسي التركي سياسة خارجية منفتحة على العالم مبنية على التسامح والتقارب مع جميع الدول المجاورة (تصفير المشاكل) ودعم الشعب الفلسطيني وإنتقاد السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطنيين وإستقبال اللاجئين السوريين. كل تلك السياسات تتمحور حول القيم الأساسية للنظام السياسي التركي والمتمثلة في: الديمقراطية والعلمانية والإسلام ويمكن رصد ثلاث وجهات نظر حول النظام السياسي التركي:

1/ وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية: بعد أحداث 11 سبتمبر عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إيجاد نظام للحكم " ديمقراطي إسلامي " معتدل يخضع لقاعدة تعميم النموذج في منطقة الشرق الاوسط. وقد أشار بوش الإبن إلى أن تركيا خير من يقوم بهذا الدور لأن النظام السياسي التركي يؤهل تركيا بأن تكون نموذجا للعالم الاسلامي.

2/ وجهة نظر أوربا: يرى الأوربين في النظام السياسي التركي ومن خلال حكومة حزب العدالة والتنمية نموذجا في الانفتاح والإعتدال والإصلاح في ظل نظام علماني.

3/ وجهة نظر الإسلاميين (خصوصا الشرق الاوسط): تأثر الإسلاميون بتجربة حزب العدالة والتنمية في إحداث تغييرات على النظام السياسي التركي وبقدرته على العمل بإعتدال وبرغماتية عالية جنبته مواجهة الجيش الحامي الأول للعلمانية والذي أسقط جميع التجارب الإسلامية السابقة.

[1]- رانير هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية (الصراع الثقافي في تركيا).(تر: علا عادل عبد الجواد).مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب،2012، متحصل عليه من : http://www.alukah.net/culture/0/72978/ بتاريخ:28-03-2016.على الساعة:04.22.

حسب رأيهم فإن النظام السياسي التركي يمثل تجربة ناجحة ورائدة لحكم الإسلاميين على عكس الأفكار والقيم التي كانت سائدة حول عدم قدرة التيار الاسلامي على الحكم بنجاح، ويكمن سر النجاح الإقليمي للنظام السياسي التركي في إعتماده على القوة الناعمة[1].

المبحث الثاني: توصيف النزاع الإثني في تركيا

المطلب الأول: التعريف بالعرقية الكردية

أولا: أصل التسمية:

يشير مينورسكي إلى أن تسمية الكرد كانت مرادفة في القديم " **للبدو الرحل** " كما يشير إلى أن مفهوم الكرد عند المؤلفين العرب لم يكن يعني الشعب الذي يتكلم الكردية فقط بل يشمل جميع الرحل الإيرانيين.

ويضيف مينورسكي أن الكرد يتكلمون إحدى لغات شمال غرب إيران التي يعتقد أنها خليط من اللغة البارثية واللغة الميدية.

ويرى البعض من المؤلفين أن كلمة كردي ظهرت في الفارسية عند تأسيس الدولة السلسانية عام 226 م ثم تم نقلها إلى العربية واللغات الأخرى[2].

وقد أطلق على الكرد تسميات مختلفة بإختلاف الأزمنة والألسنة منها مايبنه الجدول التالي:

السومريين	الأشوريين والأراميـن	الآريين	اليونـان والرومـان	الأرمـن	العـرب
كوتي	كوتي	كورتيوي	كاردوسوي	كورخي	الكرد
جوتي	كورتي	سيرتي	كاردوخي	كرخي	
جودي	كارتي	كوردراها	كاردورك	كوردوئين	
	كاردو		كردوكي	كورجيخ	
	كاردات		كردوخي		
	حلدي				
	صالدي				
	لكدي				
	كالدي				

المصدر: ملا .ع.كردي، كردستان والأكراد. بيروت : دار الكتاب ،1990،ص 18

[1]–علي حسن بكير، مرجع سابق،ص24.

[2]– ملا .ع.كردي، مرجع سابق،ص19.

ثانيا: جذور الأكراد:

يذكر علماء الأجناس البشرية أن الأكراد هم من الجنس الأبيض. وبالتحديد من السلالة الآرية من الشعوب الجبلية الشمالية القديمة التي سكنت أواسط آسيا بين الهند وجبال زاغووس وأرارات وطوروس وزحفت بفعل الهجرة إلى غرب آسيا وحتى أوربا والمحيط الأطلسي لذا سميت بالشعوب الهندو أوربية؛ لأن هجرتها كانت ممتدة من الهند حتى غرب أوروبا. وهناك من يرجعهم لأصول عربية[1].

إختلف الباحثون حول أصول الشعب الكردي ومراحل تكونه عقب الحقب المختلفة. ومن الأمور المتفق عليها مايلي:

*الكرد هم شعب من أصل آري هندو أوربي يسكن منطقة كردستان الحالية منذ فجر التاريخ، تكون عبر هجرات مختلفة وتفاعلات أصول متعددة من شعوب صغيرة سبقته في الهجرة إلى الوطن، أو بقايا الإحتلال والغزوات المتعددة المتوالية من قبل جيوش لشعوب أخرى وتزاوجهم مع الشعب الأصلي هناك.

*للكرد علاقة متينة ببعض السلالات العرقية التي حكمت المنطقة وأقامت فيها حضارة ومدينة، ومن تلك السلالات التي يعتبرها الباحثون فروعا للأصل الكردي شعب **لولو** وشعب **كوتي** أو **جودي، الكويشون** أو **الكوشي، سوباري، نايري، الميديون** أو **الماديون**. وينقسم الأكراد بشكل أساسي إلى ثلاث مجموعات **كرمانج** و**كوران** و**لور**.

*هناك شبه إجماع على أن آخر دولة جامعة للأكراد كانت الدولة الميدية أو المادية؛ والتي تأسست في القرن السابع ق.م عند إنتصار الميدين على الأشوريين عام 612 ق . م هذه الإمبراطورية كان مركزها يقع في شمال غرب إيران وإستمرت للفترة ما بين (612 - 550 ق. م) وكانت عاصمتها تسمى أكياتان أو همدان، وإمتدت حتى وصلت إلى أواسط آسيا الصغرى غربا (تركيا الحالية) أو إلى الخليج العربي جنوبا وإلى الصين شرقا وشمالا إلى بحر آرال.

*يشغل الكرد منطقة عرفت سيطرة شعوب كثيرة وتعرضت لعديد من الغزوات حيث ترك كل شعب من تلك الشعوب أثرا ولو بسيطا على النقاء العرقي لسكان هذه المنطقة ولغتهم وثقافتهم وخصائصهم[2].

ثالثا: اللغــة والديــن:

1/اللغــة الكرديــة: اللغة الكردية هي من سلالة اللغات الهندو أوربية والتي تنتمي إلى مجموعة اللغات الإيرانية القديمة. وتشترك مع اللغة الفارسية، الأردية، البثونية، اليشونية والدرية والأفغانية. وتتفرع اللغة الكردية على لهجات رئيسة هي الكرمانجية العليا والسورانية أو الكرمانجية السفلى والهورامية أو الكورانية

[1]–مثنى أمين قادر، مرجع سابق ،ص 24.

[2]–وديع جويده ، الحركة القومية نشأتها و تطورها .(تر: مجموعة مؤلفين).بيروت :دار الفارابي،2013، ص 51.

اللرية، الزازائية بحيث لا توجد لهجة موحدة تماما وتعد اللهجة الكرمانجيـة هي السائدة بين أكراد تركيا وسوريا وبعض أكراد العراق والاتحاد السوفيتي سابقا[1].

2/الديــن: يعتبر الإسلام هو دين الكرد السائد حاليا بين الأغلبية الكردية، والتي في أغلبها من أهل السنة وتتبع المذهب الشافعي. وفي السابق كانت الزرادشيتية هي الديانة السائدة بين الكرد إلى جانب الوثنية والمسيحية مع وجود القليل من الشيعة في جنوب كردستان.

تتوزع جغرافيتهم البشرية في كل من تركيا، العراق، إيران، سوريا وإلى حد ما في لبنان وأرمينيا وآسيا الوسطى. ويعدون رابع أكبر مجموعة عرقية في الشرق الاوسط.

***أكــراد تركيــا:**

هم من الجماعات الإثنية الرئيسة في تركيا. ويتمركزون في الأقسام الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول. ويشكلون أغلبية السكان في المحافظات التركية التالية " **وان** " ،" **حكاري** "، "**سيرة** "، " **ديار بكر** " " **ماردين** "، " **الأزغ** " " **أراضوم** "، " **درسيم** "، " **بايزيد** "، " **بدليس** " و" **سعر** " أما في إسطنبول فقد وصل عددهم إلى 4 ملايين كردي[2].

تقدر نسبتهم بـــ **20**٪ من إجمالي السكان أي مابين 12 و13 مليون حيث أن:

- 70٪ معظمهم شافعيون.

- 30 ٪ علويون.

- مابين 10 و20 ألف من الأزيديين .

يتحدث الجميع اللغة **الكرمانجية** (الكردية). ويطلق على المنطقة التي يقطنونها إسم **كردستان** التي تقدر مساحتها بـــ 410 آلاف كلم² منها 194 ألف كلم² في تركيا. ويطلق على المنطقة التي يعيش فيها الاكراد بتركيا **كردستان الشمالية** [3].

---

[1]– زينب ماهر سيد مرسي ، " العلاقات التركية العراقية دراسة لحالة الاكراد "، متحصل عليه من : http://democraticac.de/?p=18020 بتاريخ:31-03-2016.على الساعة:15.36.

[2] –عقيل محفوظ ، تركيا والأكراد كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية. الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012 ،ص10.

[3]- فيصل معمر خولي ، " المسألة الكردية من الانكار إلى الاعتراف". مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية .متحصل عليه من :http://rawabetcenter.com/archives/106 بتاريخ:31-03-2016.على الساعة:21.03.

شكـل رقـم 02: المناطـق التي يقطنهـا الأكــراد

Source : http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/10/141022_who_are_kurds. 06-04-2016/14:38.

المطلب الثانــي: دوافـع النـزاع الإثنــي الكردي فــي تركيــا

إبراز الدوافع الحقيقية وراء النزاع الإثني الكردي في تركيا تستوجب التطرق والتعرف على المشكلة الكردية في تركيا والوقوف على جذورها التاريخية التي جعلت تركيا تعيش لعدة عقود تحت وطأة نزاع إثني كلفها العديد من الخسائر المادية والبشرية.

✓ **الجذور التاريخية للمشكلة الكردية في تركيا:**

تعود الجذور التاريخية للمشكلة الكردية لما قبل الميلاد؛ فقد تسبب سقوط الإمبراطورية الميدية التي أسسها الأكراد على يد الفرس وكذلك تعرضهم للاستبعاد من قبل الشعوب التي سكنت منطقة كردستان الحالية إلى نمو الشعور بالظلم والإضطهاد لدى الأكراد من قبل الشعوب التي تعاقبت على كردستان.

ومع الفتوحات الإسلامية إستطاع الكرد الحصول على حقوقهم بتشكيل إمارات تحت الحكم الكردي في إطار الدولة الإسلامية [1].

[1]– محمد علي عبد الله العلياوي ،"جذور المشكلة الكردية ". في مؤلف: لقاء مكي ، الكرد دروب التاريخ الوعرة . الجزيرة نت البحوث والدراسات ،2006،ص 34.

لكن المشكلة الكردية في العصر الحديث بدأت مع الصراع الذي وقع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية عام 1514 في معركة جالدران والتي كان من نتائجها تقسيم كردستان بين الدولتين

وعلى إعتبار بأن أغلبية الأكراد من المذهب السني قرروا دعم الدولة العثمانية على خلاف الدولة الصفوية التي كان يغلب عليها المذهب الشعيي وتمكنت الدولة العثمانية إلى جانب الأكراد أن تحقق النصر في المعركة ومنه القضاء على أطماع الصفويين في كردستان.

والسيطرة على ثلثا كردستان مقابل خضوع الثلث لسلطة الصفويين[1] . تلى ذلك توقيع الدولة العثمانية إتفاقية مع الإمارات الكردية (23 إمارة كردية) تنص على إعترافها بسيادة الكرد على تلك الإمارات والإحتفاظ بإستقلالها في مقابل دفع رسومات سنوية للدولة العثمانية مع مشاركتها إلى جانب الجيش العثماني في المعارك التي يخوضها. وقد إلتزام الأكراد بالاتفاقية لمدة 150 سنة، وبتنفيذ كافة بنودها في الدفاع المشترك

إلى جانب العثمانيين ودفـع الرسـوم السنويـة لهـم غير أن العثمانيين وفي القرن 18 عملوا على ضـم كافة الأراضـي الكرديـة (بإستثناء تلك الموجودة في إيران) وتركوا مجالا ضيقا من الحكم الذاتي للإمارات الكردية.

نتيجة لهذه السياسات بدأت الثورات الكردية والمواجهات المسلحة بين العثمانيين والأكراد. غير أن فشل الكرد مكن الأتراك من ضم آخر الإمارات الكردية في كردستان.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ظهرت أطماع الدول المنتصرة في الحرب حول كردستان. وقررت تقسيم تركة الدولة العثمانية في اتفاقية **سايكس بيكو** 1916* التي تم بموجبها تقسيم إقليم كردستان.

في عام 1919 تم عقد مؤتمر الصلح ليقرر مصير المنطقة بعد إستسلام تركيا وقد شارك في المؤتمر وفد كردي ممثل بالجنرال "**شريف باشا**" أين عمل الأكراد على تأكيد مطالبهم في الاستقلال والحرية وتأكيدا على مبادئ ويدرو ولسن التي تنص على حق الشعوب في تقرير المصير.

---

[1]– مثنى أمين قادر ، مرجع سابق ،ص 89.

* **إتفاقية سايكس بيكو** :هي إتفاق سري عقد العام 1916 بين بريطانيا و فرنسا بموافقة روسيا على تفكيك الدولة العثمانية و إقتسام منطقة الهلال الخصيب بموجب هذه الاتفاقية حصلت فرنسا على الجزء الأكبر من بلاد الشام و جزء كبير من جنوب الاناضول و منطقة الموصل في العراق أما بريطانيا فقد سيطرة من طرف بلاد الشام الجنوبي إلى الشرق لتضم بغداد و البصرة و جميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي و المنطقة الفرنسية أما روسيا فقد إستولت على الولايات الارمينية في تركيا و شما كردستان كما تقرر أن تقع فلسطين تحت إدارة دولية و قد سميت بإتفاقية سايكس بيكو بناءا على أسماء المفاوضين فيها و هما سير مارك سايكس البريطاني و جورج بيكو الفرنسي. أنظر : آلاء جرار، "إتفاقية سايكس بيكو"، متحصل عليه من: إتفاقية_سايكس_بيكو http://mawdoo3.com/ بتاريخ:08-04-2016.على الساعة:16.38

وعلى إثر ذلك وقعت الدولة العثمانية مع الحلفاء **معاهدة سيفر**1920* والتي تنص على حق الأكراد في تركيا بإقامة حكومة ذاتية من الممكن أن تتطور إلى إستقلال تام.

غير أن الأتراك رفضوا هذه المعاهدة، وإعتبرها مصطفى كمال أتاتورك بمثابة حكم الإعدام على تركيا وهو ما أدى إلى ظهور مقاومة شديدة بقيادته حيث طلب من الأكراد ضرورة الوقوف معه من أجل التخلص من القوات التي إحتلت الأراضي التركية.

وقد نجح الأتراك إلى جانب الأكراد في مقاومتهم ضد الحلفاء ليتم عقد **معاهدة لوزان** 1923* التي بموجبها تم إسترجاع جزء كبير من الأراضي التركية، كما تلاشى حلم الأكراد في الحصول على الحكم الذاتي. ومن جهة أخرى تخوفت الدول الأوربية وخصوصا بريطانيا؛ التي تراجعت عن وعودها للأكراد في دعمهم لنيل إستقلالهم خوفا من أن يشكل الأكراد خطرا على مصالحها النفطية في المنطقة لاسيما بعد إعلان الزعيم الكردي العراقي "**محمود الحفيد**" عن كونفدرالية شمال العراق للأكراد، وتخوفت بريطانيا من إعادة توحيد كردستان التركية والعراقية. وبذلك تم الإعلان على قيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك في 1923.

* **إتفاقية سيفر** :أوت 1920 ابرمت بين الحلفاء بعد إنهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية 1 و قد نصت على :حصول الحجاز و أرمينيا على الاستقلال ، حصول اليونان على تراسيا الغربية و فرنسا على كيليكيا " كردستان الجنوبية " و منح الاكراد الحكم الذاتي غير أن تركيا رفضت ذلك وقادت مقاومة شديدة لإسترجاع الاراضي التركية.

* **إتفاقية لوزان** :1923 نصت على أن تتعهد تركيا بمنع معظم سكان تركيا الحماية التامة و الكاملة و منح الحريات دون تمييز ولم تتم الاشارة فيها إلى الكرد و حقوقهم و لا إلى معاهدة سيفر .أنظر :

Alban Dignat;"10 août 1920 La Turquie ottomane dépecée à Sèvres".obtenu en parcourant du : https://www.herodote.net/10_aout_1920-evenement-19200810.php 08-04-2016.00.21

وقد أطلق على الأكراد " **أتراك الجبال** " وبالتالي ضرورة تمدينهم غير أن الأكراد لم يتقبلوا هذا الوضع وعملوا على تغيره بشتى الوسائل؛ فقد ثاروا 18 مرة خلال فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك أهمها انتفاضة 1925 وانتفاضة أغري 1928 - 1930 وثورة درسيم 1936 و1938. وقد قمع مصطفى كمال أتاتورك تلك الإنتفاضات بشدة، وأسس ميلشيات عمل من خلالها على عسكرة بعض القبائل الكردية والتي ساهمت في سحق الثورات الكردية فأصبح الأكراد يخوضون الحروب ضد بعضهم البعض.

وقد تم تطوير أسلحة الجيش وتقسيم تركيا إلى أربعة مناطق عسكرية؛ لتسهيل سيطرة الجيش والقضاء على أية حركة تمرد أو عصيان أو ثورة يقوم بها الأكراد. كما قامت الحكومة بسن قانون الإسكان سنة 1937 من خلال إسكان غير الأتراك في المناطق التي تقطنها كثافة سكانية تركية.

وإعتبرت درسيم أكثر المناطق تضررا من السياسات التركية (القمع- البطش) .وقد قام أهاليها بتوجيه رسالة لعصبة الأمم عام 1937 يشتكون فيها من سياسات الحكومة التركية ضد الأكراد وعدم الإلتزام ببنود معاهدة لوزان، 1923 وكذلك تحريم إستخدام اللغة الكردية في أي مجال من مجالات الحياة. بالإضافة إلى قانون الإسكان إلا أن الأكراد لم يتلقوا أي رد[1].

في عام 1938 توفي مصطفى كمال أتاتورك، ولم تحدث الحكومات التي خلفته منذ ذلك الحين حتى نهاية التسعينات أي تغيير بشأن المسألة الكردية. بل أكثر من ذلك عملت على تعزيز سياستها الإحتوائية ضد الأكراد حتى على المستوى الإقليمي خصوصا بعد تأسيس حزب العمال الكردستاني ومطالبته بالإنفصال والحكم الذاتي للأكراد، وإقامة دولة كردية مستقلة. وقد دخل هذا الحزب في صراعات دموية مع الحكومة التركية حيث وصلت عمليات الحزب ضد تركيا إلى 165 عملية عام 1991 و 3583 سنة 1992. أما سنة 1993 فقد وصلت إلى 2161 عملية وفي عام 1994 قام الحزب بـ 1881[2] عملية ضد الحكومة التركية.

بعد التطرق للجذور التاريخية للمشكلة الكردية سيتم تحديد أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء النزاع الإثني الكردي في تركيا.

[1]–فيصل غازي غدير، " مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية دراسة تاريخية 1923–2013". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد46 ، ص5.

[2]– أحمد وهبان، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق ، ص 396.

أولا: الدوافـع السياسيــة

1/ نمو الوعي القومي لدى الأكـراد:

شهد القرن 19 بداية إنتشار الوعي القومي الكردي الحديث حيث أصبح الأكراد ينادون بالإنفصال عن الدولة العثمانية وبدأ الشعور القومي ينتشر بين المتعلمين والوطنيين من التجار الذين تفطنوا إلى أهمية الإعلام في خدمة قضيتهم لذا تم تأسيس أول جريدة كردية بإسم كردستان فــي إسطنبول عــام 1898 ثم إنتقلت إلى القاهرة ثم جنيف ثم إلى إسطنبول، ثم تلاهـــا تأسيس جمعيــات وأحزاب سرية [1].

ومع إنهيار الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهورية الجديدة، عمل النظام التركي الجديد على إقامة سلطة مركزية تقوم على أسس علمانية. وهو ما أكده عصمت إينونو في تصريحه " نحن بصراحة قوميون ... والقومية هي عامل تماسكنا الوحيد وليس للعناصر الأخرى أي نوع من التأثير في وجه الأغلبية التركية يجب أن نعمل على تتريك أراضينا بأي ثمن وسنمحق الذين يعارضون الأتراك أو النزعة التركية " [2].

كما أن دستور 1924 جاء ليؤكد أنه على المرء أن يكون تركيا ليصبح عضوا في البرلمان.وعلى هذا الأساس زاد النشاط الكردي ضد السياسات التركية، والعمل على الدفاع عن القومية الكردية والحفاظ على هويتها الثقافية، ومحاربة التهميش والإضطهاد الممارس ضدهم في ظل تمسك الحكومة التركية بمبدئها القاضي بعدم وجود قومية تعلو فوق القومية التركية. ومن هنا تشكل الوعي لدى الأكراد بضرورة الإنتفاضة والتمرد على النظام القائم الذي يسعى لطمس الهوية الكردية، فظهرت بذلك مقاومة كردية فكرية ومسلحة عملت على الدفاع عن القومية الكردية فقد إتحدا المثقفون الأكراد من أجل النضال والحفاظ على قوميتهم ضد أي محاولة لتتريكها أو طمسها لتنشط بذلك الجمعيات الثقافية والتنظيمات السياسية. وبدأت عملها بسرية من أجل توعية الشعب الكردي بضرورة الكفاح ومجابهة محاولات الأتراك لدمجهم والقضاء على ثقافتهم ولغتهم أمام إستمرار مصطفى كمال أتاتورك في تجسيد مشروعه دولة الأمة الواحدة ذات اللغة الواحدة والزعيم الواحد، والعمل على قمع أي تحرك قومي كردي وقد جاءت المادة **(88)** من دستور 1924 لتنص على أن كل سكان تركيا وبغض النظر عن إنتمائهم الديني أو العرقي يعدون أتراكا وهو ما يلغي دستوريا

[1] – شيراز أحمد النجار،" تطور الفكر القومي الكردي نظرة عامة". في مؤلف: لقاء مكي ،الكرد دروب التاريخ الوعرة ، مرجع سابق،2006،ص44.

[2] – هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا. (تر :هه قال). أربيل : مؤسسة موكرياني للبحوث والدراسات، 2007،ص19.

وجود الكرد أو أي قوميات أخرى كما أعتبر نفس الدستور بأن سعي الأكراد لإقامة كيان قومي أو المطالبة بالحقوق القومية يعد عملا منافيا للقانون[1].

لم يكتف دستور 1924 بإنكار القومية الكردية حتى تلته دساتير 1961 و1982 لتدعم ذلك وتستمر في سياسة الإنكار وعدم الإعتراف بالقومية الكردية. وقد تزايد الوعي القومي الكردي خلال حقبة الستينات من خلال ظهور المهرجانات والتجمعات في المناطق الكردية كما تأسست العديد من الجمعيات الثقافية وإزدادت نشاطات الحركة الطلابية المناهضة لسياسة الحكومة القائمة.

أما في فترة السبعينات فقد ظهرت عديد التنظيمات الكردية؛ التي إمتازت بميولاتها نحو الإنفصال والإستقلال، وقد كان حزب العمال الكردستاني أول حزب سياسي علني في تركيا يتخذ موقفا واضحا إزاء القضية الكردية، وينتقد سياسة الإنكار والدمج القومي بحق الكرد، كما أنه يعد من أكثر التنظيمات تأثيرا لحد اليوم.

2/إنكار الهوية الكردية:

سارت الدولة التركية منذ تأسيسها بإدارة كمال أتاتورك على منهجين متوازنين العلمانية المتشددة عرفت بالكمالية والمنهج الثاني القومية التركية، وقد تحولت فيما بعد إلى عقيدة سياسية.

وقد إعتبر صامويل هنتجتون تركيا من أكثر الدول التي تعاني من حالة تأزم في الهوية وقد وصفها بأنها من جملة الدول الممزقة The Torn Countries التي يحاول قادتها جعلها جزءا من الغرب رغم تاريخها وثقافتها وتقاليدها غير غربية.

ومع إعلان قيام الجمهورية التركية تم التأكيد على الهوية التركية وعلى الدولة القومية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك. ورفض أي شكل من أشكال الهويات الأخرى، فقد جاء دستور 1924 ليؤكد على أن اللغة الرسمية هي اللغة التركية وبالتالي إنكاره لأي لغة أخرى وعدم الإعتراف بالأكراد على أنهم أصحاب هوية أصلية ولغة مستقلة وأعراف وثقافة خاصة، بل أطلق عليهم أتراك الجبال ويجب تمدينهم وإعتبار اللغة الكردية مزيج بين العربية والتركية والفارسية إشارة إلى عدم نقاء اللغة الكردية، كما تم منع تداول اللغة الكردية والعمل على إزالة أي أثر تاريخي أو ثقافي يشير إلى هذا الشعب ووطنه، كما عملت المؤسسات التعليمية على تتريك الأكراد وإنكار وجودهم ومنع إستخدام تسمية كردستان ومنعهم أيضا من بلورة هويتهم القومية عبر أساليب الإقصاء والإلغاء والدمج الإجباري[2].

---

[1]- قادر جبار، " القضية الكردية في تركيا"، متحصل عليه من : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29141 بتاريخ 31-03-2016 على الساعة: 10.30

[2]– محمد دهام العزاوي ، " فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية ". في مؤلف : لقاء مكي، الكرد دروب التاريخ الوعرة ، مرجع سابق،2006،ص94.

وأمام هذه السياسات قام الأكراد بردود فعل عنيفة من خلال سلسلة من الإنتفاضات كان أكبرها انتفاضة 1925 غير أن الحكومة التركية قابلتها بسياسات قمعية وبوسائل عسكرية مختلفة من خلال إعتمادها على:

- حرق وتدمير القرى الكردية.

- الإعدامات الجماعية ضد المثقفين والسياسيين الأكراد .

- إسكان الأتراك المهاجرين العائدين من البلقان في الأراضي الكردية.

- تهجير مئات الآلاف من الكرد إلى غرب الأناضول.

- تحريم إستخدام اللغة الكردية .

أما إنتفاضة درسيم عام 1938 التي إنتهت بإبادة جماعية ضد الكرد. وعبر عنها وزير الداخلية التركي آنذاك بأنه لا وجود للقضية الكردية بعد اليوم في تركيا، وهو إعتراف صريح بوحدة الهوية القومية التركية.

وقد إستمرت تركيا في سياستها القائمة على إنكار الهوية الكردية وعدم الإعتراف بها كإثنية لها خصائصها اللغوية والثقافية التي تميزها عن غيرها. وهو ما عمق من حالة الشعور بالظلم والإضطهاد لدى الأكراد الذين أصروا على ضرورة الإعتراف بهويتهم. وأمام سياسة الإنكار والمطالبة بالإعتراف دخلت تركيا في دوامة من النزاعات بين إثنية مضطهدة وحكومة تصر على وحدة الشعب والأراضي التركية[1] .

ولم تتغير مواقف الحكومة التركية تجاه الهوية الكردية فقد ظلت تلتزم بإنكارها وعدم إعترافها بالأكراد و بهويتهم حيث نصت المادة 54 من دستور 1961 على أن "المواطن التركي هو كل من إرتبط بالدولة التركية برباط المواطنة". كما نصت المادة 26 من دستور 1982 على أنه "يمنع إستخدام أي لغة من اللغات الممنوعة قانونيا في التعبير عن وجهات النظر بصورة شفافة أو عن طريق المطبوعات"[2]؛ فالسياسة التركية لم تتغير وإتبعت نفس النهج حتى في ظل التعددية الحزبية حيث مارست كل أشكال التضييق على الأكراد والعمل على تتركيهم وتغير تسميات القرى الكردية إلى تسميات تركية وحرمان الأكراد من التحدث بلغتهم ومنعهم من إصدار أي مطبوعات تعرف بالثقافة الكردية وفرضت الحظر على إستخدام اللغة الكردية.

3/ظهور الحركات الإنفصالية:

ظهرت في تركيا العديد من الحركات المطالبة بالإنفصال والإستقلال وتكوين دولة كردية مستقلة عن تركيا. وفي ظل هذه الحركات الإنفصالية عرفت كردستان التركية (1788- 1939) ما يقارب 15 ثورة

[1] - Association pour les Droits Humains au Kurdistan d'Iran-Genève (KMMK-G); " Les contextes historico-politiques du Kurdistan".obtenu en parcourant du : http://www.kmmk-ge.org/?page_id=339 01-04-2016.15.33.

[2] – قادر جبار، مرجع سابق.

وإنتفاضة وحركة مسلحة قام بها الكرد طلبا للإنفصال والتخلص من حكم الأتراك، غير أن الحركات الكردية الإنفصالية تعرضت للقمع والإضطهاد والعنف من قبل الجيش التركي الذي إستخدم كل الوسائل لوقف نشاط هذه الحركات. كما قامت تركيا بإبرام إتفاقيات أمنية (1978 - 1982) مع سوريا وإيران لقمع الحركة الكردية أو أي تحرك كردي إنفصالي في الشرق الأدنى خصوصا على جانب الحدود، وكما تسمح لقوات الطرفين بالتوغل داخل أراضي الدولة الاخرى لمطاردة المسلحين من الأكراد[1].

ومع مطلع الثمانينات برزت منظمة إنفصالية أطلق عليها حزب العمال الكردستاني عملت على شن حرب عصابات ضد تركيا سعيا للإنفصال وتأسيس كيان جديد تحت إسم كردستان.

4/القمـع السياسي:

عملت الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية التركية إلى غاية 2002 على ممارسة القمع السياسي ضد الأحزاب والناشطين السياسين وسجنهم لسنوات عديدة. كما قامت بغلق الصحف الكردية ومنعها من إيصال صوت الأكراد ومطالبهم.

والمتتبع لدساتير الجمهورية التركية يلمس ذلك بوضوح فالبنسبة لدستور 1961 نصت المادة **57** منه على ضرورة صياغة برامج الأحزاب السياسية وأنظمتها الداخلية بصورة تتوافق مع مبدأ عدم إمكانية تجزئة الدولة أو الأمة التركية، وهي إشارة على عدم إمكانية الجماعات الإثنية الموجودة في تركيا خصوصا منها الكردية على المطالبة بحقوقها السياسية أو الحكم الذاتي أما المادة **68** فقد منعت الافراد الذين لا يتقنون الكتابة والقراءة باللغة التركية من الترشح للبرلمان كما عرفت الفترة الممتدة من 1959 إلى غاية 1965 محاكمات واسعة لسياسيين أكراد[2]. وبالنسبة لدستور 1982 فإن المادة **14** جاءت لتؤكد على الحد من حريات الأفراد والمنظمات وفرض الحظر على النضال السياسي المبني على أساس عرقي أو لغوي أو طائفي أو طبقي. فتم حل الأحزاب القديمة وحظر الأحزاب الجديدة التي شاركت في إنتخابات 1983[3].

ثانيا: الدوافع الإقتصادية

عانت المناطق الكردية تدهورا إقتصاديا كبيرا وغياب التنمية خصوصا المناطق الواقعة جنوب شرقي تركيا. بالإضافة إلى التوزيع غير عادل للثروة والموارد، حيث تستفيد المحافظات التي تقطنها الغالبية التركية من مشاريع تنموية ومن العائدات المالية للدولة على عكس المناطق الكردية فكبرى المصانع والشركات الإقتصادية والتجارية والجامعات متمركزة في مدن غربي البلاد.

---

[1]–أحمد وهبان، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق ،ص 380.

[2]– قادر جبار ، مرجع سابق.

[3]– ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث. (تر: رابح آل محمد).لبنان : دار الفارابي ،2004،ص621

إن المنطقة الكردية تكاد تكون شبه ميتة نظرا لعزلتها وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة فيها فحسب إحصائيات معهد الإحصاء التركي فإن ثلث السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر متواجدون في المحافظات الكردية.

كما أن القوات التركية تشن حملات تطهير واسعة في منطقة جنوب شرق الأناضول بهدم المتاجر وإزالة مدن تجارية بأكملها من أجل محاصرة أفراد حزب العمال الكردستاني. الأمر الذي أثر كثيرا على الوضع الإقتصادي. وأمام هذا الوضع المتردي واصل هذا الجزء من البلاد حياته في جو خال من التعليم والتنمية مع تفشي الفقر والبطالة[1].

وبتعاقب الحكومات التركية على الحكم منذ تأسيس الجمهورية التركية لم تفلح أية حكومة في النهوض بالتنمية وتحسين الوضع الاقتصادي وتجسيد مقاربة تنموية حقيقية في المناطق الكردية بالرغم من وجود بعض المحاولات لكنها لم تنجح هذا ما ولد موجة غضب لدى الغالبية الكردية التي رأت في سياسات الإهمال المتبعة من قبل الدولة محاولة للتفريق ونشر التمييز العنصري، ولم يجد بذلك الشباب الكردي سوى الإنخراط في صفوف حزب العمال الكردستاني أو تقديم الدعم له من أجل إسترداد حقوقهم المسلوبة.

ثالثا: الدوافع الثقافية والإجتماعية

عاش الأكراد في ظل حكم الخلافة العثمانية تحت نظام الملة ومع وصول مصطفى كمال أتاتورك إلى الحكم وإعلان قيام دستور تركي يحكم الجمهورية التركية الجديدة بدأ عهد جديد في تركيا يقوم على وحدة القومية ورفض أي شكل من أشكال التنوع، وتعرضت كل إثنية مطالبة بحقوقها لأقصى أنواع القمع والإبادة خصوصا الكردية منها، فقد طبقت عليها قوانين تعسفية جائرة كقانون التهجير وترحيل الأكراد داخل تركيا وخارجها وتغيير أسماء المدن الكردية إلى مسميات تركية. ومنع إستخدام اللغة الكردية مع فرض عقوبات مالية، وسجن كل من يتحدث بها.

كما عملت الحكومات التركية على محاولة طمس الثقافة الكردية من خلال إبعاد الأطفال عن أهاليهم وتجميعهم في مجمعات سكنية عرفت بإسم الأقسام الداخلية يتم فيها إخضاع هؤلاء الاطفال إلى برامج تعليمية وتثقيفية، إلى جانب غلق المدارس في المدن والقرى الكردية. بالإضافة إلى العمل على إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والإثنية في إطار سياسة إدماج عامة تهدف لصهر مختلف التكوينات والهويات واللغات في إطار لغة وهوية تركية واحدة.

وفي منتصف الخمسينات تم ترحيل الأكراد وتجميعهم في أماكن شبيهة بالمعسكرات يطلق عليها " **غريب لا يمت بصلة** "[2]. وفي أواخر الستنات إعتمدت الحكومة على سياسة غلق الصحف والمجلات

[1] - Association pour les Droits Humains au Kurdistan d'Iran-Genève (KMMK-G);op.cit.

[2] –قادر جبار ، مرجع سابق.

ومنعها من الصدور. كما أصدرت القانون رقم **6 /7635** الذي يمنع بموجبه دخول المطبوعات والأشرطة التسجيلية والأسطوانات والأفلام الكردية إلى تركيا. كما أصدر مجلس الأمن القومي قانونا تحت رقم **2932** عام 1983 يمنع فيه التحدث باللغة الكردية نهائيا[1]. ناهيك عن تردي الأوضاع الإجتماعية في المناطق الكردية وإنتشار الفقر والبطالة وتفشي ظاهرة الجهل والأمية.

كل هذه الأوضاع السياسية، الإقتصادية والإجتماعية دفعت بالأكراد للمطالبة بحقوقها والإعتراف بهم وبهويتهم ووصلت لحد المطالبة بالإنفصال والإستقلال الذاتي. وقد أدخل إصرار الأكراد على حقوقهم من جهة وتعنت الحكومة التركية ورفضها وإصرارها على التمسك بسياساتها العنصرية من جهة ثانية الطرفين في نزاع إثني كلف تركيا خسائر مادية وبشرية كبيرة.

المطلب الثالث: مطالب الحركة الإنفصالية وردود أفعال الحكومات التركية منها

تعد الحركة الإنفصالية حركة سياسية وشعبية مطالبة بالإستقلال والإنفصال عن الدولة من أجل تكوين دولة قومية أو دينية أو عرقية نتيجة لإحساسها بالتهميش والإهمال من طرف الكيان الذي تتواجد فيه.

أولا: ظهور الحركة الانفصالية التركية:

تظهر الحركة الإنفصالية الكردية في تركيا في شكل حركات شعبية قادت ثورات وإنتفاضات ضد السياسات الحكومية المتبعة منذ تأسيس الجمهورية التركية. وتجلت هذه الثورات في ثورة 1925 وإنتفاظة آغري 1928 - 1930 وثورة درسيم 1938 [2]. وكان رد فعل الحكومة عنيفا بإتباعها لسياسات القمع وإستخدام القوة العسكرية ضد الحركات الشعبية وإنتفاضتها، وكان أعنفها الرد الذي قام به مصطفى كمال أتاتورك ضد أهالي درسيم بالإبادة الجماعية. ناهيك عن إتباع سياسيات التهجير خارج تركيا وداخلها.

وعليه لم تشهد حقبة الأربعينات وحتى بداية السبعينات من القرن العشرين أي تحرك ملموس وعلني للحركات الكردية نظرا لثلاث أسباب رئيسة هي:

1/ الإجراءات التعسفية المتبعة من قبل الحكومة ضد أي تنظيم أو حركة سياسية أو شعبية كردية.

2/ غياب الكوادر والقيادات المؤهلة التي يمكن أن تتحمل مسؤولية الكفاح ضد الكيان التركي.

[1]– فيصل غازي غدير، مرجع سابق ، ص7.

[2]– عقيل محفوظ ، مرجع سابق ، ص15.

3/ النقص الفادح في الكوادر الكردية المثقفة[1].

ومع السبعينات ظهرت العديد من الحركات الكردية الإنفصالية كان من أبرزها حزب العمال الكردستاني الذي يعد أكثر التنظيمات الكردية تأثيرا إلى غاية اليوم و الذي أعتبر الناطق الرسمي بإسم الكرد و الممثل الشرعي لهم[2].

ثانيا: مطالب الحركة الانفصالية الكردية: تطالب الحركة الإنفصالية الكردية والممثلة في حزب العمال الكردستاني بجملة من المطالب تتمثل في الآتي:

- الانفصال التام والإستقلال عن تركيا.

- تشكيل دولة كردية في جنوب شرق تركيا.

- إقامة دولة كردستان الكبرى تضم الكرد في تركيا والعراق، سوريا وإيران.

- حق التعليم باللغة الأم في المدارس.

- إطلاق سراح زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان وجميع المعتقلين السياسيين الأكراد.

ثالثا: ردود أفعال الحكومات التركية من المطالب المطروحة للحركة الإنفصالية الكردية:

تباينت ردود أفعال الحكومات التركية من مطالب الحركة الإنفصالية الكردية والممثلة في حزب العمال الكردستاني، وإختلفت بذلك الأساليب والسياسات المتبعة تجاه مطالبها الإنفصالية؛ ففي حين فضلت بعض الحكومات سياسة الحوار والتفاوض مع الحركة إعتمدت حكومات أخرى على الأسلوب القمعي العسكري.

1/حكومة تورغوت أوزال (1983-1989):

في معالجته لملف الحركة الإنفصالية الكردية ومطالبها أصدر أوزال ذي الأصول الكردية مشروعا عرف بمشروع أوزال سنة 1987 يتضمن:

1- التخلي عن أساليب المواجهة مع حزب العمال الكردستاني.
2- الإعتماد على وحدات خاصة تتمركز في المناطق التي تتخذها الحركة الانفصالية مركزا لنشاطاتها.

[1]- حنا عزو بهنان، " قضية حزب العمال الكردستاني وإنعكاساتها على العلاقات العراقية -التركية 1984 -2007"، مركز الدراسات الإقليمية، متحصل عليه من :http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=6501 بتاريخ:02-04-2016.على الساعة:12.25

[2] - Ismet Iset; "Pkk : a Report on Separatist Violence in Turkey", Report, Istanbul, Turkish Daily News Publication, 1992, p.05

3- إستخدام الوسائل والأساليب الحديثة للتصدي إلى أعمال وأنشطة الحركة (وضع الأسلاك الشائكة على طول الحدود العراقية التركية.

وبعد تسلمه رئاسة الجمهورية (1989 - 1993) غير أوزال من سياسته ليتبني مشروع مكافحة الإرهاب وقانون العفو المشروط[1]. فقد عمل أوزال على تبني الحلول السلمية مع الحركة الإنفصالية. كما أن رئيس الوزراء سليمان ديميريل ساهم في دعم سياسة أوزال هذا الأخير الذي عمل على فتح باب المفاوضات مع زعيم حزب العمال الكردستاني بوساطة زعيم حزب الإتحاد الوطني الكردستاني، وقام بقبول مناقشة فكرة إقامة فيدرالية تركية - كردية[2].

وردا على جهود حكومة أوزال أعلن حزب العمال الكردستاني الهدنة ووقف إطلاق النار من جانب واحد و لأول مرة في 20 مارس 1993 لكن بعد يومين من تجديد الحزب لوقفه العمل المسلح ضد تركيا توفي الرئيس أوزال[3] في ظروف غامضة لتعود بذلك تركيا إلى حالة التدهور من جديد.

2/حكومة تشيللر تانسو (1993-1995):

تبنت رئيسة الحكومة التركية الخيار العسكري للتعامل مع الحركة الإنفصالية الكردية، وعقدت إتفاقيات تسلحية مع إسرائيل، وطلب خبرتها لمكافحة نشاطات الحركة في الداخل والخارج، ورفضت كل أساليب الحوار والتفاوض. كما وصفت حزب العمال الكردستاني بأنه تنظيم إرهابي إنفصالي. لكن بفعل الضغوطات الأوربية بعد عام من توليها رئاسة الحكومة تراجعت تشيللر عن مواقفها وإتجهت أكثر نحو الانفتاح.

3/حكومة نجم الدين أربكان (1996 - 1997):

حاول نجم الدين الإنفتاح أكثر وتبني منهج التحاور والتفاوض مع الحركة الانفصالية. ودعا من خلال المجلس الوطني إلى ضرورة وقف الأعمال المسلحة والعنف بين الأتراك والكرد فكلا الفئتين مسلمتين ، لكن الأمر لم يعجب الجيش التركي ليتدخل ويجبر أربكان على الإستقالة. كما تم حظر حزبه (حزب الرفاه) فلم تستمر بذلك حكومته لأكثر من عام فقط[4]. كما تم إنشاء ما يعرف بالحزام الأمني سنة 1997 في شمال العراق لحماية حدودها الجنوبية من تسلل عناصر الحركة الإنفصالية وساندتها في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

---

[1]- حنا عزو بهنان ، مرجع سابق.

[2]- فيصل غازي غدير، مرجع سابق،ص11.

[3] انصار يلماز أوغلو،" مسألة تركيا الكردية وعملية السلام "، متحصل عليه من : /مسألة- تركيا -الكردية -و عملية -السلام/ http://rouyaturkiyyah.com بتاريخ 20-03-2016 الساعة 16.32.

[4]-مركز الجزيرة للدراسات ،" فرصة أردوغان الربط بين التعديل الدستوري و حل المسألة الكردية"، مارس 2013 ، متحصل عليه من :http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/02/20132289337283483.html بتاريخ 20-03-2016 الساعة 01.58

4/حكومة مسعود يلماز:

عمل مسعود يلماز على إتمام مشاريع أوزال في سعيه لتطوير المناطق الكردية ومنح حقوق أكثر للإثنية الكردية وكسب الحركة الإنفصالية من أجل وقف العنف، وكذا تحقيق التنمية والمساواة بين الأكراد والأتراك سعيا للإنظمام إلى الإتحاد الأوربي. لكنه إصطدم بالجيش الذي كان يسعى للقضاء نهائيا على الحركة الإنفصالية الكردية مجسدة في حزب العمال الكردستاني والقبض على أعضائه، وهو ما حدث بالفعل عام 1999 في نيروبي بتعاون بين المخابرات التركية والأمريكية والموساد الإسرائيلي تم القبض على عبد الله أوجلان[1].

[1]- فيصل غازي غدير ، مرجع سابق،ص13.

الفصـــل الثالـــــث:

آليــات إدارة حكومـة حــزب العدالــة والتنميــة للنــزاع الإثنـــي الكـــردي

على إثر انتخابات العام 2002 التي انتهت بوصول حكومة حزب العدالة والتنمية للسلطة، عملت هذه الأخيرة على إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها الدولة التركية وفي مقدمتها النزاع الاثني الكردي الذي أضحى من المواضيع الأكثر إلحاحا على صانع القرار؛ نظرا لما يشكله من تهديد للأمن والاستقرار الداخلي في تركيا.

وسعيا منها لإدارة هذا النزاع اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية على آليات متنوعة من أجل التسوية والتوفيق بين الأطراف المتنازعة، وهو ما سيتم التعرض إليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الآليات الإصلاحيـة.

المبحث الثاني: حكومة حزب العدالة والتنمية بين آلية التقارب والتراجع.

المبحث الثالث: رؤية تقييمية ومستقبلية لإدارة النزاع الإثني الكردي في تركيا

المبحث الأول: الآليات الاصلاحية:

من أجل التخفيف من حدة النزاع الإثني القائم، وإمتصاص الغضب الكردي، ووقف العمل المسلح للحركة الإنفصالية الكردية الممثلة في حزب العمال الكردستاني إعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية على آليات إصلاحية تبلورت في سياسات متنوعة منها السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

المطلب الأول: الآلية السياسيــة

خلال عام 2003 وضعت حكومة رجب طيب أردوغان حزما قانونية جديدة تتوافق ومعايير كوبنهاجن. وقد صادق عليها البرلمان في 30 جويلية من نفس السنة وتستند هذه المعايير إلى إستقرار المؤسسات بالشكل الذي يمثل ضمانة للديمقراطية، ترسيخ دولة القانون، إحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات[1].

فإعتمدت بذلك حكومة حزب العدالة والتنمية على الآلية السياسية كبديل عن الآلة القمعية والعسكرية من خلال الدخول في مفاوضات مع الأطراف الكردية. والإعتراف بالأكراد كإثنية مختلفة في تركيا تتمتع بحقوق سياسية وثقافية داخل المجتمع التركي.

ومن جملة الآليات السياسية التي إنتهجتها الحكومة ضمن الآلية الاصلاحية في الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2011 نجد مايلي:

1/: **تعزيز الحريات السياسية للأكراد:**

عاشت تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية تحت سياسة المبادئ الكمالية القائمة على وحدة العرق واللغة التركية، لتنكر بذلك أي شكل من أشكال التنوع والتعدد. كما أعتبرت أية محاولة للمطالبة بالحقوق السياسية والثقافية لأي أقلية أوعرقية بمثابة جرم يعاقب عليه القانون، لتجد بذلك الإثنيات - خصوصا منها الكردية- نفسها تحت وطأة القمع السياسي والعسكري؛ حيث هجر آلاف الأكرد من قراهم ودمرت العديد من المدن ومنعت اللغات من غير التركية أن تدرس في المدارس أو أن يتحدث بها.

ومع وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الحكم تم إحداث إصلاحات دستورية وقانونية مست العرقيات المختلفة في تركيا وعلى وجه الخصوص الإثنية الكردية حيث تم:

[1]– طارق عبد الجليل ، مرجع سابق. ص154

- إلغاء قانون الطوارئ في المناطق الكردية بعدما طبق عام 1979 وأسندت للجيش مهمة إدارة هذه المناطق.

- إصدار قانون العفو عن التائبين الاكراد الذين إلتحقوا بحزب العمل الكردستاني الانفصالي؛ حيث أصدر البرلمان في 2003 قانون يقضي بالعفو عن المقاتلين الأكراد[1]. وبالتالي يسمح لهم بالاندماج من جديد في المجتمع، وكذا فتح المجال أمام باقي الأكراد المنضوين تحت لواء هذا الحزب من العودة وترك النضال إلى جانب الحركة الإنفصالية[2].

- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين من الأكراد منهم البرلمانية **لبنى زانا** والعديد من النشطاء السياسيين الكرد والسماح لهم بمزاولة نشاطهم السياسي والنضالي.

- تصعيب شروط حظر الأحزاب السياسية، وهو ما فتح الباب أمام الاحزاب الكردية في مواصلة مسيرتها النضالية.

- منع إعتقال الكتاب والمفكرين لأسباب فكرية[3].

- السماح للكرد بالتحدث بلغتهم في الأماكن العامة، والسماح للمعتقلين من الاكراد بالتحدث مع ذويهم باللغة الكردية.

- التخفيف من القيود المفروضة على الدعاية الإنتخابية باللغة الكردية حيث أصبح بمقدور الأحزاب الكردية خوض نشاطها الإنتخابي بلغتها دون قيد.

لقد أدت الإجراءات السياسية التي تم إنتهاجها من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية إلى التخفيف من حدة النزاع الاثني الكردي القائم في تركيا من خلال فتح الباب أمام الحريات السياسية للإثنية الكردية.

2/ الاعتراف بالهوية الكردية:

تبلورت سياسة الجمهورية التركية تجاه الأكراد مع دستور 1924. فبموجبه لم يعد لأي إثنية - بإستثناء المسلمة- منها التمتع بأي حق في هويتها أو التعليم أو النشر. ولا يمكن لأي مجموعة إثنية غير تركية ممارسة حقوقها الثقافية والدينة[4].

---

[1]–نوال عبد الجبار سلطان الطائي،" السياسة التركية تجاه المشكلة الكردية 1999–2006".دراسات إقليمية.العدد 7 .2007، ص 14.

[2]– معمر خولي ، مرجع سابق، ص22 .

[3]– عبد الحكيم منصور ، مرجع سابق ، ص 183.

[4]– مسعود يكن ،" المشكلة الكردية في تركيا بين القمع و الحل الديمقراطي "، متحصل عليه من :
https://ar.qantara.de/content/lmshkl-lkrdy-fy-trky-byn-lqm-wlhl-ldymqrty بتاريخ 18-04-2016 على الساعة 11.46.

والمتتبع لمسار الحكومات التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية يلمس الإنكار الصريح والعلني لهذه الحكومات للإثنية الكردية وهويتها، بل أكثر من ذلك إتباعها لسياسات عنيفة ضد الأكراد. غير أنه ومع توليه لرئاسة الوزراء قام رجب طيب أردوغان بزيارة العديد من المناطق الكردية وعلى رأسها منطقة ديار بكر معقل الأكراد مصرحا بأن "القضية الكردية هي قضية الديمقراطية وهي قضيتي وسأحلها بالطرق السلمية "[1] ليتم على إثرها الإعتراف بهوية الكرد وبحقوقهم الثقافية داخل المجتمع التركي، وبحقهم في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم، والإحتفال بأعيادهم. فأصبح بمقدور الأكراد التعريف بذاتهم كمواطنين كرديين داخل تركيا على عكس ما كان معمولا به سابقا حيث كان ينظر للأكراد على أنهم أتراك الجبل يجب تمدينهم.

3/ سياسة التعويض:

أدى دستور 1924 إلى الدمج القسري للمواطنين من غير الأتراك في الحياة التركية بمختلف أشكالها فقد بنيت السياسات الحكومية التي تلت الإعلان عن هذا الدستور جل إستراتيجياتها على ضرورة تتريك الكرد وتهجيرهم إلى المدن والقرى التركية، إلى جانب أعمال القمع والعنف ضد المدن والقرى الكردية بحجة محاربة الحركات الإنفصالية.

وسعيا منها لإنصاف الإثنية الكردية والتخفيف من حدة التوتر، القائم عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على العمل بسياسة التعويضات المادية للأكراد؛ من خلال تقديم مبالغ مالية لكل الكرد الذين تضرروا من سياسة الحكومات السابقة وتعرضوا للعنف ضمن سياسات محو الهوية الكردية. وفي العام 2004 تبنت الحكومة قانون التعويضات للأقليات والإثنيات التي تعرضت للتهجير والتنكيل خصوصا منها الاكراد.

4/المفاوضات مع الحركة الإنفصالية الكردية:

في أواخر عام 2008 دخلت حكومة حزب العدالة والتنمية وبوساطة من النرويج مفاوضات غير مباشرة مع قادة الحركة الإنفصالية الكردية ممثلة في حزب العمال الكرستاني في مدينة أوسلو- عاصمة النرويج-. وتم على إثرها دخول الطرفين في هدنة عسكرية إستمرت حتى منتصف 2011[2].وقد عرفت هذه المفاوضات باسم "عملية أوسلو".

---

[1]– معمر خولي ، مرجع سابق، ص31.

[2]– المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،" تركيا و أكرادها فرصة سانحة للحل التفاوضي "، متحصل عليه من : http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7 بتاريخ: 18-04-2016على الساعة 14.58

5/مبادرة الانفتاح الديمقراطي:

هي مبادرة سياسية تهدف لإيجاد حل شامل وسلمي للقضية الكردية. طرحت عام 2009. كان الهدف من ورائها هو تمكين تركيا من إنهاء النزاع الإثني والعمل المسلح الذي كلفها منذ 1984 خسائر بشرية تقدر بـــ50ألف قتيل، و خسائر مادية قدرت بـ 400 مليار دولار أمريكي.

وقد عقد البرلمان لأول مرة جلسة حول القضية الكردية في 11 ديسمبر 2009 لمناقشة إعلان الحكومة عن خطة شاملة لإنهاء النزاع، وتعيين نائب رئيس الحكومة "**بولنت أرنيتش**" مسؤولا عن الملف الكردي. كلف بإدارة الحوار مع الأكراد. كما تم إتخاذ الاجراءات اللازمة لدخول المقاتلين من حزب العمال الكردستاني المتواجدين في العراق إلى تركيا[1].

المطلب الثاني: الآلية الاقتصادية

إعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية على المقاربة الإقتصادية لإدارة النزاع الإثني من خلال وضع إستراتيجيات تهدف إلى إعمار المناطق التي تقطنها الغالبية الكردية. وكذلك القضاء على مظاهر الفقر والتخلف فيها ومن بين هذه الإستراتيجيات مايلي:

❖**مشروع غاب (GAP) مشروع جنوب شرق الأناضول Sud-Est Projet Anatolie**: هو مشروع تنموي قديم لكن أعيد إحيائه مع حكومة حزب العدالة والتنمية يهدف إلى إعمار منطقة جنوب شرق الأناضول وإزالة الفوارق التنموية بين هذه المنطقة والمناطق التركية الأخرى.

ويضم هذا المشروع ديار بكر وغازي وسييرت .... ويتضمن إقامة 22 سد كبير و25 مشروع إروائي و19 محطة توليد الكهرباء. وقد تمثلت خطة العمل التي طرحتها حكومة حزب العدالة والتنمية في إطار مشروع (GAP) مايلـي:

1/ العمل على إستثمار 12 مليار دولار في 73 مشروع جزئي وفي تسع مقاطعات في المنطقة.

2/ تحويل المناطق الكردية خصوصا ديار بكر إلى مراكز جذب للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

3/ خلق مناصب عمل 308 مليون منصب شغل .

4/ إزالة الفجوة بين المناطق الكردية وغيرها، من خلال ربطها بشبكة طرق وإتصالات.

وخلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2012 حدثت طفرة كبيرة في مجال الإستثمار في منطقة جنوب شرق الأناضول حيث تجاوزت خلال 10 سنوات 37 مليار ليرة تركية.

[1]– انصار يلماز اوغلو، مرجع سابق.

كما بلغت نسبة الإستثمار الكلي حسب وزارة التنمية في المنطقة عام 2002 حوالي 7 ٪ لتصل إلى 12 ٪ عام 2012.

وضمن هذا المشروع تم عام 2008 تطبيق خطة إصلاحية تهدف إلى تلبية إحتياجات البنية التحتية الأساسية (الري - تسريع التنمية الاقتصادية ...)[1].

كما تم الشروع في الإستثمارات في مجال النقل والتعليم والصحة والإسكان والسياحة. وفي إطار خطة العمل ضمن مشروع جنوب شرق الاناضول 2008 - 2012 تم تخصيص أكثر من 18 مليار ليرة تركية لتنفيذ ما يعادل 300 مشروع، كما سجلت المنطقة إنخفاضا في نسبة البطالة من 17.4٪ عام 2009 إلى 11.7٪ عام 2011. بالإضافة إلى تضاعف عملية التصدير في المنطقة حيث وصلت إلى 8.01 مليار دولار سنة 2012 في حين قدرت بـ 600 مليون دولار عام 2002.

إن المقاربة التنموية التي إعتمدتها حكومة حزب العدالة والتنمية أدت إلى إهتمام أكثر بالأكراد من خلال ربط المناطق الكردية بالمناطق التركية، وبالتالي فك العزلة عليها. بالإضافة الى إمتصاص وتقليص نسبة البطالة وتطوير المنطقة الكردية.

المطلب الثالث: الآلية الاجتماعية والثقافية

ظل التكلم بغير اللغة التركية في الأماكن العامة محظورا ومخالفا للقوانين التركية رغم وجود قرابة 40 مجموعة عرقية وسياسية مختلفة في تركيا. كما ظلت عملية إصدار الصحف أو عقد الإجتماعات باللغات القومية غير التركية ممنوعا؛ حيث صدر قانون رقم 7635/6 الذي يمنع دخول المطبوعات والأشرطة التسجيلية والأسطوانات والأفلام الكردية إلى تركيا، بالإضافة إلى قانون رقم 2932 الصادر سنة 1983 والذي ينص على منع التحدث باللغة الكردية[2].وبقي الوضع على حاله بالنسبة للإثنية الكردية من سلب للحقوق الثقافية وتردي الحالة الإجتماعية وإنتشار البطالة في المناطق ذات الغالبية الكردية، بالإضافة إلى غلق المدارس والجمعيات الثقافية.

لكن بوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم العام 2002 شرع في سلسلة من الإصلاحات الثقافية والإجتماعية للعرقيات المهمشة بتركيا وعلى رأسها العرقية الكردية. وسعيا منه لإدراة النزاع الإثني القائم وإمتصاص جذور الخلافات وسياسات التمييز العنصري ضد الثقافة والهوية الكردية طرحت الحكومة الجديدة سلسلة من الإجراءات كان الهدف من ورائها منح الحقوق الثقافية والإجتماعية للإثنية الكردية بصفة كبيرة.

---

[1]- "مشروع جنوب شرق الأناضول"، متحصل عليه من :http://www.turkpress.co/node/9236
بتاريخ :18-04-2016 على الساعة 17.22

[2]– فيصل غازي غدير ، مرجع سابق،ص 7

و في عام 2003 طرحت الحكومة مجموعة من الإجراءات تمثلت في ما يلي:

- السماح لكل شخص أن يتكلم بلغته الأم على أن تبقى اللغة المشتركة هي اللغة التركية.

- تنظيم دورات لتعليم اللغات غير التركية.

- منح حقوق التأليف والنشر باللغة الكردية.

- إفتتاح أقسام لتعليم لغات غير التركية في الجامعة[1].

- إفتتاح قناة تلفزيونية رسمية ناطقة باللغة الكردية TRT6.

كما أعلنت الحكومة التركية سنة 2005 في منشور وزاري رسمي موجه للمراكز التعليمية حق الاحتفال بعيد النوروز * الكردي بصورة رسمية بعدما كان ممنوعا.

[1]-- سعيد الحاج ،" تركيا و الأكراد ضرورات الداخل و تطورات الاقليم "، متحصل عليه من : /تركيا – و الاكراد–ضرورات – الداخل–وتطورات–الاقليم /http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/9 بتاريخ:15-04-2016.على الساعة:10.02

***عيد النوروز**: النوروز كلمة من شقين **نـو** وتعني جديد و**روز** وتعني يوم والكلمة مجتمعة تعني **اليوم الجديد** أصل الاحتفال بهذا العيد جاءت من الديانة المجوسية التي ظهرت في بلاد فارس (إيران حاليا) وهو أول أيام السنة الجديدة الفارسية والكردية ويصادف هذا اليوم 21 مارس من كل عام وهو يوم الاعتدال الربيعي حيث تكمل الارض دورتها حول الشمس وتعود الاحتفالات بعيد النوروز إلى 2000 سنة مضت وتستمر الاحتفالات بهذا العيد قرابة 13 يوم .

يحتفل الاكراد بهذا العيد بإقامة طقوس محددة من خلال إعداد طاولة توضع عليها سبعة أشياء تبدأ بحرف السين وتجتمع العائلة حولها عندما تدق ساعة العام الجديد وكل واحدة من هذه الاشياء السبع تمثل آلهة ما ويعتقد البعض ممن يحتفلون بهذا العيد أن أرواح أقاربهم ترجع للأرض وتجتمع مع الاهالي في يوم النوروز وعليه تتفنن العائلات في تجهيز الموائد بالأطعمة إكراما للأرواح العائدة من العالم الاخر.

يرتدي الاكراد لباس خاصا بهذا العيد ويبادرون لإطعام الفقراء وزيارة القبور.

يأخذ عيد النوروز لدى الأكراد بعدا قوميا حيث يتم فيه الخروج من البيوت إلى الطبيعة وإرتداء الالوان الزاهية والمزركشة ويرتبط هذا العيد بقضايا التحرر من الظلم ووفقا للأسطورة فإن إشعال النار رمزا للإنتصار والخلاص من الظلم. أنظر: فايزة قارح، "تعرف أكثر على عيد النوروز تاريخه وتقاليده"، متحصل عليه من:

/http://arabic.euronews.com/2016/03/17/everything-you-need-to-know-about-nowruz-the-new-year-for-many
بتاريخ:15-04-2016 على الساعة 14.25

المبحث الثاني: حكومة حزب العدالة والتنمية بين آلية التقارب والتراجع

المطلب الأول: الآليـــة التصالحيـــة التوافقيـــة

إعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية على إستراتيجية المصالحة مع الذات من خلال تقديم الإعتذار عن الجرائم التي إرتكبتها الحكومات التركية السابقة خاصة مجزرة درسيم 1937 التي إستخدم فيها الجيش التركي الطائرات العسكرية والأسلحة الكيمائية لإخماد هذه الثورة.

وقد قدم رجب طيب أردوغان إعتذارا رسميا بإسم الدولة التركية عن تلك المجزرة. ويعد إعتذار أردوغان خطوة إيجابية نحو التصالح مع الكرد وفتح صفحة جديدة بعيداعن أخطاء الماضي. وهو ما إستحسنه مثقفون وناشطون أكراد ومن بينهم رئيسة نقابة محامي درسيم "**فاطمة كلسن**" التي إعتبرت إعتذار حكومة حزب العدالة والتنمية بداية إيجابية في تاريخ العلاقة التركية الكردية[1].

وقد قدم رجب طيب أردوغان إعتذاره في الخطاب الذي ألقاه بالعاصمة أنقرة في 23 نوفمبر 2011 بقوله" **إذا كانت هناك حاجة للإعتذار أصالة عن الدولة، و إذا وجد مثل هذا العرف فإنني سأعتذر، وها أنا أعتذر**"[2]. كما طلب أردوغان من حزب الشعب الجمهوري المعارض تحمل مسؤوليته عن هذه المجزرة كونه كان الحزب الحاكم حينها. كما دعا أردوغان المثقفين الأكراد المقيمين في ألمانيا وممن ينحدرون من أصول تركية من العودة إلى تركيا والمساهمة في التغيير.

بالإضافة إلى سياسة المصالحة دخلت حكومة حزب العدالة والتنمية في مرحلة تقارب وتوافق مع الأطراف الممثلة للإثنية الكردية، وعملت على إتباع سياسات التحاور والتفاوض معها من أجل التوصل لإتفاق حول تسوية وإدارة النزاع الإثني الكردي في تركيا؛ والذي خلف خسائر مادية وبشرية وخلق حالة من الانفلات الأمني داخل الأقاليم التركية. وتمثلت الآليات التوافقية التي إعتمدتها الحكومة فيما يلي:

***مفاوضـات إيمرالـــي:**

هي مفاوضات عقدت بين رئيس جهاز الإستخبارات التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في سجنه ببحر مرمرة.

بدأت هذه المفاوضات عام 2012، وتم الإعلان عنها رسميا سنة 2013 نجم عنها خارطة طريق لحل المسألة الكردية[3] ووقف العنف من الجانبين، ومنح الحكومة التركية لمزيد من الحقوق للإثنية الكردية.

---

[1]- عقيل محفوظ، مرجع سابق،ص91

[2]–عبد الجليل زيد المرهون،" مقاربة تركية جديدة للمسألة الكردية – تركيا توجه سياسي لإحتضان الأكراد"، متحصل عليه من: http://www.alriyadh.com/724184 بتاريخ :20–04–2016 على الساعة:05.23.

[3]– الجزيرة ، " صوت السياسة يعلو "، متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/6/15/أكراد–تركيا–صوت–السياسة–يعلو/ بتاريخ:21–04–2016 على الساعة 22.05.

وكتدابير تعزيز الثقة بين الحكومة وممثل العرقية الكردية أفرجت الحكومة عن بعض المعتقلين من الأكراد كما وافق البرلمان التركي على القانون الذي يسمح للكرد بإستعمال اللغة الكردية.

***عمليـة السـلام:**

عقب الإتفاق الذي عقد في مفاوضات إيمرالي، جاءت عملية السلام لتجسد ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني فإتفقت الحكومة مع عبد الله أوجلان على مغادرة المسلحين الاكراد المنضوين تحت لواء الحزب الأراضي التركية نحو جبال قناديل بالعراق على دفعات. كما يتم إدماج من لم يشترك في عمليات التفجير والتخريب والقتل في المجتمع التركي. وفي مقابل ذلك تتعهد الحكومة بإصلاحات دستورية وقانونية للأكراد وتمنحهم حقوقا أكبر.

وفي إحتفال برأس السنة الكردية الجديدة 21 مارس 2013 وهو ما يعرف بعيد النوروز، وجه عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني من ديار بكر رسالة يدعو فيها الاكراد إلى وقف العمل المسلح واللجوء إلى العمل السياسي. من أجل السلام و على أمل إنهاء النزاع[1] .وقد إستجابت الحركة المسلحة التابعة لحزب العمال الكردستاني لنداء أوجلان وأعلنت وقف إطلاق النار.

وقد تم إنشاء لجنة من الحكماء تضم 63 عضو من مثقفين وأكادميين وفنانيين ومنظمات غير حكومية للعب دور الوساطة وقد عقدت اللجنة أول إجتماع لها مع رئيس الوزراء أردوغان وأعضاء من مجلس الوزراء في 4 أفريل 2013. وتسعى هذه اللجنة من أجل العمل للتوصل إلى حل سلمي وإنهاء النزاع.

كما وضعت الحكومة حزمة من الإصلاحات الديمقراطية لصالح الإثنية الكردية سعيا للإنفتاح عليهم وإنصافهم كالسماح بفتح المدارس والمعاهد التي تدرس اللغة الكردية، وكذلك السماح بتغيير أسماء بعض القرى إلى أسماء كردية. بالإضافة إلى زيادة عقوبة العنصرية على أساس اللغة والعرق والدين. كما قامت حكومة رجب طيب أردوغان بتغيير القسّم الطلابي الذي يتلى كل يوم في المدارس[2].

[1] - le monde " la turquie et le PKK ; un conflit de trente ans ".obtenu en parcourant du : http://www.lemonde.fr/europe/article/2013/03/21/la-turquie-et-le-pkk-un-conflit-de-trente-ans_1851516_3214.html. 28-04-2016.17.52

[2] – سعيد الحاج ، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الآلية القمعية

على الرغم من إتباع حكومة حزب العدالة والتنمية الآليات السلمية في إدارة النزاع الإثني إلا أن ذلك لم يوقف النزاع عند مستوى معين أوشكل نهائي لذلك لجأت الحكومة إلى الآلية القمعية ويتجلى ذلك في:

-قمع أي مظاهرات أو إحتجاجات كردية على الأوضاع القائمة في تركيا، وقد وصلت في بعض الأحيان لدرجة قتل المتظاهرين وإستخدام الوسائل العنيفة.

- الإعتقالات الواسعة في صفوف الأكراد بمجرد الإشتباه في مساندتهم لحزب العمال الكردستاني وحسب التقرير الصادر عن البرلمان الأوروبي حول حقوق الإنسان في تركيا سنة 2013 صنفت تركيا في قائمة الدول المستبدة بسبب إحتجاز الآلاف من المواطنين وخصوصا منهم الأكراد دون وجود تهم ضدهم[1].

- فرض حظر التجوال في عديد المحافظات الكردية وإخضاعها للرقابة المكثفة وإتباع سياسات التوسع الأمني فيها، من خلال إنشاء مراكز للشرطة والأمن.

- تمسك الحكومة بتصنيف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، وتكثيف العمل العسكري والأمني ضد مواقع ومراكز المقاتلين الأكراد لاسيما في شمال العراق.

- التنسيق الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التحديات الكردية خصوصا على الحدود التركية العراقية[2].

وقد شهد عام 2014 تكثيف للحكومة من سياساتها القمعية ضد الأكراد في ظل تزايد الرفض الكردي لبعض سياساتها كسياسة بناء مراكز للأمن في ديار بكر والمواجهات المباشرة بين عناصر الشرطة والأكراد كحادثة ليجا بديار بكر في أوت 2014. ولم تكتفي الحكومة بالعنف الداخلي فقد إعتمدت أيضا على سياسة تضييق النشاطات السياسية للكرد في المهجر.

و تعد حادثة كوباني السورية أكثر الصور التي تجسد الآلية القمعية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيث أنه وبناء على دعوة حزب العمال الكردستاني خرج الأكراد للتظاهر في المدن الكردية وإمتدت المظاهرات إلى مدينة إسطنبول التي يقطنها أكثر من مليوني كردي .

و قد رفضت تركيا رفضا قاطعا فتح حدودها أمام المتطوعين الأكراد لتقديم الدعم والمساعدات لمدينة كوباني السورية، والتي يقطنها الأكراد وتتعرض لهجوم تنظيم الدولة الاسلامية. وقد قدمت الحكومة تبريراتها حول عدم تدخل تركيا في هذه القضية، والتي يعتبرها الأكراد قضية محورية تمس الأكراد ككل، فحسب حكومة أردوغان فإن إرسال المدنين لمحاربة الجماعات الإرهابية هو جريمة في حد ذاتها.

---

[1]-محمود محيي،"تقرير للبرلمان الأوروبي يفضح إنتهاكات حقوق الإنسان في تركيا"، متحصل عليه من: تقرير-للبرلمان-الأوروبي-يفضح-إنتهاكات-حقوق-الإنسان-في-تركيا/1190801 /http://www.youm7.com/story/2013/8/4

[2]- سعيد عقيل محفوظ، السياسة الخارجية التركية الإستمرارية – التغير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012،ص159.

كما ترفض تركيا تقديم المساعدة للأكراد في عين العرب (كوباني) بسبب إنتمائهم لحزب العمال الكردستاني. كما أن الحزب الكردي (الإتحاد الديمقراطي السوري) الذي يقود المعركة هو من أقوى المؤيدين للنظام السوري[1] الذي تعارضه تركيا.

لقد أشعلت معركة كوباني في سوريا الإحتجاجات في المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا وفي المدن الكبرى، وهو ما دفع الحكومة إلى تبني الآلية القمعية كوسيلة للتعامل مع الأكراد.

ففي عام 2014 وجراء هذه الحادثة دخلت العلاقات بين الحكومة والحركة الإنفصالية مرحلة من التصعيد بعد مسار من التصالح والحوار، حيث لجأت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الآلة القمعية ضد الحركة الإنفصالية والأكراد والمواجهة المسلحة المباشرة في الشوارع والمدن التركية والتي أسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى وفرض حالة الطوارئ والتجوال في المدن الكردية بعدما كانت الأساليب التفاوضية والتحاورية هي الغالبة.

تبني الحكومة التركية لهذه الآلية أدخل تركيا في دوامة من التصعيد وقد سجلت تركيا عودة للعنف والإنفلات الأمني وتجدد المواجهة مع حزب العمال الكردستاني.

إن حكومة حزب العدالة والتنمية بالرغم من تبنيها للخيار التفاوضي والإنفتاح على الأكراد، وإحداث إصلاحات متعددة في إدارة نزاعها مع الإثنية الكردية؛ إلا أنها طبقت في ذات الوقت إستراتيجية الهيمنة والعنف ضد الأكراد لتجسيد الدولة القطب المركزي والمستقطب للولاءات وإستخدام القوة الأمنية لضبط الأمور ومجابهة مطالب الجماعة الإثنية التي كانت في كل مرة ترفع شعارات الإحتجاج ومناهضة السياسات الحكومية لحزب العدالة والتنمية في المناطق الكردية وتأكيد رغبتها في الحصول على حكم ذاتي يعيد لها حقوقها.

[1] -Marie Jégo; " Les raisons de la défiance turque envers les défenseurs kurdes de Kobané ".obtenu en parcourant du : http://www.lemonde.fr/international/article/2014/10/13/les-raisons-de-la-defiance-turque-envers-les-defenseurs-kurdes-de-kobane_4505517_3210.html .01-05-2016.18.33.

المبحث الثالث: رؤية تقيمية ومستقبلية لإدارة النزاع الاثني الكردي في تركيا

إن إدارة النزاع الإثني الكردي في تركيا تتحكم فيه أهداف كل طرف من أطراف النزاع وعليه تتحكم فيه العوامل المساعدة على إستمرار الخيار التفاوضي بين الطرفين من جهة والصعوبات والتحديات التي تحول دون ذلك من جهة ثانية ومن ثمة يمكن تقديم رؤية لمستقبل النزاع القائم.

المطلب الأول: إستمـرار خيـار التفـاوض الجـدي بيـن طرفـي النـزاع

تقوم مقاربة حكومة حزب العدالة والتنمية في إدارة النزاع الإثني الكردي على:

1/ أن نهضة تركيا وتقدمها على المستوى الإقتصادي والسياسي وفرض نفسها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط مرهون بإيجاد تسوية للنزاع الكردي، الذي إستنزف ولازال يستنزف مواردها البشرية والمادية .

2/ ضرورة إعتراف تركيا بالمظلومية التاريخية للأكراد سواء في تركيا أو في المنطقة الإقليمية.

3/ إعتبار النزاع الإثني الكردي التركي شأنا داخليا.

4/ ضرورة حل النزاع سياسيا ضمن إستراتيجية متكاملة، وليس وفقا لإستراتيجية أمنية - عسكرية بمعنى إستخدام الطرق الدبلوماسية والحوار والتفاوض بدل الوسائل العسكرية والعنيفة.

5/ على تركيا أن تعترف بالحقوق السياسية والإجتماعية والثقافية للأكراد.

6/ على حزب العمال الكردستاني أن يلقي السلاح ويتملص من الوسائل القمعية من أجل تسوية النزاع [1].

وهناك عوامل تدفع بطرفي النزاع من أجل الإستمرار في التفاوض الجدي لإدارة النزاع وتسويته، ومن أهمها:

أولا: العوامـل الداخليـة: وتتمثل في:

❶ سياسة الإنفتاح:

مع وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا أخذت على عاتقها ضرورة تسوية النزاع القائم مع الأكراد، لذلك تبنت سياسة تقوم على الإنفتاح تجاه الإثنية الكردية، وطرح إصلاحات سياسية وإقتصادية والإعتراف بالحقوق الثقافية وتعزيز الحريات العامة لها.

كل هذه المعطيات أثبتت أن إدارة النزاع وتسويته يمكن أن تتم عبر الحلول السلمية التفاوضية دونما الحاجة إلى العنف.

[1]- سعيد الحاج ، " عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق "، مركز الجزيرة للدراسات متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/01/201611965618119165.html بتاريخ :2016/04/26 على الساعة 02.37

❷ شعبية أردوغان:

يتمتع رجب طيب أردوغان بشعبية مكنته من تجاوز العديد من العقبات مع الكرد. والتفاوض مع ممثل الإثنية الكردية حزب العمال الكردستاني ليس بالأمر الهين ولا يستطيع أي قائد سياسي تحمل عواقبه[1] ،كما أنه يحتاج لقائد ذي شخصية قوية، يتمتع بشعبية كبيرة في الوسط التركي.

فشخصية أردوغان المنفتحة على الآخر، وسعيه لإنهاء النزاع الإثني في تركيا وإهتمامه بالقضية الكردية منذ أن كان رئيسا للبلدية حيث كلف مجموعة من المختصين للبحث في الأسباب والعوامل التي من شأنها أن تضع حلا للنزاع الاثني القائم في تركيا.

كل هذه المقومات الشخصية التي يتمتع بها مكنته من تبني الخيار التفاوضي مع الأكراد من أجل النهوض بتركيا وإعادة إحياء أمجاد الدولة العثمانية.

❸ رغبة أردوغان في تغيير نظام الحكم:

يسعى رجب طيب أردوغان لتغيير نظام الحكم في تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي الأمر الذي يمنح للرئيس صلاحيات أكثر من الحكم في ظل نظام برلماني. ونظرا لما يتطلبه إقرار الدستور من توافر حد معين من الأصوات يسعى حزب العدالة والتنمية إلى ضمان تأييد حزب السلام والديمقراطية الكردي[2] وأيضا الحصول على الأصوات الكردية.

❹ مشروع 2023:

طرحت حكومة حزب العدالة والتنمية مشروعا سمي "**بمشروع 2023**"؛ والذي يهدف لإحداث نهضة إقتصادية في تركيا تجعلها ضمن العشر دول الأولى من حيث الناتج القومي الإجمالي.

وحتى يتسنى للحكومة تحقيق ذلك لا بد لها من تخطي العوائق الداخلية والخارجية وعلى وجه الخصوص النزاع الإثني الكردي.

❺ الضغوطات الداخلية:

خلف النزاع الإثني الكردي في تركيا عشرات الآلاف من القتلى والجرحى من كلا الطرفين، وأدخل تركيا في دوامة من العنف اللامتناهي، وأفقدها مكانتها الإقليمية. وقد إرتفعت في تركيا حدة الضغوطات الداخلية التي تدعو الطرفين إلى ضرورة الحل السلمي والتفاوضي من أجل إدارة النزاع وتسويته.

ثانيا: العوامل الخارجية: ومن جملة العوامل الخارجية للإستمرار خيار التفاوض الجدي بين طرفي النزاع مايلي:

---

[1]- إسماعيل ياشا ، " تركيا نحو حل المشكلة الكردية "، متحصل عليه من : تركيا-نحو-حل-المشكلة-الكردية http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/5/16/ بتاريخ:23-04-2016.على الساعة:16.49

[2]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، " تركيا و أكرادها فرصة سانحة للحل التفاوضي" ، متحصل عليه من : http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7 بتاريخ:23-04-2016 على الساعة:01.48

❶ تحسن العلاقات مع كردستان العراق:

تحسنت العلاقات بين تركيا وأكراد العراق في إقليم كردستان من خلال إقامة شبكة من العلاقات الإقتصادية بين الطرفين وفتح الباب أمام الشركات والصادرات التركية. كما عملت تركيا على إنعاش التجارة مع هذا الإقليم بإرسال الطائرات والتجار والسلع الإستهلاكية إلى المنطقة. بالإضافة إلى إستفادتها من رسوم العبور والإيرادات الضريبية على النفط العراقي الكردي الذي يتم نقله إلى أوربا عبر تركيا.

وفي السنوات الأخيرة تحسنت العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان العراقي حيث وصل التبادل التجاري بين الطرفين عام 2012 إلى 12 مليار دولار بعد أن كان 4 مليار عام 2008. كما تشكل الشركات التركية ما يقارب 50٪ من الشركات المستثمرة في كردستان العراق ويتوقع خلق مشاريع جديدة مستقبلية خصوصا في مجال الطاقة ونقل النفط الكردي العراقي إلى أوروبا. كما لقيت تركيا دعم وإستحسان لدى المسؤولين الأكراد في العراق (مسعود البارزاني) حول الخطوات التي إتخذتها حكومة أردوغان من أجل تسوية النزاع الإثني الكردي بالطرق السلمية.

❷ تداعيات الربيع العربي:

فرضت تداعيات الربيع العربي على كلا الطرفين مراجعة حساباتهما؛ فبالنسبة للحكومة التركية أدركت أن التعامل مع الملف الكردي لا بد وأن يكون أكثر مرونة بعيدا عن القمع والوسائل العسكرية إذ أنه من غير المعقول أن تؤيد حكومة حزب العدالة والتنمية مطالب الشعوب العربية بالحرية والديمقراطية وتتغاضى عن القضية الكردية. أما بالنسبة لحزب العمال الكردستاني فقد دفعته ثورات الربيع العربي إلى إعادة النظر في خياراته المتعلقة بالإعتماد على الكفاح المسلح كأسلوب وحيد للمطالبة بالحقوق والحريات والضغط على الحكومة.

وأمام موجات التأثير لهذه الثورات كانت مجموعة من التنظيمات السياسية والأحزاب الكردية (حزب السلام والديمقراطية وإتحاد أهالي كردستان المحظور) تستعد لإعلان 21 مارس 2013: يوم الربيع الكردي في تركيا. غير أن إستراتيجية أردوغان حالت دون قيام ذلك حيث قام رئيس حكومة حزب العدالة والتنمية بزيارة للمناطق الكردية وطرح الخطوط العريضة لخطة السلام مع الأكراد في 16 فيفري2013 [1].

❸ تداعيات الثورة السورية:

في أوت 2012 إنسحبت القوات السورية من المناطق التي تقطنها أغلبية كردية شمال سوريا (عفرين) وكذا الشمالية الشرقية (منطقة الجزيرة) المحاذية لتركيا وهنا أصبحت هذه المناطق تحت إشراف الهيئة الكردية المشتركة (المجلس الوطني الكردي - مجلس شعب كردستان - حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري التابع لحزب العمال الكردستاني التركي) وهو ما ولد لدى تركيا مخاوف بقيام إقليم كردي على حدودها مع سوريا يتصل جغرافيا وبشريا بالمناطق الكردية في تركيا والعراق، ويصبح معقل لمقاتلي

[1]- إسماعيل ياشا ، مرجع سابق.

حزب العمال الكردستاني في صراعه المسلح معها فجاء التفاوض مع قيادات هذا الحزب كخطوة إستباقية من تركيا لأي تداعيات مستقبلية محتملة حول القضية السورية[1].

❹ التنافس مع إيران بشأن سوريا:

قطعت تركيا علاقتها السياسية والدبلوماسية مع سوريا في سبتمبر 2011 ودعمت المعارضة السورية مطالبة بتنحي الرئيس السوري بشار الأسد. كما قامت بفتح حدودها مع سوريا لعبور الأسلحة والمساعدات الإغاثية، وفي الجهة الأخرى وقفت إيران إلى جانب الرئيس السوري بشار الأسد وقدمت له الدعم المادي وفي 2012 إتهم وزير الداخلية التركي إيران بدعمها لحزب العمال الكردستاني لممارسة الضغط على تركيا في الملف السوري وهذا ما جعل تركيا ترى في خيار التفاوض مع زعيم الحزب عبد الله أوجلان ضرورة حتمية للحيلولة دون إستغلال الورقة الكردية من قبل أطراف إقليمية ضدها.

إن الظروف الداخلية والخارجية خصوصا البيئة الإقليمية وما تعرفه من تغيرات متسارعة تفرض على طرفي النزاع الإثني ضرورة تبني الخيار التفاوضي الجدي كأنجع وسيلة لإدارة النزاع القائم منذ أكثر من ثلاث عقود.

المطلب الثاني: تحديات إستمرار الخيار التفاوضي الجدي بين الطرفين

يواجه التفاوض بين طرفي النزاع مجموعة من التحديات حالت دون إستمراره؛ فمعطيات البيئة الداخلية وتأثير التغيرات الإقليمية أدت بتركيا إلى العودة إلى نقطة الصفر في مسار إدارتها للنزاع، حيث تجددت المواجهات المسلحة بين تركيا وممثل الحركة الإنفصالية حزب العمال الكردستاني وبالتالي كل الجهود التي بذلتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها الحكم في 2002، والمفاوضات السرية والعلنية مع عبد الله أوجلان من أجل إنهاء النزاع القائم باتت في خطر التلاشي بفعل جملة من التحديات الداخلية والخارجية نوردها فيما يلي :

أولا: التحديات الداخلية التي تقف دون إستمرار التفاوض الجدي بين الطرفين:

تتمثل التحديات الداخلية التي تقف دون إستمرار التفاوض الجدي بين الطرفين فيما يلي:

*تنامي سلسلة المواجهات بين السلطة والأطراف الكردية وهو ما جعل تركيا مسرحا للتظاهرات وأعمال العنف والقتل والتفجيرات.

* إستمرار تمسك حزب العمال الكردستاني بمطلبه حول الإنفصال عن تركيا وإقامة دولة كردية تتمتع بالإستقلال الذاتي، في مقابل تمسك الحكومة التركية بموقفها حول القضية الكردية وأن الأكراد جزء لا يتجزأ من تركيا.

* تمسك تركيا بتصنيف حزب العمال الكردستاني ضمن خانة المنظمات الإرهابية التي يجب القضاء عليها في مقابل رفض الحزب ترك السلاح وإستمراره في تنفيذ الهجمات ضد تركيا.

[1]– فيصل معمر خولي ، مرجع سابق.

* الفهم السائد بين عناصر حزب العمال الكردستاني للمفاوضات مع الحكومة على أنها **سياسة إنتهازية** تسعى من خلالها الحكومة لتحقيق أغراض إنتخابية وأغراض سياسية من خلال الإستمرار في السلطة والحكم، وإعتبارها عملية لا تقوم على أسس متوازنة لتحقيق مصالح متبادلة[1].

* رفض المعارضة التركية لأي حل سلمي أو تفاوضي للنزاع الكردي خصوصا تنظيم الذئاب الرمادية والقوى الفاشية المتطرفة الأخرى .

*إصرار حكومة حزب العدالة والتنمية على فرض حلولها الأحادية على ممثل الشعب الكردي دون مراعاة للمطالب الكردية في الحكم الذاتي مثلا.

*تمسك الأكراد بضرورة إشراك عبد الله أوجلان في مسار التفاوض وتأكيدهم على أن حل القضية الكردية بمعزل عن زعيم الحزب[2] المعتقل في تركيا أمر غير ممكن فهو يمثل إرادة الشعب الكردي.

*البرغماتية الأردوغانية في توظيف خيار التفاوض والتحاور مع الأكراد كورقة للفوز بالإنتخابات البرلمانية 2015 والحصول على الأصوات الكردية في مناطق ذات الأغلبية الكردية. بالإضافة إلى سعي الحكومة التركية لتحسين صورة الديمقراطية في تركيا وكذلك حقوق الانسان؛ من خلال إنفتاحها على الأكراد والتقليل من حجم تقارير المنظمات الحكومية حول وضع حقوق الإثنيات والأقليات في تركيا وهو ما جعل تركيا تسعى لتحسين صورتها الداخلية.

* عدم توصل طرفي التفاوض لإتفاق حول عملية السلام؛ فأردوغان وحكومته يصرون على أن يترك حزب العمال الكردستاني السلاح كخطوة أولى ومن ثمة تسليم عناصر التنظيم أنفسهم للسلطات التركية في إطار قانون الندامة، لكن في مقابل ذلك يرى حزب العمال الكردستاني أن مسألة نزع السلاح تأتي في ختام خطوات عملية السلام.

* غياب الثقة بين الحكومة والأكراد بالإضافة إلى غياب أطراف وسيطة على شكل هيئة أو لجنة تضم أطراف دولية وشخصيات من منظمات وهيئات دولية تقوم برعاية المفاوضات ومتابعتها والإشراف عليها مرحلة بمرحلة.

* تقلص دائرة التفاوض بين طرفين كلاهما يمثلان حزبين مختلفين، وغياب الأحزاب الأخرى كالأحزاب الكردية والممثلة في الحزب الديمقراطي والإشتراكي والشعوب الديمقراطية التي لها مقاعد في البرلمان. أيضا أحزاب المعارضة التركية خصوصا حزب الشعب الجمهوري والبرلمان حتى لا تكون عملية التفاوض مجرد

---

[1]- محمد عبد القادر خليل، " تحديات متصاعدة: تركيا أردوغان من فرصة إلى عبء".المركز العربي للبحوث والدراسات، متحصل عليه من :http://www.acrseg.org/36638 بتاريخ :30-04-2016.على الساعة:09.56

[2]– شيراز شيخاني، " حزب العمال الكردستاني التحالف الامريكي التركي العراقي ضد فشلنا "، متحصل عليه : http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11332&article=547493#.VyT3CPmLSM9 بتاريخ :05-05-2016.على الساعة:14.28

بحث بين حزبين، فالعملية تتعلق بمستقبل الأتراك والأكراد وليس بمسألة حسابات حزبية أو إنتخابية بين طرفين متناقضين.

* رفض المعارضة التركية للمفاوضات مع حزب العمال الكردستاني ممثل الأكراد، وإعتبارها خيانة للقومية التركية وفتح الباب أمام تقسيم الدولة التركية والتخلي عن المبادئ الكمالية.

* الخلافات داخل حزب العمال الكردستاني حيث يعرف الحزب خلافات داخلية حول الآلية التي يتم من خلالها إتخاذ القرارات، بحيث تسعى العناصر القيادية بجبال قنديل إلى إضعاف دور وهيمنة عبد الله أوجلان على قيادة الحزب بالإضافة إلى الخلافات في الجانب التركي وظهور بعض القضايا التي من شأنها أن تثقل كاهل الحكومة التركية وتشتت جهودها كقضايا الفساد الداخلي.

ثانيا: التحديـات الخارجية التـي تقـف دون إستمـرار التفاوض الجدي بيـن الطرفيـن :

تتمثل التحديات الخارجية التي تقف دون إستمرار التفاوض الجدي بين الطرفين في:

*الطابع العابر للحدود للحركة الكردية التركية التي لها إمتدادات في العراق وسوريا وإيران وتسعى لإقامة إقليم كردي يعرف بإقليم كردستان. ونتيجة للطابع الإقليمي للحركة الكردية فإن أي تغيير أو تأثير يحدث على الكرد في أي دولة من الدول الثلاث يؤثر على الأكراد في تركيا على حد قول "**تونجال صبيحات**" عضوة بالبرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطية "... الأكراد أقارب لا يختلفون عن بعضهم وما يصيب الكرد في سوريا يصيب الكرد في تركيا ..."[1]. بالإضافة إلى تمركز حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل والتي يستخدمها مقرا له، ومن خلالها يتولى عملية إدارة التنظيمات التابعة له في تركيا والعراق وسوريا وإيران وأوربا.

المطلب الثالث :مستقبل إدارة النزاع الاثني الكردي في تركيا

يمكن دراسة مستقبل إدارة النزاع الإثني الكردي في تركيا وفقا لثلاث سيناريوهات وهي:

* سيناريو إستمرار الخيار التفاوضي التركي الكردي.

* سيناريو الحكم الذاتي وتشكيل حكم فدرالي.

* سيناريو الإنفصال التام عن تركيا وإقامة كردستان الكبرى.

1/ سيناريــو إستمــرار الخيــار التفاوضــي التركــي الكــردي:

يفترض هذا السيناريو إستمرار المفاوضات بين طرفي النزاع من أجل تسويته خصوصا في ظل تبني فكرة تدخل طرف ثالث للتقريب بين وجهات النظر. ويمكن التأكيد على سيناريو إستمرار المفاوضات بين حكومة حزب العدالة والتنمية والحركة الإنفصالية الكردية الممثلة في حزب العمال الكردستاني من خلال معطيات مجسدة على أرض الواقع وهي:

[1]– محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق.

1/ قناعة الطرفين بضرورة الحوار والتفاوض، على إعتباره أنجع السبل لإدارة النزاع القائم بينهما على عكس تبني الخيارات الأمنية والعسكرية.

2/ قناعة حزب العمال الكردستاني بأن الحل السياسي كفيل بتحقيق المطالب والحقوق الكردية.

3/ إقتناع الحكومة بضرورة وقف النزاع الذي إستنزف ما يكفي من موارد وطاقات كانت بإمكانها أن تجعل من تركيا قوة إقتصادية لا يستهان بها.

4/ الضغوطات الشعبية والنخبوية على طرفي النزاع الإثني من أجل إنهائه، وإخراج تركيا من دوامة العنف.

5/ نجاح الآلية السياسية والتصالحية وهو ما أكسب عملية بناء السلام نوع من المصداقية في ظل تأييد شعبي لإستمرار الأسلوب التحاوري بين الطرفين.

وما يعزز من سيناريو إستمرار الخيار التفاوضي لإدارة النزاع الإثني الكردي في تركيا المؤشرات التالية:

1/ وجود طرف ثالث يلعب دور الوساطة ويرعى مبادرة السلام والمتمثل في لجان الحكماء، والتي تضم ممثلي المجتمع المدني والمثقفين وكتاب وفنانين.

2/ سياسة الإنفتاح التي تبنتها الحكومة مع الإثنية الكردية وإعترافها بحقوقهم داخل تركيا وإهتمام الحكومة خصوصا رجب طيب أردوغان بالقضية الكردية وإعتبارها شأنا داخليا يجب حله.

3/ النهضة الإقتصادية التي شرعت فيها الدولة في الأقاليم الكردية من أجل منح حقوق أكبر للإثنية الكردية.

4/الإتفاق بين الطرفين على وقف إطلاق النار الذي إستمر قرابة السنتين.

5/ دخول حكومة حزب العدالة والتنمية عام 2012 في مفاوضات مباشرة مع حزب العمال الكردستاني في إطار محادثات السلام بين الجانبين من أجل إنهاء النزاع القائم، وقد لقيت هذه المحادثات ترحيب على المستوى الدولي كالإتحاد الأوربي الذي إعتبرها تطورا إيجابيا في مسار المفاوضات بين الطرفين[1].

6/ رغبة الحكومة في تجسيد مشروع 2023 وتحويل تركيا إلى قوة إقليمية غير أن ذلك لن يتأتى إلا بتسوية النزاع وحله.

7/ البيئة الإقليمية وتداعياتها على القضية الكردية؛ حيث كان لإنعكاسات الربيع العربي والثورة السورية ومآلاتها دورا كبيرا في إستمرار النهج التفاوضي بين الطرفين.

كل هذه الموشرات تدفع بالطرفين بالتفاوض من أجل إدارة النزاع ومن ثمة تسويته وحله نهائيا

2/ سينـاريو الحكـم الذاتـي وتشكيـل حكـم فدرالي:

يفترض هذا السيناريو إنفصال الكرد وتشكيلهم لحكم ذاتي في ظل الدولة التركية، بمعنى قيام نظام فدرالي يمنح للأكراد صلاحيات واسعة في ممارسة حقوقهم وواجباتهم في ظل وجود حكومة مركزية .

[1]- فيصل معمر خولي ، مرجع سابق

وما يؤكد على هذا السيناريو هو رفض الإثنية الكردية للحكم التركي ومطالبتها بالإستقلال منذ تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك سنة 1923؛ حيث تجسد رفضها في سلسلة من الإنتفاضات الشعبية التي قادها الأكراد من أجل الإنفصال عن تركيا وتشكيل دولة كردية تتمتع بالحكم الذاتي. وقد إستمرت هذه الإنتفاضات لعدة سنوات قبل أن يتم إبادتها وقمعها لتتجدد بعد ذلك في العمل المسلح الذي تبناه حزب العمال الكردستاني منذ 1984 سعيا للحكم الذاتي جنوب شرق تركيا[1].

فالأكراد لم يتقبلوا وبشكل قطعي فكرة خضوعهم لحكم الدولة التركية وكافحوا من أجل إنفصالهم .

وما يدعم سيناريو الحكم الذاتي هو التجربة العراقية من خلال حصول كردستان العراق على نوع من الحكم الذاتي وتمتع أكراد العراق بنظام فدرالي منذ 2003 .وقد أثر هذا وبصفة كبيرة على أكراد تركيا حيث تضاعف طموحهم بتحقيق حكم ذاتي في ظل نجاح تجربة أكراد العراق وإتجاه أكراد سوريا نحو تحقيق نفس الحلم حيث بات الكرد السوريون يسيطرون على العديد من المناطق الكردية في سوريا والمتاخمة للحدود مع تركيا إذ أضحت هذه المناطق تحت إدارة ذاتية للأكراد السوريين كمنطقة عين العرب أضف إلى ذلك تواجد الكرد في مناطق الجنوب الشرقي المحاذية لسوريا والعراق وإيران مع طموح تشكيل حكم ذاتي جنوب تركيا، وأن يكون لديهم برلمان يمثل رغبتهم السياسية في الحكم وكذا مؤسسات داخلية أمنية وسياسية وإقتصادية، وأن تكون لهم الصلاحيات الكاملة في إدارة أمورهم الداخلية فيما تبقى القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع من إختصاص الحكومة المركزية.

من جانب أخر ما يعزز هذا السيناريو هو عزم الإثنية الكردية على نيلها للحكم الذاتي بالرغم من الإصلاحات التي قدمتها حكومة حزب العدالة والتنمية من أجل تحسين ظروف الإثنية الكردية غير أن هذه الإصلاحات زادت من تطلعات الكرد نحو الرغبة في الحصول على حكم ذاتي في ظل سياسة الإنفتاح على الأكراد التي تتبناها حكومة حزب العدالة والتنمية .

في ظل هذا السيناريو والمؤشرات الداعمة له، فإن إدارة النزاع الإثني بين طرفي النزاع ستصل إلى إقتناع الطرف التركي بضرورة إقامة حكم ذاتي للأكراد، من أجل وقف مسار العنف الذي كلف تركيا خسائر كبيرة وحال دون بلوغ أهدافها في التحول إلى قوة إقليمية والإنضمام إلى الإتحاد الأوربي.

3/ سيناريو الانفصال التام عن تركيا وإقامة كردستان الكبرى:

يجسد هذا السيناريو حلم غالبية الأكراد في تشكيل دولة تجمع الكيان الكردي في تركيا والعراق وسوريا وإيران وإقامة ما يعرف دولة كردستان الكبرى. وتتمثل مؤشرات ذلك في :

[1]– عبد الأمير رويح ، "أكراد تركيا بين طغيان أردوغان و حلم الحكم الذاتي "، متحصل عليه من :
http://annabaa.org/arabic/reports/4755 بتاريخ: 06-05-2016.على الساعة:14.22

1/ إستقلال أكراد العراق وتشكيلهم لما يعرف بكردستان العراق، وتمتعهم بقدر من الإستقلالية المالية عن الدولة العراقية في ظل سيطرتهم على إستغلال وتصدير النفط في الأقاليم الكردية، حيث يقيم إقليم كردستان شبكة من العلاقات الإقتصادية مع عديد الدول في المجال الطاقوي.

2/ توجه أكراد سوريا نحو الإنفصال وتشكيل كيان كردي من خلال حزب الإتحاد الديمقراطي السوري الذي هو إمتداد لحزب العمال الكردستاني وإستقلال العديد من المدن الكردية بسوريا، وسيطرته على منطقة كوباني وعفرين والجزيرة شمال سوريا، فقوات حماية الشعب (الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي) تسعى لمواصلة تقدمها نحو الحدود التركية كمحاولة للتخطيط لإقامة دولة كردية شمالي سوريا.

هذه التطورات من شأنها أن تدعم أكراد تركيا بإتجاه نحو الانفصال والتكتل مع أكراد العراق وسوريا وبالتالي العودة إلى بنود معاهدة سيفر التي أقرت بقيام كيان كردي[1].

3/الإنفتاح الخارجي على أكراد الشرق الأوسط خصوصا روسيا التي لعبت ولا تزال تلعب دور المؤثر في هذه القضية، حيث يعود إهتمام روسيا بالأكراد إلى القرن 19 م والتي طورت من علاقاتها مع كرد الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى، كما دعمت أكراد إيران لإقامة جمهورية مهاباد الكردية بإيران وتسعى روسيا لكسب الكرد من خلال دعمها لحزب الإتحاد الديمقراطي الذي يعد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني كما رفضت تصنيف حزب العمال الكردستاني ضمن المنظمات الارهابية [2].

إن كرد الشرق الأوسط وعلى رأسهم أكراد تركيا يطمحون للإقامة دولة كردستان الكبرى تجسيدا لحلم الغالبية الكردية في إعادة لم الشمل، فالأكراد يشكلون أضخم مجموعة عرقية في العالم، والتي لا تحتكم على دولة تجمعها، ويحلم 30 مليون كردي[3] بمحو الحدود الجبلية بين إيران والعراق وتركيا وسوريا وإقامة ما يصفونه بكردستان الكبرى.

[1]-معمر فيصل خولي، " تركيا والخطوط الحمر الكردية "،مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية متحصل عليه من : http://rawabetcenter.com/archives/21555 بتاريخ:10-05-2016 على الساعة 22.33.

[2]-خورشيد دلي، " الورقة الكردية في الصراع الروسي التركي"، متحصل عليه من : /الورقة-الكردية-في-الصراع-الروسي-التركي/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/12/2/

[3] - Dominique Sogule ; " Are Kurds closer to realizing their dream of an independent state?" . obtenu en parcourant du : http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2015/1103/Are-Kurds-closer-to-realizing-their-dream-of-an-independent-state11-05-2016.20.04

الخاتمـــة

الخاتمـــة

إن إدارة النزاعات الإثنية عملية تساهم في تحقيق الاستقرار النسبي خصوصا داخل الدول التي تعاني من تصاعد العنف الإثني في ظل وجود جماعات إثنية ترفض الوضع القائم وتطالب بتغييره. فإدارة النزاعات الإثنية وما تتضمنه من آليات وإستراتيجيات تسمح للطرف القائم بها من تجنب خيار الدخول في الحرب. و قد تختلف الآليات المستخدمة في إدارة النزاعات الاثنية من دولة إلى دولة حسب طبيعتها ودرجتها، لكن يبقى على الدول محاولة التعامل مع مطالب الجماعة الإثنية المطروحة باستخدام مزيج من الوسائل منها المساومة والتوفيق لتعظيم المكاسب والتقليل من حجم الخسائر.

وفيما يتعلق بالحالة التركية، فإن الإثنية الكردية عانت طوال عقود ماضية من التهميش والإنكار وغياب برامج تنموية للمناطق التي تقطنها الغالبية الكردية، بالإضافة إلى لجوء النظام السياسي إلى اعتماد سياسات الترحيل القسري والتهجير للأكراد ومحاولة طمس الهوية والثقافة الكردية ولم تقتصر تلك السياسات على هذا الحد بل تعدتها لحد الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وهو ما شهدته منطقة درسيم؛ التي تعرضت لأعنف عمليات إبادة في تاريخ تركيا.

لقد تبنت الحكومات التركية المتعاقبة في إدارتها للنزاع مع الاثنية الكردية آليات اتسمت بالعنف كالاستبعاد والتهميش السياسي بمنع أي شكل من أشكال الممارسة السياسية، ومن خلال التوزيع غير عادل للموارد، وغياب البرامج التنموية رغم ما تزخر به المناطق الكردية من ثروات باطنية هائلة. بالإضافة إلى التهميش الثقافي و حظر استخدام اللغة الكردية، و فرض غرامات مالية على كل من يتحدث بها، وغلق المدارس ومنع المنشورات الكردية (كتب، مجلات، صحف). كما لجأ النظام السياسي التركي إلى تبني إستراتيجية الهيمنة على مظاهر الحياة في تركيا لتصبح بذلك الدولة القطب المهيمن و المستقطب لاسيما في ظل السياسات التي تبناها "أتاتورك" لتصبح بذلك الدولة التركية فوق كل ولاء اجتماعي ثقافي. بالإضافة إلى استناد الحكومات التركية على الآلية العسكرية في إدارة نزاعها مع الاثنية الكردية من خلال وضع المناطق الكردية تحت الإشراف العسكري و إعلان حالة الطوارئ فيها.

ومع وصول حكومة حزب العدالة و التنمية إلى الحكم سنة 2002 و التي تبنت الديمقراطية والعلمانية والإسلام كمبادئ أساسية لها، عملت على وضع الإثنية الكردية ضمن سلم أولوياتها من أجل البحث عن السبل الكفيلة التي تضمن إيجاد حلول لهذا النزاع الذي استمر لأكثر من ثلاث عقود. وفي إدارتها للنزاع استندت حكومة حزب العدالة والتنمية على آليات متعددة ومتنوعة اتسمت بالطابع السلمي و بالانفتاح على الأكراد على الرغم من لجوء الحكومة للآليات القمعية في بعض الفترات غير أنها لم تكن بالحدة التي اتبعتها الحكومات السابقة.

الخاتمـــة

إن حكومة حزب العدالة والتنمية ومن خلال سعيها لاسترجاع أمجاد الدولة العثمانية وتحويل تركيا إلى قوة إقليمية في الشرق الأوسط، عملت على إيجاد حلول لمشاكلها مع الأكراد من خلال تطبيق آليات متنوعة في إدارتها للنزاع الاثني تقوم على :

* أساليب بناء الثقة وكسب الأكراد وتقديم الوعود حول حصول الأكراد على حقوقهم السياسية الاقتصادية والثقافية.

* تبني سياسة الاحترام المتبادل بالاعتراف بالهوية الكردية وفتح الباب أمام الأكراد للتعلم باللغة الكردية واستخدامها في الأماكن العمومية بعدما كان ذلك محظورا، ومنحهم حق ممارسة طقوسهم وعاداتهم وتقاليدهم كالاحتفال بعيد النوروز الكردي. إلى جانب فتح الباب أمام مشاركة الأكراد في السلطة، فقد أسفرت نتائج الانتخابات البلدية لعام 2014 عن كسب حزب السلام والديمقراطية الكردي المؤيد لعبد الله أوجلان لـ: 11 محافظة في شرق وجنوب شرق تركيا، وهي سابقة تاريخية في الدولة التركية.

* تبني الآليات الإصلاحية في المجال الاقتصادي من خلال تفعيل التنمية الاقتصادية بالمناطق الكردية التي عانت من التهميش والإقصاء، إلى جانب طرح مبادرات سياسية هدفها التوصل إلى اتفاق مع الحركة الانفصالية الكردية الممثلة في حزب العمال الكردستاني لإدارة النزاع الإثني.

وبناء على ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

– لقد استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية تحقيق تقدم إيجابي في إدارة النزاع الإثني الكردي فالآليات الإصلاحية التي اعتمدتها الحكومة تعد من أهم استراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية؛ من خلال تشجيع المصالحة مع الأكراد والاعتذار الرسمي لرئيس الحكومة رجب طيب أردوغان للإثنية الكردية حول السياسات الحكومية السابقة في التعاطي مع الأكراد.

– فتح باب الحوار مع الممثل الشرعي للإثنية الكردية حزب العمال الكردستاني وإجراء سلسلة من المفاوضات السرية والعلنية، وهي خطوة سابقة في تاريخ تركيا؛ لأنه لأول مرة يتم فيها فتح باب التفاوض المباشر مع زعيم حزب العمال الكردستاني في سجنه.

– تشكيل لجان للعب دور الوساطة بين الحكومة التركية والإثنية الكردية، وإعطائها صلاحيات واسعة بعيدا عن الضغوطات السياسية.

– تعزيز الحريات السياسية للإثنية الكردية.

– اعتراف الحكومة بثقافة الآخر – الإثنية الكردية – وفتح باب التعليم في المدارس والجامعات للغة الكردية، بالإضافة إلى إنشاء محطة تلفزيونية كردية.

الخاتمـــة

إن حكومة حزب العدالة والتنمية ومن خلال إستراتيجياتها في إدارة النزاع الإثني الكردي استطاعت تحقيق تطورات كبيرة في تاريخ تركيا على اعتبار أنها الحكومة الأولى التي فتحت باب التصالح مع الأكراد منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، وعملت على إدارة النزاع من أجل إيجاد حلول سلمية تمكن تركيا من الخروج من دوامة العنف والنزاع الإثني الذي دام طويلا وصنف في لائحة النزاعات الممتدة. كما تمكنت من خلال مسار مفاوضاتها مع الحركة الانفصالية الكردية من التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار دام لقرابة السنتين (2011-2013).

يمكن القول بأن حكومة رجب طيب أردوغان وبفعل الآلية الإصلاحية إستطاعت احتواء القضية الكردية وتحقيق إنجازات كبيرة في مسار النزاع ما كان يمكن تحقيقها لو استمرت حكومة حزب العدالة والتنمية في نهج الحكومات السابقة؛ فنتيجة سياسة الانفتاح وتبني النهج الديمقراطي والإصلاحي في إدارة النزاع الإثني الكردي حققت الحكومة نقلة نوعية في تاريخ تركيا ونزاعها، لأن المبادئ الجديدة التي تبناها الحزب كتقليص دور الجيش في الحكومة وحرية المعتقد، وتبني سياسة الحوار والتسامح والانفتاح على الآخر من أجل تجسيد مشروع 2023 دفع بعملية بناء السلام وإدارة النزاع قدما للقضاء على العنف.

إلا أن تداعيات البيئة الإقليمية وخصوصا منها الأزمة السورية أجبرت الحكومة على استخدام العنف ضد الأكراد المطالبين بضرورة الدعم التركي للأكراد في سوريا في معركة كوباني 2014 وأمام هذه السياسات القمعية تزايدت المطالب الكردية المطالبة بالإنفصال والحكم الذاتي في ظل حكم الدولة التركية بالرغم من إصرار الحكومة على وحدة الدولة التركية. ويعد هذا المطلب أقرب السيناريوهات تجسيدا على أرض الواقع في المستقبل البعيد نظرا لوجود مؤشرات عديدة تدعم خيار التفاوض بين الطرفين الأكثر تجسيدا على أرض الواقع.

ولكي تتجاوز تركيا عتبة الانفصال والحكم الذاتي وتسوية النزاع الإثني الكردي القائم فيها في ظل البيئة الإقليمية غير الآمنة يجب عليها إحداث إصلاحات سياسية داخلية خاصة ما يتعلق بضمان حقوق الأقليات والإثنيات دستوريا ومنها الإثنية الكردية؛ لأنه في ظل غياب مثل هذه الحلول السياسية الفعلية تتضاعف وتيرة العنف داخل تركيا خصوصا في ظل تزايد المخاطر الإقليمية، ووصول تنظيم الدولة الإسلامية لسوريا ما ينبئ باحتمالية انخراط عدد كبير من الأكراد في هذا التنظيم وبالتالي تصبح تركيا في مواجهة طرفين يملكان ما يكفي من القوة لزعزعة الأمن والاستقرار في تركيا هما حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية.

قائمـــة المراجـــع

قائمـة المراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية

الموسوعات

1. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. س. ن].

2. موسوعة القرن،" تركيا ". تونس: الدار المتوسطية للنشر ، 2006، ج 2 ،ص609..

الكتب

1. الطاهر شعبان الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا الأقليات بين العزل والإدماج. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

2. المعيني خالد، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة. دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009.

3. الجميل سيار، العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015.

4. الأقداحي هشام محمود، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

5. أوغلو أحمد داود، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.(تر:ثلجي محمد جابر وعبد الجليل طارق). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

6. بوعشة محمد، مدخل إلى إدارة النزاعات الدولية.الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع،2008.

7. بسلي حسين وأوزباي عمر، رجب طيب أردوغان قصة زعيم.(تر: طارق عبد الجليل)بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

8. جويده وديع، الحركة القومية نشأتها وتطورها .(تر: مجموعة مؤلفين).بيروت: دار الفارابي،2013.

9. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

10. حداد كمال،النزاعات الدولية دراسة قانونية في علم النزاعات. [د . ب . ن]: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، [د . س. ن].

11. خولي معمر، الاصلاح الداخلي في تركيا.الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

12. سبيتان سمير، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان.الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع،2011.

13. عاشور مهدي محمد، التعددية الإثنية إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

14. عبد العزيز السعيد وآخرون، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي. (تر: نافع أيوب لبس).دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1999.

15. عبد الحافظ أحمد، الدولة والجماعات العرقية دراسة مقارنة للسياسة الدولية تجاه الشيشان وتتارستان (1991–2000). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005.

16. عبد الفتاح إسماعيل عبد الكافي،إدارة الصراعات والأزمات الدولية. [د. م . ن]. [د. د. ن]. [د. س. ن].

17. عودة جهاد ، النظام الدولي نظريات وإشكاليات .المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع،2005.

18. عبد الجليل طارق، العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر. ط2. الجيزة: دار نهضة مصر للنشر، 2013.

19. غريفش مارتن أوكالاهان وتيري ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

20. قادر أمين مثنى، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية القضية الكردية نموذجا. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،2003.

21. قادري حسين، النزاعات الدولية دراسة تحليلية. الجزائر: منشورات خير جليس، 2007.

22. كردي ملا .ع. ، كردستان والأكراد. بيروت : دار الكتاب ،1990.

23. ليبهارت آرنت،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. (تر: زينة حسني).العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية ،2006.

24. مولود محمد عمر، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي(العراق نموذجا). بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010.

25. محمد عبد العاطي وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

26. مختار موسى عبده، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

27. منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة إلى الحداثة من أتاتورك إلى أردوغان.القاهرة : دار الكتاب العربي،2013.

28. محفوظ عقيل، تركيا والأكراد كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012 .

29. مكي لقاء، الكرد دروب التاريخ الوعرة. الجزيرة نت البحوث والدراسات ،2006.

30. مكدول ديفيد، تاريخ الأكراد الحديث. (تر: رابح آل محمد).لبنان: دار الفارابي ،2004.
31. محفوظ سعيد عقيل، السياسة الخارجية التركية الإستمرارية - التغير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.
32. نور الدين محمد، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية .بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،1998.
33. هنري باركي وآخرون، القضية الكردية في تركيا. (تر :هه قال). أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والدراسات، 2007.
34. وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث. الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
35. (— ،—) ، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر. الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2007.
36. وايت برايان وآخرون، قضايا في السياسة العالمية. (تر: مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث،2001.
37. مجموعة مؤلفين ،العرب و تركيا بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل .بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . 2015.

الدوريات والمقالات

1. الحاج علي أحمد حسن، " العالم المصنوع : دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية ".عالم الفكر .العدد الرابع،2005.
2. الطائي نوال عبد الجبار سلطان،" السياسة التركية تجاه المشكلة الكردية 1999–2006".دراسات إقليمية. العدد 7 .2007.
3. العرادي خالد العلوي،"الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع".مجلة الفرات.العدد7.متحصل عليه من:http://fcdrs.com/mag/issue-7-3.html .بتاريخ:27–02–2016.على الساعة:03.45.
4. شبانة أيمن السيد، " الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص – التداعيات – سبل المواجهة ". قراءات إفريقية.العدد السادس.2010.
5. غدير فيصل غازي ، " مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية دراسة تاريخية 1923–2013".مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد46.

الدراسات غير منشورة

1. إيدابير أحمد، " التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي". رسالة ماجستر. (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .كلية العلوم السياسية والإعلام .جامعة الجزائر . 2012).

2. بلعيد سمية،" النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا". رسالة ماجستر. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قسنطينة. 2010).

3. بركان إكرام ، " تحليل النزاعات المعاصرة في مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية ".رسالة ماجستر.(قسم الحقوق والعلوم السياسية.كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة الحاج لخضر باتنة.2010).

4. بن عودة محمد الأمين، " النظام الفدرالي وإدارة التنوع الاثني دراسة حالة السودان". رسالة ماجستر. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2011).

5. بشير شايب ، " مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الاقليات نيجيريا نموذجا". رسالة ماجستر. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة . 2011).

6. مرابط رابح ، " أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول دراسة حالة كوسوفو". رسالة دكتوراه. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق. جامعة الحاج لخضر باتنة . 2009).

7. ناصري سميرة، "الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة".رسالة ماجستر. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية الحقوق. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2010).

مواقع الأنترنت

1. الحاج سعيد،" تركيا والأكراد ضرورات الداخل و تطورات الاقليم "، متحصل عليه من :
/تركيا – و الاكراد–ضرورات –الداخل–وتطورات–الاقليم
/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/9 بتاريخ:15–04–2016.على الساعة:10.02

2. (— ،—)، " عملية السلام مع أكراد تركيا أمام مفترق طرق "، مركز الجزيرة للدراسات. متحصل عليه من : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/01/201611965618119165.html بتاريخ :2016/04/26 على الساعة 02.37

3. المرهون عبد الجليل زيد،" مقاربة تركية جديدة للمسألة الكردية – تركيا توجه سياسي لإحتضان الأكراد"، متحصل عليه من:http://www.alriyadh.com/724184 بتاريخ :20–04–2016 على الساعة:05.23.

4. الزبون إسلام، "تاريخ تركيا"، متحصل عليه من : تاريخ – تركيا http://mawdoo3.com/ بتاريخ:16-03-2016.على الساعة:15:02

5. السريسي رندا، تاريخ تركيا الحديث ، متحصل عليه من : تاريخ-تركيا-الحديث/ http://mawdoo3.com بتاريخ: 20-03-2016 على الساعة:09.52

6. المباركي نور الدين،" الديمقراطية التوافقية التجربة العراقية واللبنانية "، متحصل عليه من : http://fr.slideshare.net/noureddine01/ss-42405449 . بتاريخ 26-02-2016 على الساعة 20.07.

7. أوغلو انصار يلماز ،" مسألة تركيا الكردية وعملية السلام "، متحصل عليه من : /مسألة- تركيا - الكردية -وعملية -السلام/ http://rouyaturkiyyah.com بتاريخ 20-03-2016 الساعة 16.32.

8. أبو زاهر نادية ،" العولمة وتطورات العالم المعاصر "، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=219533 بتاريخ: 09-04-2016 على الساعة 20.29.

9. بهنان حنا عزو، " قضية حزب العمال الكردستاني وإنعكاساتها على العلاقات العراقية –التركية 1984 – 2007"، مركز الدراسات الاقليمية، متحصل عليه من : http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=6501 بتاريخ:02-04-2016.على الساعة:12.25.

10. بنافي ريناس، "ظاهرة الصراعات الاثنية الصراع الكردي في العراق نموذجا"، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org بتاريخ: 25-01-2016.على الساعة:14.35.

11. جبار قادر،" القضية الكردية في تركيا"، متحصل عليه من : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29141 بتاريخ 2016/03/31 على 10.30.

12. جارش عادل والعيفاوي جمال، "النزاع الاثني "، المركز الديمقراطي العربي: متحصل عليه: http://democraticac.de/?p=2346 بتاريخ:25-01-2016. على الساعة: 01.18.

13.جرار آلاء ، "إتفاقية سايكس بيكو"،متحصل عليه من:إتفاقية_سايكس_بيكو http://mawdoo3.com/ بتاريخ:08-04-2016.على الساعة:16.38

14. حمدي عبد الرحمن حسن ، " الصراعات العرقية والسياسات في إفريقيا الاسباب والانماط وآفاق المستقبل"، متحصل عليه من: http://www.alukah.net/world_muslims/0/61932 / بتاريخ 24-02-2016 على الساعة: 21.56 .

15. خلف صوفيا محمد ،"خرائط القوميات والإثنيات"، متحصل عليه من:
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=374888&yearquarter=20143
.بتاريخ:11-02-2016. على الساعة:15.35

16. خولي فيصل معمر، " المسألة الكردية من الانكار إلى الاعتراف". مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ،متحصل عليه من :http://rawabetcenter.com/archives/106 بتاريخ:31-03-2016.على الساعة:21.03.

17. (— ،—)، " تركيا والخطوط الحمر الكردية "،مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية متحصل عليه من : http://rawabetcenter.com/archives/21555 بتاريخ:10-05-2016 على الساعة 22.33.

18. خليل محمد عبد القادر، " تحديات متصاعدة: تركيا أردوغان من فرصة إلى عبء".المركز العربي للبحوث والدراسات، متحصل عليه من :http://www.acrseg.org/36638 .بتاريخ :30-04-2016.على الساعة:09.56

19. خلف الله الزير، " تركيا من العمق الاستراتيجي إلى العمق الحضاري "، متحصل عليه من : http://www.turkpress.co/node/5992 بتاريخ:21-03-2016.على الساعة:17.50.

20. دندان عبد الغاني،" النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية إطار نظري وإبستمولوجي"، متحصل عليه من: Download .mrkry.com /do . pup? down = 786207 بتاريخ: 20-12-2015.على الساعة: 17.56

21. دلي خورشيد،" الورقة الكردية في الصراع الروسي التركي"، متحصل عليه من : /الورقة-الكردية-في-الصراع-الروسي-التركي/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/12/2/

22. رويح عبد الأمير، "أكراد تركيا بين طغيان أردوغان وحلم الحكم الذاتي "، متحصل عليه من : http://annabaa.org/arabic/reports/4755 بتاريخ 06-05-2016.على الساعة:14.22

23. زقاغ عادل،" تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية : فحص إفتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني ، المؤسساتي والبنائي"،متحصل عليه من :http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3064.html بتاريخ 27-02-2016.على الساعة:9.30

24. (— ،—)، " إعادة صياغة مفهوم الأمن -برنامج البحث في الامن المجتمعي "، متحصل عليه من http://politics-ar.com/ar/files/06.pdf بتاريخ 15-02-2016 الساعة 9.14 .

25. شيحة عصام، " اليمقراطية التوافقية المفهوم والنشأة وإشكاليات التطبيق "، متحصل عليه من : http://www.alqudscenter.org/home/arabic/activity/1950#.VtCQevnhCM8 بتاريخ 26-02-2016 على الساعة 19.52.

26. شيخاني شيراز، " حزب العمال الكردستاني التحالف الامريكي التركي العراقي ضد فشلنا "، متحصل عليه :

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11332&article=547493#.VyT3CPmLSM9 بتاريخ :05-05-2016.على الساعة:14.28

27. عبد الله فادي،" دراسة حول تركيا في القرن 21 الوظيفة والدور"، متحصل عليه من: http://www.lcparty.org/index.php?option=com_content&id=301:%ADq%ADq%AD21%AD1/13 بتاريخ :13-03-2016 على الساعة: 11.23.

28. عثمان تارا طه، " النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية "، متحصل عليه من:http://www.kcss.org/(A(wgE6_vuxzwEkAAAAYmI4YmFiYWYtNDBkMS00YTIxLWFhMTEtNWQ2YjQ1OGZmMzRix-RyPoN523ZdzyDcXVpbQfddgvg1))/Detail.aspx?id=797&Action=2&linkId=45 بتاريخ 28-02-2016 على الساعة: 15.49.

29. فضل خالد ،"الحزام الملتهب تتعدد النزاعات وتتطابق المسببات"، متحصل عليه من: http://www.altaghyeer.info/ar/2013/investigative_reports/276/. بتاريخ:08-02-2016. على الساعة: 20.17.

30. فتحي محمد ،" العسكر والسياسة في تركيا"، متحصل عليه من :http://www.sasapost.com/4-military-coups-in-modern-turkey/ بتاريخ:17-03-2016.على الساعة:00.25.

31. قارح فايزة،"تعرف أكثر على عيد النوروز تاريخه وتقاليده"، متحصل عليه من: http://arabic.euronews.com/2016/03/17/everything-you-need-to-know-about-nowruz-the-new-year-for-many/ بتاريخ:15-04-2016 على الساعة 14.25

32.موقف محمد، " مفهوم الأقلية وتعريفه في المواثيق الدولية "، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233349. بتاريخ :22-01-2016.على الساعة:09.47

33. ملكاوي عصام فاعور، "تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة"، ص 9، متحصل عليه من : http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle بتاريخ:21-03-2016.على الساعة:15.30.

34. محيي محمود ،"تقرير للبرلمان الأوروبي يفضح إنتهاكات حقوق الإنسان في تركيا"، متحصل عليه من: تقرير-للبرلمان-الأوروبي-يفضح-إنتهاكات-حقوق-الإنسان-في-تركيا/1190801 http://www.youm7.com/story/2013/8/4/

35. مرسي زينب ماهر سيد ، " العلاقات التركية العراقية دراسة لحالة الاكراد "، متحصل عليه من : http://democraticac.de/?p=18020 بتاريخ:31-03-2016.على الساعة:15.36.

36. هيرمان رانير ، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية (الصراع الثقافي في تركيا).(تر: علا عادل عبد الجواد).مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب .2012 متحصل عليه من : http://www.alukah.net/culture/0/72978/ بتاريخ:28-03-2016.على الساعة:04.22.

37. وولت ستيفن ،"العلاقات الدولية : عالم واحد نظريات متعددة ".(تر: عادل زقاغ و زيدان زياني)، متحصل عليه من :http://defense-arab.com/vb/threads/8083/ بتاريخ : 27-02-2016 على الساعة :02.11.

38. يكن مسعود ،" المشكلة الكردية في تركيا بين القمع و الحل الديمقراطي "، متحصل عليه من : https://ar.qantara.de/content/lmshkl-lkrdy-fy-trky-byn-lqm-wlhl-ldymqrty بتاريخ 18-04-2016 على الساعة 11.46.

39. ياشا إسماعيل ، " تركيا نحو حل المشكلة الكردية "، متحصل عليه من : تركيا-نحو-حل-المشكلة-الكردية http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/5/16/ بتاريخ:23-04-2016.على الساعة:16.49

40. المقاربة البنائية في العلاقات الدولية ، متحصل عليه من :http://www.politics-dz.com/threads/almqarb-albnai-fi-alylaqat-alduli.254/ بتاريخ :27-02-2016 الساعة: 11.26.

41. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،" تركيا و أكرادها فرصة سانحة للحل التفاوضي "، متحصل عليه من :http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7 بتاريخ 18-04-2016على الساعة 14.58.

42.الجزيرة ، " صوت السياسة يعلو "، متحصل عليه من: /أكراد-تركيا-صوت-السياسة-يعلو/ بتاريخ:21-04-2016 على الساعة 22.05.

43. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " تركيا وأكرادها فرصة سانحة للحل التفاوضي" ، متحصل عليه من : http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7 بتاريخ:23-04-2016 على الساعة:01.48

44.أسباب النزاعات حول العالم ، متحصل عليه من : http://waddelmahe.blogspot.com/2011/12/blog-post_4716.html. بتاريخ:11.02.2016.على الساعة:23.11.

45. تاريخ تركيا ، متحصل عليه من : تاريخ-تركيا/http://www.marefa.org/index.php بتاريخ:16-03-2016.على الساعة:10.45

46. حزب العدالة والتنمية ،"الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية 2023" ، متحصل عليه من :
https://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon بتاريخ:26-03-2016.على الساعة:20.59

47. مسرد المصطلحات، "الديمقراطية التوافقية"، متحصل عليه من :
http://www.constitutionnet.org/ar/glossary/26. بتاريخ 26-02-2016 .على الساعة 18.44.

48. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " تركيا الجغرافيا والمناخ والسكان"، متحصل عليه من:
http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/tur/TUR-CP_ara.pdf
بتاريخ:10-03-2016.على الساعة:04.25

49. موجز عن تاريخ الأناضول وتركيا الحديثة، متحصل عليه من:
http://www.antalyahomes.net/turkey/history بتاريخ:15-03-2016.على الساعة:04.32

50. مركز الجزيرة للدراسات ،" فرصة أردوغان الربط بين التعديل الدستوري و حل المسألة الكردية"، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2013/02/20132289337283483.html
بتاريخ 20-03-2016 الساعة 01.58

51. مشروع جنوب شرق الأناضول، متحصل عليه من :http://www.turkpress.co/node/9236
بتاريخ 2016/04/18 الساعة 17.22

52. مركز سورية للأبحاث والدراسات، " النظام السياسي في تركيا(نظام الحكم والمؤسسات)"، متحصل عليه من: إصدارات-المركز/257-النظام السياسي-في-تركيا-نظام-الحكم---المؤسسات
http://www.syriasc.net/ بتاريخ:26-03-2016.على الساعة:09.12

53. وكالة دعم وتشجيع الإستثمار،" البنية القانونية والسياسية" ، متحصل عليه من :
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/LegalAndPoliticalStructure.aspx#PageTop
بتاريخ:26-03-2016. على الساعة:21.42

54. http://arabic.mapsofworld.com/turkey/

55. http://files-static.dotmsr.com/uploads/uploads/large-1285554321545362414.jpg .12-05-2016/19.37

56. http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/10/141022_who_are_kurds. 06-04-2016/14:38.

Rapport:

1. Iset Ismet ; "Pkk : a Report on Separatist Violence in Turkey",Report, Istanbul, Turkish Daily News Publication, 1992.

Ouvrage:

1- Geiser Christian, Les Approches Théoriques sur les Conflits Ethniques et les Réfugiés .19.11.1998, parcourant du :www. Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie pdf .

Periode:

1. Çaha- Omer ;"Turkish Election of November 2002 and The Rise of Moderate Political Islam",Turkish Journal of International Relations. Vol.2. No:1. Fall 2003.

Les Cites Internets:

1. Association pour les Droits Humains au Kurdistan d'Iran-Genève (KMMK-G); " Les contextes historico-politiques du Kurdistan".obtenu en parcourant : http://www.kmmk-ge.org/?page_id=339 01-04-2016.15.33.
2. Dominique Sogule ; " Are Kurds closer to realizing their dream of an independent state?" . obtenu en parcourant du : http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2015/1103/Are-Kurds-closer-to-realizing-their-dream-of-an-independent-state.11-05-2016.20.04
3. Dignat Alban ;"10 août 1920 La Turquie ottomane dépecée à Sèvres".obtenu en parcourant: https://www.herodote.net/10_aout_1920-evenement-19200810.php 08-04-2016.00.21
4. Jégo Marie, " Les raisons de la défiance turque envers les défenseurs kurdes de Kobané ".obtenu en parcourant du : http://www.lemonde.fr/international/article/2014/10/13/les-raisons-de-la-defiance-turque-envers-les-defenseurs-kurdes-de-kobane_4505517_3210.html .01-05-2016.18.33.
5. Le Dictionnaire de Politique; "Définition d'Ethnie - d'Ethnicité." obtenu en parcourant du :http://www.toupie.org/Dictionnaire/Ethnie.htm20-12-2015.10.20
6. Le monde " la turquie et le PKK ; un conflit de trente ans ".obtenu en parcourant du : http://www.lemonde.fr/europe/article/2013/03/21/la-turquie-et-le-pkk-un-conflit-de-trente-ans_1851516_3214.html. 28-04-2016.17.52.
7. Statistiques Mondiales;" République De Turquie Statistiques ".Obtenu en parcourant du: http://www.statistiques-mondiales.com/turquie.htm.13-03-2016.19.56
8. The analysis of 2014 local elections of turkey. http://researchturkey.org/the-analysis-of-2014-local-elections-of-turkey/ 25-03-2016. 16.01

ملخص بالعربية :

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تزايد حدة النزاعات الإثنية لاسيما في ظل تنامي الثقافات الفرعية العابرة للحدود القومية؛ وذلك لما تعانيه الجماعات الإثنية من مظاهر العنف نتيجة عوامل متعددة منها: الاستبعاد السياسي والظلم الاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى إنتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ومطالبة تلك الجماعات الإثنية المضطهدة بحقوقها واحترام هويتها تصل حد المطالبة بالانفصال.

إن الديناميكية التي تشهدها النزاعات الإثنية تجعل عملية إيجاد حلول نهائية لها أمرا معقدا لتعدد العوامل التي تميز كل نزاع عن الآخر مثل طبيعة مطالب الهوية، صعوبة التفاوض حول مسألة الأمن أو التقسيم الجغرافي، والنزاع القائم بين دولة وجماعة اثنية ومثال ذلك النزاع الإثني في تركيا.

ونتيجة لعدم جدوى التسوية وحل النزاعات الإثنية، التي قد تؤدي إلى عدم فاعلية الدولة أو الحكومة أو حتى انهيارها يتم اللجوء إلى إدارة مثل هذه النزاعات عن طريق توظيف استراتيجيات وآليات للتعامل مع الأسباب الكامنة للحيلولة دون تفاقمها وتحقيق الاستقرار النسبي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تفصيلية للنزاع الاثني الكردي القائم في تركيا منذ 1984م والمتواصل إلى غاية يومنا هذا بهدف تبيين الآليات والسياسات التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية في الفترة ما بين 2002-2014 تجاه الاثنية الكردية التي تطالب بهويتها وعدم إنكارها، ثم تقديم تصور مستقبلي لإدارة هذا النزاع .

ملخص بالفرنسية :

Le contexte poste –bipolaire a connus l’augmentation des conflits intra-étatique en particulier ethniques, à la lumière des sous-cultures de plus en plus transnationales.

les manifestations de violence explosent en raison de plusieurs facteurs, notamment: l'exclusion politique et l'injustice sociale ce qui conduit à des violations massives des droits de l'homme ; cela implique des revendications des groupes ethniques opprimés de leurs droits et du respect de l'identité et peux appeler à la sécession.

La dynamique qui a lieu dans les conflits ethniques rend le processus de trouver des solutions définitives complexe , pourvus la multiplicité des facteurs qui distinguent chaque conflits de l'autre, comme la nature des revendications identitaires, la difficulté de négocier sur la question de la sécurité ou de la division géographique, et les conflits entre le groupe d'Etat et ethnique, par exemple ; le conflits ethnique en Turquie.

À la suite de la futilité du règlement et la résolution des conflits ethniques, qui peuvent conduire à l'inefficacité de l'État ou de gouvernement ou même a l'effondrement de celui ci .ont a recours pour gérer de tels conflits a employé des stratégies et des mécanismes pour traiter les causes sous-jacentes afin de prévenir l'aggravation et de parvenir à la stabilité relative.

Cette étude vise à fournir une lecture détaillée des Kurdes par le conflit basés en Turquie depuis 1984, et jusqu'à nos jours, afin de démontrer les mécanismes et les politiques menées par les décisions du gouvernement du partis de la justice et du développement dans la période entre 2002 à 2014 envers l'identité ethnique kurde, puis fournir une vision d'avenir pour gérer ce conflit.